مقدمة المصنف

obeikandl.com

obeikandl.com

[مقدمة المصنف]

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُمَّ يَسِّرْ وأَعِنْ يا كريم

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]

أحمدُ اللهَ عَلَىٰ توالي إنعامه، وأشكره عَلَىٰ ترادف أفضاله، بنفي الزيغ والتحريف عن كلام أشرف أصفيائه، ببقاء الجهابذة والنقاد إلىٰ يوم لقائه.

وأشهد أنّ لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، شهادة دائمة بدوامه، وأنّ محمدًا عبده ورسوله، خاتمَ رسلِهِ ومِسْكَ ختامِهِ، ﷺ وعلىٰ آله وصحبه صلاةً مقرونة بسلامه.

وبعدُ، فهٰذِه نُبَذ مهمة، وجواهر جمّة، أرجو نفعها وذخرها، وجزيل ثوابها وأجرها، عَلَىٰ صحيح الإمام أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، سقىٰ الله ثراه، وجعل الجنة مأواه، الذي هو أصحُّ الكتب بعد القرآن، وأجلُّها، وأعظمها، وأعمُّها نفعًا بعد الفرقان.

وأَحْصُرُ مقصودَ الكلام في عشرة أقسام:

أحدها: في دقائق إسناده، ولطائفه.

ثانيها: في ضبط ما يشكل من رجاله، وألفاظِ متونِهِ ولغتِهِ، وغريبِهِ.

ثالثها: في بيان أسماء ذوي الكنىٰ، وأسماء ذوي الآباء والأمهات.

رابعها: فيما يختلف منها ويأتلف.

خامسها: في التعريف بحال صحابته، وتابعيهم، وأتباعهم، وضبط أنسابهم، ومولدهم، ووفاتهم. وإن وقع في التابعين أو أتباعهم قدح يسير بينته، وأجبت عنه. كل ذَلِكَ عَلَىٰ سبيل الاختصار، حذرًا من الملالة والإكثار.

سادسها: في إيضاحِ ما فيه من المرسل، والمنقطعِ، والمقطوعِ، والمُعْضل، والغريب، والمتواتر، والآحاد، والمدرج، والمعلل، والجواب عَمّن تكلمَ عَلَىٰ أحاديثَ فيه بسبب الإرسال، أو الوقف، أو غير ذَلِكَ.

سابعها: في بيان غامض فقهِهِ، واستنباطه، وتراجم أبوابه؛ فإنّ فيه مواضع يتحيرُ الناظرُ فيها، كالإحالة عَلَىٰ أَصْل الحديث ومخرجه، وغير ذَلِكَ مما ستراه.

ثامنها: في إسناد تعاليقه، ومرسلاته، ومقاطعه.

تاسعها: في بيان مبهماته، وأماكنه الواقعة فيه.

عاشرها: في الإشارة إلىٰ بعض ما يستنبط منه من الأصول، والفروع، والآداب، والزهد، وغيرها، والجمع بين مختلفها، وبيان الناسخ والمنسوخ منها، والعام والخاص، والمجمل والمبين، وتبيين المذاهب الواقعة فيه. وأذكر إن شاء الله تعالىٰ وجهها، وما يظهر منها

مما لا يظهر، وغير ذَلِكَ من الأقسام التي نسأل الله إفاضتها علينا.

ونذكر قبل الشروع في ذَلِكَ مقدمات مهمة منثورة في فصولٍ مشتملة عَلَىٰ سبب تصنيفه، وكيفية تأليفه، وما سماه به، وعدد أحاديثه، ونبذة من فقه حال مصنفه، وبيان رجال إسناده إلينا، وما يتعلق بصحيحه، كطبقات رجاله، وحال تعاليقه، وبيان فائدة إعادته الحديث في الأبواب، والجواب عمن خرج حديثه في الصحيح وتُكلِّم فيه، وفي أحاديث ٱستدركت عليهما، وفي أحاديث أُلْزما إخراجها، وفي بيان شرطهما، ومعرفة الٱعتبار، والمتابعة، والشاهد، والوصل، والإرسال، والوقف، والانقطاع، وزيادة الثقات، والتدليس، والعنعنة، ورواية الحديث بالمعنىٰ وٱخْتصاره، ومعرفة الصحابي، والتابعي، وضبط جملة من الأسماء المتكررة، وغير ذَلِكَ مما ستراه إن شاء الله تعالىٰ.

وإذا تكرر الحديث شرحته في أول موضع، ثم أَحَلْتُ فيما بعدُ عليه، وكذا إِذَا تكررت اللفظة من اللغةِ بينتها واضحة في أول موضع، ثم أحيل بعدُ عليه، وكذا أفعل في الأسماء أيضًا.

وسميته «التوضيحُ لشَرْحِ الجامِعِ الصَّحيحِ» نسألك اللَّهُمَّ العونَ عَلَىٰ إيضاح المشكلات، واللطفَ في الحركات والسكنات، والمحيا والممات، ونعوذ بك من علم لا يَنْفع، وعمل لا يُرْفع، وقول لا يُسْمع، وقلب لا يَخْشع، ونَفْس لا تَشْبع، ودعاء لا يُسْمع.

وعليك اللَّهُمَّ أعتضد فيما أَعْتمد، وأنت حسبي ونعم الوكيل، اللَّهُمَّ وَانْفَع به مؤلفه وكاتبه، وقارئه، والناظر فيه، وجميع المسلمين. آمين.

فصل
أقدمه قبلَ الشروعِ في المقدماتِ

وهو: معرفة نسب النبي ﷺ ومولده ووفاته مختصرًا؛ ليشرف الكتاب به، ولمعرفته فوائد أُخر لا تُحصىٰ ومنها:

أن من نذكره في هٰذا الكتاب إِذَا التقىٰ نسبُه نسبَه أقتصر عليه ٱستغناء بمعرفة تمامه من نسبه ﷺ.

هو: أبو القاسم وأبو الأرامل وأبو إبراهيم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة ابن مدركة بن إلياس بن مُضَرَ بن نِزَار بن مَعَد بن عدنان[1] ويأتي في

---

(١) روى ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» ١/ ٥٥- ٥٦ قال: أخبرنا هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبي قال: علمني أبي وأنا غلام نسب النبي ﷺ... ثم ساقه.
وذكره ابن حبان في «السيرة النبوية» ص٤٠ إلىٰ عدنان أيضًا، وكذا ابن حزم في «جامع السيرة» ص٢، وابن عبد البر في «الاستيعاب» ١/ ١٣٣، وابن الأثير في «أسد الغابة» ١/ ٢٠، والمزي في «تهذيب الكمال» ١/ ١٧٤، والذهبي في «تاريخ الإسلام» ١/ ١٧، وابن كثير في «الفصول في سيرة الرسول» ص١٨- ١٩.
وروى الحاكم في «علوم الحديث» ص١٧٠- ١٧١، والبيهقي في «دلائل النبوة» ١/ ١٣٦، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣/ ٤٨ من طريق مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس بن مالك قال: بلغ النبي ﷺ أن رجالًا من كندة يزعمون أنه منهم، فقال: «إنما كان يقول ذلك العباس وأبو سفيان بن حرب إذا قدما اليمن =

باب[١] واسم عبد المطلب: شيبة الحمد عَلَىٰ قول الجمهور، وقال ابن قتيبة: عامر[٢]، وعاش مائة وأربعين سنة، سمي عبد المطلب؛ لأن عمه المطلب أردفه خلفه حين أتىٰ به من المدينة صغيرًا، فكان يقال له: من هٰذا؟ فيقول: عبدي.

واسم هاشم: عمرو؛ لأنه هَشَّم الثريد لقومه في المجاعة[٣].

= -وفي بعض الرويات المدينة- **فيأمنا بذلك، وإنا لأن ننتفي من أبينا، نحن بنو النضر ابن كنانة**» قال: وخطب رسول الله ﷺ، فقال: «**أنا محمد بن عبد الله ..**» ثم ساق النسب إلىٰ نزار فقط، وفي آخره قال ﷺ: «**وخرجت من نكاح، ولم أخرج من سفاح من لدن آدم حتى ٱنتهيت إلىٰ أبي وأمي فأنا خيركم نفسًا وخيركم أبًا**».

قال البيهقي: تفرد به عبد الله بن محمد القدامي، وله عن مالك وغيره أفراد، ولم يتابع عليها. وأورد ابن كثير هٰذا الحديث في «البداية والنهاية» ٢/ ٦٥٧ من طريق البيهقي. وقال: الله أعلم بصحته، وهو حديث غريب جدًا من حديث مالك، تفرد به القدامي وهو ضعيف.

وقال المصنف في «البدر المنير» ٧/ ٦٣٧: ذكره ابن دحية من هٰذا الوجه، وأعله بعبد الله هٰذا.اهـ. وقال الحافظ في «التلخيص» ٣/ ١٧٦: إسناده ضعيف، وقال الألباني في «الضعيفة» (٢٩٥٢): ضعيف جدًّا.

(١) باب: مبعث النبي ﷺ، من كتاب مناقب الأنصار.

(٢) «المعارف» ص٧٢، واعترض عليه ابن عبد البر في «الاستيعاب» ١/ ١٣٤ وقال: ولا يصح والله أعلم.اهـ.

وابن قُتيبة هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة المروزي الدينوري البغدادي، أحد الفحول في اللغة والأدب والنحو والغريب، وله معرفة بالتاريخ والسير والأخبار، ولد سنة (٢١٣هـ)، وتوفي في بغداد سنة (٢٧٦هـ) من مصنفاته: «غريب القرآن»، و«مشكل القرآن»، و«غريب الحديث»، و«أدب الكاتب»، و«عيون الأخبار»، و«المعارف». ٱنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١٠/ ١٧٠ (٥٣٠٩)، «المنتظم» ٥/ ١٠٢ (٢٣٢)، «وفيات الأعيان» ٣/ ٤٢- ٤٤ (٣٢٨)، «تاريخ الإسلام» ٢٠/ ٢٢٨، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٩٦- ٣٠٢ (١٣٨).

(٣) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» ١/ ٤.

وعبد مناف ٱسمه: المغيرة، وكان يقال له: قمر البطحان. وقصي لقب، واسمه: زيد، وهو تصغير قَصِي، أي: بعيد؛ لأنه بَعُدَ عن عشيرته في بلاد قضاعة حين ٱحتملته أمه فاطمة[١].

ولؤي، بالهمز عند الأكثرين، وقيل: بتركه.

والنضر هو: أبو قريش في قول الجمهور، فمن كان من ولده فقرشي، وإلا فلا، وقيل: أبوهم فهر، قاله مصعب الزبيري[٢]، وابن الكلبي[٣]، وغيرهما[٤]، وقيل: إلياس، وقيل: هم ولد مضر. وإلياس:

---

(١) ٱنظر: «الروض الأنف» ١/ ٨.

(٢) «نسب قريش» لمصعب الزبيري ص١٢، وهو: مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو عبد الله الزبيري المدني، عم الزبير بن بكار، سكن بغداد، قال الزبير بن بكار: أمه أمةُ الجبار بنت إبراهيم بن جعفر بن مصعب بن الزبير، قال أبو بكر بن أبي خيثمة: كتب عنه أبي، ويحيىٰ بن معين. وقال أحمد بن حنبل: مصعب الزبيري مستثبت، وقال يحيىٰ بن معين: ثقة. وكذلك قال الدارقطني. قال الزبير: وتوفي مصعب بن عبد الله ليومين خلوا من شوال سنة ست وثلاثين ومائتين، وهو ابن ثمانين سنة.
انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرىٰ» ٥/ ٤٣٩، «الجرح والتعديل» ٨/ ٣٠٩ (١٤٢٩)، «الثقات» ٩/ ١٧٥، «تاريخ بغداد» ١٣/ ١١٢، «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٣٤ (٥٩٨٧).

(٣) هو هشام بن محمد بن السائب، أبو المنذر، المعروف، والده بالكلبي، الأخباري النسابة العلامة. قال أحمد بن حنبل: إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أن أحدًا يحدث عنه. وقال الدارقطني وغيره: متروك، وقال ابن عساكر: رافضي، ليس بثقة. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: كان صاحب أنساب و سمر، وهو أحب إليَّ من أبيه. وقال ابن حبان: يروي عن أبيه العجائب والأخبار التي لا أصول لها، وكان غاليًا في التشيع، أخباره في الأغلوطات أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفها. ٱنظر ترجمته في: «الضعفاء الكبير» ٤/ ٣٣٩ (١٩٤٥)، «الجرح والتعديل» ٩/ ٦٩ (٢٦٣)، «المجروحين» ٣/ ٩١، «ميزان الٱعتدال» ٥/ ٤٢٩- ٤٣٠ (٩٢٣٧)، «لسان الميزان» ٧/ ٢٦٩- ٢٧٠ (٩٠١٣).

(٤) نَصَرَ هٰذا القول أيضًا أبو محمد علي بن حزم في: «جمهرة أنساب العرب» ص١٢.

بكسر الهمزة عند ابن الأنباري[١] وطائفة، قيل: إنها الهمزة المصاحبة للام التعريف تقع في الابتداء، وتسقط في غيره، وصححه المحققون. وينشد السهيلي فيه أبياتا[٢]، قيل: هو أول من أهدى البُدْن إلى البيت، وهو بالياء، وله أخ يقال له بالنون بدلها قَالَه ابن ماكولا[٣].

---

(١) ابن الأنباري: هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون المقرئ النحوي. قال أبو علي القالي: كان شيخنا أبو بكر يحفظ فيما قيل ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن، وقال محمد بن جعفر التميمي: ما رأينا أحدًا أحفظ من ابن الأنباري ولا أغزر من علمه وحدثوني عنه أنه قال: أحفظ ثلاثة عشر صندوقًا. من مصنفاته: «الزاهر»، «المذكر والمؤنث»، «الأضداد». انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٣/ ١٨١، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٤٢، «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٢٧٤ (١٢٢)، «شذرات الذهب» ٢/ ٣١٥.

(٢) «الروض الأنف» للسهيلي ١/ ٩- ١٠، والسهيلي هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن إصبغ السهيلي المالكي، مؤرخ لغوي محدِّث، ولد بمالقة من بلاد الأندلس سنة (٥٠٨هـ)، وأخذ عن ابن العربي المالكي، ثم انتقل في آخر عمره إلىٰ مراكش وبها توفي سنة (٥٨١هـ)، وكان -رحمه الله- كفيفًا، من تصانيفه: «الروض الأنف شرح سيرة ابن هشام)، و«التعريف والإعلام فيما أُبْهم في القرآن من الأسماء والأعلام» وله كتاب «نتائج الفكر» ومسألة: «رؤية الله تعالىٰ في المنام ورؤية النبي»، ومسألة: «السر في عور الدجال». انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» ٣/ ١٤٣- ١٤٤ (٣٧١)، «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٣٤٨- ١٣٥٠ (١٠٩٩)، «شذرات الذهب» ٤/ ٢٧١- ٢٧٢.

(٣) «الإكمال» ٧/ ٤٢٤. وابن ماكولا هو: أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر بن علي بن محمد بن الأمير دلف، المولى، الأمير الكبير، الحافظ، الناقد، النسابة، الحجة. قال الحميدي: ما راجعت الخطيب في شيء إلا وأحالني على الكتاب، وما راجعت ابن ماكولا في شيء إلا وأجابني حفظًا كأنه يقرأ من كتاب. من مصنفاته: «الإكمال»، «مستمر الأوهام».
انظر ترجمته في: «المنتظم» ٩/ ٥، ٧٩، «وفيات الأعيان» ٣/ ٣٠٥، «فوات الوفيات» ٣/ ١١٠، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٥٦٩ (٢٩٨)، «شذرات الذهب» ٣/ ٣٨١.

وأما مُضَر، فيقال له: مضر الحمراء، ويقال لأخيه: ربيعة الفَرسَ. قيل: لأن أباهما أوصىٰ لمضر بقُبة حمراء ولربيعة بفرس. وكان مُضر حسن الصوت، قيل: وهو أول من حدا، وفي حديث: «لا تسبوا ربيعة ولا مضر، فإنهما كانا مؤمنين»[(١)].

ونِزار -بكسر النون- مشتق من النزر، وهو القليل سمي به؛ لأن أباه حين وُلِدَ له، ونظر إلى النور بين عينيه -وهو نور النبوة الذي كان ينتقل في الأصلاب[(٢)]- فرح فرحا شديدا ونَحَر وأطعم، وقال: كل هٰذا نزر

---

(١) رواه الحاكم في «تاريخه» كما في «لسان الميزان» ٥/ ١٦٩ من حديث جابر مرفوعًا: «لا تسبوا ربيعة ومضر، فإنهما كانا مسلمين، ولا تسبوا ضبة من أولاد تميم بن مرة، ولا أسد بن خزيمة، فإنهم كانوا علىٰ دين إسماعيل». قال الحافظ: رواته ثقات إلا محمد بن زكريا الغلابي فهو آفته، ورواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٥٢٤) عن عبد الله بن الحارث بن هشام المخزومي أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسبوا مضر فإنه كان علىٰ دين إبراهيم...» الحديث. وهٰذا حديث مرسل، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٣/ ٢٢ (١٥١٩): عبد الله بن الحارث، روىٰ عن النبي ﷺ يقال: إنه حديث مرسل، ولا صحبة له، والله أعلم، إلا أنه ولد علىٰ عهد رسول الله ﷺ.اهـ.

ورواه ابن سعد في «طبقاته» ١/ ٥٨ عن عبد الله بن خالد قال: قال رسول الله ﷺ: «لاتسبوا مضر فإنه كان قد أسلم». قال الألباني في «الضعيفة» (٤٧٨٠): وهٰذا ضعيف معضل.

(٢) لعل المصنف يشير إلىٰ ما روي عن ابن عباس في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾﴾ [الشعراء: ٢١٩] قال: من صلب نبي إلىٰ نبي حتىٰ أخرجه نبيًا، رواه ابن سعد في «الطبقات» ١/ ٢٤ من طريق شبيب بن بشر، عن عكرمة، عن ابن عباس، وابن أبي حاتم في «تفسيره» ٩/ ٢٨٢٨ (١٦٠٢٨)، والبزار في «مسنده» كما في «كشف الأستار» (٢٢٤٢)، والطبراني في «الكبير» ١١/ ٣٦٢. قال الهيثمي في «المجمع» ٧/ ٨٦: رواه البزار والطبراني ورجالهما رجال الصحيح غير شبيب ابن بشر وهو ثقة.اهـ، وقال في ٨/ ٢١٤: رواه البزار ورجاله ثقات.اهـ. وقال ابن حجر في «مختصر زوائد مسند البزار» ٢/ ٩٧- ٩٨: إسناده حسن. اهـ.

في حق هٰذا المولود[١].

وما ذكرته من النسب إلىٰ عدنان هو إجماع الأمة. وفيما بعده إلىٰ آدم خلاف واضطراب، والمحققون ينكرونه[٢] ومن أشهره كما قاله النووي[٣] في «إملائه»: عدنان بن أُدد -هو مصروف. قَالَ ابن

(١) أنظر: ما سبق في «الروض الأنف» ١/ ٩- ١٠.

(٢) قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» ١/ ١٣٣: لم يختلف أهل العلم بالأنساب والأخبار وسائر العلماء بالأمصار أنه صلىٰ الله عليه وآله وسلم: محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. هٰذا ما لم يختلف فيه أحد من الناس، وقد روي من أخبار الآحاد عن النبي ﷺ أنه نسب نفسه كذلك إلىٰ نزار بن معد بن عدنان، وما ذكرنا من إجماع أهل السير وأهل العلم بالأثر يغني عما سواه والحمد لله.
واختلفوا فيما بين عدنان وإسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، وفيما بين إبراهيم وسام بن نوح بما لم أَرَ لذكره هاهنا وجهًا؛ لكثرة الاضطراب فيه، وأنه لا يُوقف منه علىٰ شيء متتابع متفق عليه، وَهُم مع اختلافهم واضطرابهم مجمعون علىٰ أن نزارًا بأسرها، وهي ربيعة ومضر هي الصريح الصحيح من ولد إسماعيل.اهـ.
وقال المزي في «التهذيب» ١/ ١٧٤: إلىٰ عدنان أجمع أهل النسب عليه، وما وراء ذلك ففيه اختلاف كبير جدًا.اهـ. وقال ابن كثير في «الفصول» ص٢١: هٰذا النسب الذي سقناه إلىٰ عدنان لا مرية فيه ولا نزاع، وهو ثابت بالتواتر والإجماع، وإنما الشأن فيما بعد ذلك.اهـ.

(٣) هو يحيىٰ بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام أحد الأعلام، شيخ الإسلام، الفقيه، الحافظ، الزاهد، الشافعي محيي الدين أبو زكريا النووي بحذف الألف، ويجوز إثباتها، الدمشقي ولد بنوىٰ سنة إحدىٰ وثلاثين وستمائة، كان يقرأ كل يوم اثني عشر درسًا على المشايخ شرحًا وتصحيحًا توفي سنة ست وسبعين وستمائة من مصنفاته: «المجموع»، «المنهاج في شرح مسلم»، «الخلاصة في الحديث»، «الإرشاد في علم الحديث»، «التبيان في آداب حملة القرآن» «تهذيب الأسماء واللغات»، «شرح قطعة من البخاري»، «طبقات الفقهاء الملخصة من طبقات ابن الصلاح». =

السراج: هو من الود، وانصرف كقُتبٍ وليس معدولا كعمر[١]- بن مقوم ابن ناحور -بنون ثم حاء مهملة- بن تيرَح -بمثناة فوق، ثم تحت، ثم راء مفتوحة، ثم حاء مهملتين- بن يعرب بن يشجُب -بضم الجيم- بن نابت -بالنون- بن إسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن بن تارَخ -بمثناة فوق، وفتح الراء، وهو: آزر، قيل معناه: الأعوج- بن ناحور بن ساروح -بمهملات- بن راعُو -بضم العين المهملة- بن فالَخ -بالفاء، وفتح اللام، وبالمعجمة، ومعناه: الرسول، أو الوكيل- بن عيبر -بمهملة، ثم مثناة تحت، ثم موحدة مفتوحة- بن شالَخ -بالمعجمتين، واللام مفتوحة- بن أرفخْشذ -براء، ثم فاء، ثم خاء معجمة ساكنة، ثم شين معجمة، ومعناه بالسريانية: مصباح مضيئ- بن سام بن نوح بن لامك -بفتح الميم، وكسرها- بن مَتُّوشَلَخ -بميم مفتوحة، ثم مثناة فوق مشددة مضمومة، ثم واو ساكنة، ثم شين معجمة، ثم لام مفتوحتين، ثم خاء معجمة- ويقال: متوشلخ بن حنُوخ -بحاء مهملة، وقيل: معجمة، ثم نون مضمومة، ثم واو، ثم معجمة.

قَالَ ابن إسحاق[٢] والأكثرون:

= انظر ترجمته في: «طبقات علماء الحديث» ٤/ ٢٥٤، «البداية والنهاية» ١٣/ ٣٢٢، «طبقات الشافعية» ٢/ ١٥٣- ١٥٧، «شذرات الذهب» ٦/ ٣٥٤.

(١) «الروض الأنف» ١/ ١١، وعُمر بوزن فُعل.

قال ابن قتيبة في «أدب الكاتب» ص٢٢٥: وما كان علي فُعَل فهو لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة، وما لم يكن معدولًا انْصرف نحو: جُعل، وصُرد، وفرق ما بينهما أن المعدول لا تدخله الألف واللام، وغير المعدول تدخله الألف واللام.اهـ

(٢) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار المدني، أبو بكر، صاحب «السيرة النبوية»، رأىٰ أنس بن مالك، وسالم بن عبد الله بن عمر، وسعيد بن المسيب. قال =

وهو إدريس[١]، وأنكره آخرون وقالوا: إنه ليس في عمود النسب، وإنما إدريس هو إلياس- واختاره ابن العربي[٢] وصاحِبُه السهيلي لحديث الإسراء حيث قَالَ: «مرحبًا بالأخ» ، ولم يقل: بالابن كما قَالَ آدم، وإبراهيم: «الابن الصالح»[٣] - بن يَرْد -بمثناة تحت مفتوحة، ثم راء ساكنة، ثم دال، ومعناه: الضابط- بن مهليل -ويقال: مهلايل، ومعناه: الممدوح- بن قينن -ويقال: قينان بالقاف، ومعناه: المسوي- بن يانش -ويقال: آنش، ويقال: آنوش بالنون والشين

= ابن معين: ثقة، وكان حسن الحديث. وقال الزهري: كان ابن إسحاق أعلم الناس بمغازي رسول الله ﷺ، أنظر ترجمته في: «طبقات ابن سعد» ٧/ ٣٢١، «تاريخ بغداد» ١/ ٢١٤، «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٤٠٥ (٥٠٥٧)، «شذرات الذهب» ٦/ ٣٥٤.

(١) «سيرة ابن إسحاق» ص١، «سيرة ابن هشام» ١/ ٢، «الطبقات الكبرىٰ» ١/ ٥٤.

(٢) ابن العربي: الإمام العلَّامة، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأندلسي، الأشبيلي، المالكي.
ولد سنة (٤٦٨هـ)، وتوفي سنة (٥٤٣هـ). وقيل غير ذلك. من تصانيفه: «عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي»، «العواصم من القواصم»، «أحكام القرآن»، «الإنصاف في مسائل الخلاف»، وكان- رحمه الله تعالىٰ- قد بلغ مرتبة الاجتهاد.
أنظر: «الصلة» لابن بشكوال ٢/ ٥٩٠ (١٢٩٧)، «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٩٦ (٦٢٦)، «تاريخ الإسلام» ٣٧/ ١٥٩ (١٧١)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ١٩٧ (١٢٨)، «الوافي بالوفيات» ٣/ ١٣٨٨، «شذرات الذهب» ٤/ ١٤١.

(٣) قال السهيلي في «الروض الأنف» ١/ ١٣- ١٤ بعد أن حكاه عن ابن العربي: وهٰذا القول عندي أَنْبل والنفس إليه أميل لما عضده من هٰذا الدليل.اهـ.
وسيأتي هٰذا الحديث برقم (٣٤٩) كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلاة في الإسراء، و(٣٣٤٢) كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ذكر إدريس عليه السلام، ورواه مسلم (١٦٣) كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات.

obeikandl.com

المعجمة، ومعناه: الصادق- بن شيث -وهو بالعبرانية، ويقال: شاث بالسريانية، ومعناه: عطية الله- بن آدم ﷺ[١].

وذكر أبو الحسن المسعودي[٢]، وآخرون بين عدنان، وإبراهيم نحو أربعين أبا، وهٰذا أقرب كما قاله النووي؛ فإن المدة بينهما طويلة جدا، لٰكن في لفظها وضبطها ٱختلاف كبير منها:

أن عدنان من نسل قيدار بن إسماعيل، وأما الحديث المشهور عن ابن عباس رفعه بعد عدنان: «كذب النسابون» فضعيف[٣]. والأصح وقفه

---

(١) ٱنظر: «سيرة ابن إسحاق» ص١- ٢، «سيرة ابن هشام» ١/ ١- ٢، «التاريخ الكبير» ١/ ٥- ٦، «السيرة النبوية» لابن حبان ص٣٩- ٤٣، «الروض الأنف» ١/ ١٢- ١٤.

(٢) علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن المسعودي المؤرخ، من ذرية عبد الله بن مسعود الصحابي ﷺ. عداده في البغداديين، وأقام بمصر مدة، وكان أخباريًا علامة صاحب غرائب ومُلح ونوادر، مات سنة ست وأربعين وثلاثمائة. وله من التصانيف: كتاب «مروج الذهب ومعادن الجوهر في تحف الأشراف والملوك» وكتاب «ذخائر العلوم وما كان في سالف الدهور»، «الرسائل والاستذكار لما مر في سالف الأعصار»، «أخبار الخوارج» ٱنظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٥٧، «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥٦٩ (٣٤٣)، «الوافي بالوفيات» ٢١/ ٥، «شذرات الذهب» ٢/ ٣٧١.

(٣) رواه ابن سعد في «الطبقات» ١/ ٥٦، وابن خياط في «الطبقات» ص٢٧، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» من طريق هشام بن محمد، قال: أخبرني أبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا ٱنتسب لم يجاوز في نسبه معد بن عدنان بن أدد ثم يمسك ويقول: «كذب النسابون. قال الله عزوجل: ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾» [الفرقان: ٣٨]. وابن خياط في «الطبقات» ص٢٧، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣/ ٥٢، ٥٩.
وهشام بن محمد هو ابن السائب الكلبي، قال ابن معين: غير ثقة، وليس عن مثله يُروى الحديث.اهـ. وقال الدارقطني: متروك.اهـ. وقال ابن حبان: يروي عن أبيه =

عَلَى ابن مسعود[١]. وكره مالك رفع الأنساب إلىٰ آدم. وقال: من أخبر بذلك؟[٢]

= العجائب والأخبار التي لا أصول لها.اهـ، وقال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة. وأما أبوه فهو شر منه، وقال النسائي: متروك ساقط.اهـ. وقال أبو حاتم: الناس مجمعون علىٰ ترك حديثه.اهـ. وقال ابن عدي: وإذا روي عن أبي صالح، عن ابن عباس ففيه مناكير.اهـ.
والحديث أورده الألباني في «الضعيفة» ١/ ٢٨٨ (١١١)، وقال: موضوع. أنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ٧/ ٢٧٠- ٢٧١، «المجروحين» ٣/ ٩١، «الكامل في الضعفاء» ٨/ ٤١٢، «تهذيب الكمال» ٢٥/ ٢٤٦- ٢٥٢، «المغني في الضعفاء» ٢/ ٧١١، «لسان الميزان» ٦/ ١٩٦- ١٩٧.

(١) قاله السهيلي في «الروض الأنف» ١/ ١١، وقد رواه عن ابن مسعود ابن سعد في «الطبقات» ١/ ٥٦، والطبري في «تفسيره» ٧/ ٤٢١ (٢٠٥٩١- ٢٠٥٩٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» ٧/ ٢٢٣٦ (١٢٢١٩).

(٢) حكاه عن مالك السهيلي في «الروض الأنف» ١/ ١٤، والبغوي في «تفسيره» ٤/ ٣٣٧، قال السهيلي: سئل مالك عن الرجل يرفع نسبه إلىٰ آدم؟ فكره ذلك، قيل له: فإلىٰ إسماعيل؟ فأنكر ذلك أيضًا، وقال: ومن يخبره به؟! وكره أيضًا أن يرفع في نسب الأنبياء مثل أن يقال: إبراهيم بن فلان بن فلان، قال: ومن يخبره به؟!.اهـ.
وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: إنما ننتسب إلىٰ عدنان وما فوق ذلك لا ندري ما هو.
وعن عروة بن الزبير أنه قال: ما وجدنا أحدًا يعرف ما بين عدنان وإسماعيل.
وعن ابن عباس أنه قال: بين عدنان وإسماعيل ثلاثون أبًا لا يعرفون.
قلت: وأثر ابن عباس فيه هشام بن محمد بن السائب الكلبي، وأبوه، وهما من المتكلم فيهم كما سبق أن ذكرنا، قال ابن عبد البر: وليس هٰذا الإسناد مما يقطع بصحته، ولكنه عمن عِلْمُ الأنساب صَنْعَته.اهـ.
وقال ابن حبان: نسبة رسول الله ﷺ تصح إلىٰ عدنان وما وراء عدنان فليس عندي فيه شيء صحيح أعتمد عليه.اهـ. أنظر: «السيرة النبوية» لابن حبان ص٣٩- ٤٠، «الاستيعاب» ١/ ١٣٣، «الروض الأنف» ١/ ١٤- ١٥.

وذهب كثيرون إلىٰ جوازه[١]، وهو الأظهر؛ لأنه يترتب عليه معرفة العرب من غيرهم، وقريش من غيرهم، ويبنىٰ عليه أحكام كالإمامة، والكفاءة، والتقديم في قسمة الفيء، وغير ذَلِكَ. وفي الصحيح: «حدثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج»[٢].

واسم أمه ﷺ: آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة[٣].

ولد بمكة عام الفيل، وقيل: بعده بثلاثين سنة. وقيل: بأربعين. واتفقوا عَلَىٰ أنه ولد يوم الاثنين، وكان مولده ﷺ في شهر ربيع الأول، قيل: لليلتين خلتا منه. وقيل: لثمان. وقيل: لعشر. وقيل: لثنتي عشرة وهو الأشهر، وتوفي يوم الاثنين ضحًى لثنتي عشرة خلت من ربيع الأول سنة إحدىٰ عشرة، هٰذا هو الصحيح والمشهور. وقيل: لليلتين خلتا منه. وقيل: في أوله، وله حينئذ ثلاث وستون سنة. وقيل: خمس وستون. وقيل: ستون. وبعث يوم الاثنين وله أربعون سنة، وقيل: أربعون ويوم. وخرج من مكة يوم الاثنين، مهاجرًا إلى المدينة، وقدمها يوم الاثنين أيضًا ضحًى لثنتي عشرة خلت من شهر ربيع الأول، فأقام بها عشر سنين بالإجماع.

---

(١) منهم: ابن إسحاق والطبري والبخاري والزبيريَّان. انظر: «الروض الأنف» ١/ ١٤.

(٢) سيأتي برقم (٣٤٦١) كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل. من حديث عبد الله بن عمرو.

(٣) «نسب قريش» ص٢٠، «أنساب الأشراف» ١/ ٧٩، «جمهرة أنساب العرب» ص١٧، «التبيين في أنساب القريشيين» لابن قدامة ص٣٨.

فصل

صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري، متواتر عنه، وأشهر من رواه الفربري عنه، قَالَ أبو عبد الله الفربري: سمع «الصحيح» من أبي عبد الله تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه غيري[١].

قَالَ الذهبي[٢]: وآخر من روىٰ عنه صحيحه منصور بن محمد البزدوي[٣]، وآخر من زعم أنه سمع منه أبو ظهير عبد الله بن فارس

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/ ٩، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٣٩٨، وقال في ١٥/ ١٢: ويروىٰ: ولم يصح أن الفربري قال: سمع «الصحيح» من البخاري تسعون ألف رجل ما بقي أحد يرويه غيري.اهـ.
و قال الحافظ في «هدي الساري» ص٤٩١: وأطلق ذلك بناء علىٰ ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلثمائة.اهـ.

(٢) الحافظ الذهبي: هو الإمام الحافظ، محدِّث العصر، ومؤرخ الإسلام، وفرد الدهر، إمام الوجود حفظا، وذهبي العصر معنىٰ ولفظًا، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الدمشقي، ولد سنة (٦٧٣هـ)، و مات سنة (٧٤٨هـ).من تصانيفه: «سير أعلام النبلاء»، «تذكرة الحفاظ»، «ميزان الأعتدال في نقد الرجال». أنظر ترجمته في: «الوافي بالوفيات» ٢/ ١٦٣-١٦٨ (٥٢٣)، «البداية والنهاية» ١٤/ ٦٤٩، ٦٥٠، «الدرر الكامنة» ٣/ ٣٣٦-٣٣٨ (٨٩٤)، «معجم المؤلفين» ٣/ ٨٠، ٨١ (١١٥٨)، «الأعلام» ٥/ ٣٢٦

(٣) هو الشيخ الكبير المُسنِد أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن مُزينة -وقيل: بن قرينة- بن سوية البزدي، ويقال: البزدوي النسفي، دهقان قرية بزدة. وسمع من =

(البلخي)[١] سنة ست وأربعين وثلاثمائة[٢]

وقال الخطيب[٣]: آخر من حدث عن البخاري ببغداد: الحسين بن إسماعيل المحاملي[٤].

ورواه -أعني: «صحيحه»- عن الفربري خلائق منهم: أبو محمد الحموي، وأبو زيد المروزي[٥] الفقيه الشافعي، وهو أجل من رواه

= أهل بلده وصارت إليه الرحلة في أيامه؛ مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «الإكمال» ٧/ ٢٤٣، «الأنساب» ٣/ ٩٩، «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٢٧٩ (١٢٣)، «لسان الميزان» ٦/ ١٠٠.

(١) في الأصل: : الثلجي، والصواب ما أثبتناه، كما في «طبقات الشافعية» ٢/ ٢١٥، «تاريخ الإسلام» ١٩/ ٢٤١، «لسان الميزان» ٣/ ٣٢٥.

(٢) هو عبد الله بن فارس بن علي أبو ظهير، شيخ من أهل بلخ، توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة، ٱدعى السماع من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.
قال ابن حجر: وما أعتقد صحة قوله في السماع من البخاري، فإن كان صادقًا فهو خاتمة أصحابه في الدنيا، وما كنت أعتقد أن أحدًا بقي بعد المحاملي ممن يروي عنه، فالله أعلم. ٱنظر ترجمته في: «لسان الميزان» ٣/ ٣٢٥.

(٣) هو الإمام العلامة المفتي، الحافظ الناقد، محدِّث الوقت أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، صاحب التصانيف، ولد سنة (٣٩٢هـ)، ومات سنة (٤٦٣هـ).من تصانيفه: «تاريخ بغداد»، «الفقيه والمتفقه»، «الكفاية في علم الرواية»، وغيرها من الكتب والتصانيف المفيدة والنافعة.
انظر: «تاريخ الإسلام» ٥٣/ ٣٠٩-٣١١ (٩٣٤)، «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٥٠٣، «مرآة الجنان» ٤/ ٢٩١، «معجم المؤلفين» ٣/ ٦٧٣-٦٧٤.

(٤) هو أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل البغدادي المحاملي، مولده في أول سنة خمسٍ وثلاثين ومائتين، وأول سماعه في سنة أربعة وأربعين ومائتين.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٨/ ١٩-٢٣ و«سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٢٥٨، و«شذرات الذهب» ٢/ ٣٢٦.

(٥) هو الشيخ الإمام المفتي القدوة الزاهد، شيخ الشافعية أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي راوي «صحيح البخاري» عن الفربري ولد ٣٧١هـ، قال =

obeikandl.com

عنه وأولهم، وأبو إسحاق المستملي[(١)]، وأبو الحسن علي بن أحمد الجرجاني[(٢)]، وأبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمَيْهَني[(٣)]، وأبو علي إسماعيل بن محمد الكشاني[(٤)]، (ومحمد بن أحمد بن مَتّ)[(٥)] -بفتح الميم وتشديد المثناة فوق- وآخرون.

ورواه عن كل واحد من هٰؤلاء جماعات، واشتهر الآن من طريق أبي الوقت، عن الداودي، عن الحموي، عن الفربري، عن البخاري.

= الحاكم: كان أحد أئمة المسلمين، ومن أحفظ الناس للمذهب. قال الخطيب: حدَّث أبو زيد ببغداد، ثم جاور بمكة، وحدَّث هناك بـ «الصحيح» وهو أجلُّ من رواه.سئل أبو زيد: متىٰ لقيت الفربري؟ قال: سنة ثماني عشرة وثلاثمائة. ٱنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١/ ٣١٤، و«سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٣١٣.

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخي المستملي راوي «صحيح البخاري» عن الفربري. مات سنة ٣٧٦هـ. ٱنظر: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٩٢، و«شذرات الذهب» ٣/ ٨٦.

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد العزيز الجرجاني المحتسب، مات ٣٦٦هـ. ٱنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٢٤٧، و«لسان الميزان» ٤/ ٧١٧.

(٣) هو أبو الهيثم محمد بن مكي بن محمد بن زراع بن هارون المروزي الكُشْمِيْهَني، قال ابن العماد: كان ثقة، وله رسائل أنيقة، مات في يوم عرفة سنة ٣٨٩هـ. ٱنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٩١، و «شذرات الذهب» ٣/ ١٣٢.

(٤) هو أبو علي إسماعيل بن محمد بن حاجب الكشاني السمرقندي، آخر من روىٰ «صحيح البخاري» عاليًا، سمعه من الفربري سنة ٣٢٠هـ. مات ٣٩١هـ. ٱنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٨١، و«شذرات الذهب» ٣/ ١٣٩.

(٥) في الأصل: أحمد بن محمد والصواب ما أثبتناه، وهو محمد بن أحمد بن مَتّ، الفقيه الشافعي، السغدي الإشتيخني، نسبة إلىٰ إشتيخن قرية كبيرة علىٰ سبعة فراسخ من سمرقند، مات بإشتيخن غرة رجب سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة. حدث بـ«صحيح البخاري» عن الفربري وسماعه كان في سنة تسع عشرة وثلاثمائة. ٱنظر ترجمته في: «التقييد» لابن نقطة ص٤٩، «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٥٢١.

obeikandl.com

فصل

واسم صحيحه: «الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ، المختصرُ من أمورِ رسولِ اللهِ ﷺ، وسننِهِ، وأيامِهِ» كذا سماه هو أوَّلَ كتابِه، وهو أولُ كتاب صنف في الحديث الصحيح المجرد، وهو أكثر فوائد من صحيح مسلم، وأصح عَلَى الصحيح عند الجمهور.

وقال النسائي: ما في هٰذِه الكتب أجود منه[1]. وقد قرر الإسماعيلي[2] ترجيح كتابه في «مدخله»، ومما يرجح به أنه لابد من

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/ ٩، والمزي في «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٤٤٢ من طريق محمد بن موسىٰ بن يعقوب بن المأمون قال: سئل أبو عبد الرحمن -يعني: النسائي- عن العلاء وسهيل، فقال: هما خير من فليح ومع هٰذا فما في هٰذِه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري.
وقال ابن حجر في «هدي الساري» ص١٠- ١١: روينا بالإسناد الصحيح عن أبي عبد الرحمن النسائي، ثم ذكر مثل مقولته، ثم قال: ولا يعني بالجودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصْطلاح أهل الحديث، ومثل هٰذا من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدة تحريه وتوقيه وتثبته في نقد الرجال، وتقدمه في ذلك علىٰ أهل عصره حتىٰ قدمه قوم من الحذاق في معرفة ذلك علىٰ مسلم بن الحجاج، وقدمه الدارقطني وغيره في ذلك علىٰ إمام الأئمة ابن خزيمة.اهـ.

(٢) هو الإمام الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الإسماعيلي الشافعي، صاحب «المستخرج علىٰ صحيح البخاري» وهو من أشهر وأعظم المستخرجات على البخاري. انظر ترجمته في: «المنتظم» ٧/ ١٠٨، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٤٧، «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٢٩٢ (٢٠٨)، «الوافي بالوفيات» ٦/ ٢١٣، «شذرات الذهب» ٣/ ٧٢- ٧٥.

ثبوت اللقاء عنده، وخالفه مسلم واكْتفىٰ بإمكانه.

وأجمعت الأمةُ عَلَىٰ صحة كتابه وكتاب مسلم، ومعناه أنه يجب العملُ بأحاديثهما، وأنهما يفيدان الظنّ، إلا ما تواتر منها، فيفيد العلم، وقال قومٌ: إنها كلها تفيد العلم القطعي، وأنكره الجمهور والمحققون.

obeikandl.com

فصل
في سبب تصنيفه، وكيفية تأليفه

قَالَ إبراهيم بن معقل النسفي[١]: قَالَ لنا أبو عبد الله البخاري: كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا في الصحيح لسنن رسول الله ﷺ، فوقع ذَلِكَ في قلبي، فأخذت في جمع هٰذا الكتاب[٢].

وروي من جهات عنه قَالَ: صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله ﷻ[٣].

---

(١) هو إبراهيم بن معقل أبو إسحاق النسفي، الإمام الفقيه الحافظ، قاضي مدينة نسف، قال أبو يعلى الخليل: هو ثقة حافظ، مات في ذي الحجة سنة خمس وتسعين ومائتين، له «المسند الكبير»، «التفسير» وقد روىٰ «الصحيح» عن البخاري.
أنظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٨٦، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٤٩٣ (٢٤١)، «الوافي بالوفيات» ٦/ ١٤٩، «شذرات الذهب» ٢/ ٢١٨.

(٢) رواه الخطيب ٢/ ٨، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥٢/ ٧٢، والمزي في «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٤٤١- ٤٤٢، والذهبي في «السير» ١٢/ ٤٠١، و الحافظ في «هدي الساري» ١/ ٦- ٧، وفي «تغليق التعليق» ٥/ ٤١٩.

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/ ١٤، وفي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢/ ١٨٥ (١٥٦٢)، وأبو يعلىٰ الفراء في «طبقات الحنابلة» ٢/ ٢٥٥، والمزي ٢٤/ ٤٤٨- ٤٤٩.

obeikandl.com

وعنه أنه قَالَ: رأيت النبي ﷺ في المنام كأني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أَذُبُّ عنه، فسألت بعض المعبرين فقال: أنت تذب الكذب؛ فهو الذي حملني عَلَىٰ إخراج «الصحيح»[١].

وعنه قَالَ: ما أدخلت في كتاب «الجامع» إلا ما صَحَّ، وتركت من الصحاح لحال الطول[٢]. وفي رواية عنه حكاها الحازمي[٣] في «شروط الأئمة الخمسة»: لم أخرج في هٰذا الكتاب إلا صحيحًا، وما تركته من الصحاح أكثر[٤]، وهي بمعناها.

وقال الفربري: قَالَ لي البخاري: ما وضعت في كتاب «الصحيح» حديثًا إلا ٱغْتسلت قبل ذَلِكَ وصليت ركعتين[٥].

وقال عبد القدوس بن همام: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حَوَّل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي

---

(١) ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ١//٧٤، والحافظ في «هدي الساري» ص٧، وقال: بإسناد ثابت.اهـ.

(٢) رواه ابن عدي في مقدمة «الكامل» ١/ ٢٢٦، ومن طريقه الخليلي في «الإرشاد» ٣/ ٩٦٢، والخطيب ٢/ ٨- ٩، وأبو يعلى الفراء في «طبقات الحنابلة» ٢/ ٢٥٢- ٢٥٣، والمزي في «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٤٤٢، والذهبي في «السير» ١٢/ ٤٠٢

(٣) هو: الإمام الحافظ الحجة الناقد النسابة البارع أبو بكر محمد بن موسىٰ بن عثمان ابن حازم الحازمي الهمذاني ولد سنة ثمان وأربعين وخمسمائة.
برع في فن الحديث خصوصًا النسب، واستوطن بغداد، من كتبه: «الناسخ والمنسوخ»، «عجالة المبتدئ في النسب»، و«المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان»، وأسند أحاديث «المهذب». توفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة. ٱنظر: «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ١٦٧، و«شذرات الذهب» ٤/ ٢٨٢.

(٤) «شروط الأئمة الخمسة» ص٦٣.

(٥) رواه الخطيب ٢/ ٩، و الفراء في «الطبقات» ٢/ ٢٤٩- ٢٥٠، والمزي ٢٤/ ٤٤٣، والذهبي في «السير» ١٢/ ٤٠٢.

لكل ترجمة ركعتين[١].

وقال أبو زيد المروزي: رأيت النبي ﷺ في المنام، فقال لي: «إلىٰ متىٰ تدرس الفقه، ولا تدرس كتابي؟». قُلْتُ: وما كتابك يا رسول الله؟ قَالَ: «جامع محمد بن إسماعيل البخاري»، أو كما قَالَ[٢].

وفي «تاريخ نيسابور» للحاكم[٣]، عن أبي عمرو إسماعيل، ثنا أبو عبد الله محمد بن علي قَالَ: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أقمت بالبصرة خمس سنين معي كتبي أصنف وأحج في كل سنة، وأرجع من مكة إلى البصرة. قَالَ: وأنا أرجو أن الله تعالىٰ يبارك للمسلمين في هٰذِه المصنفات. قَالَ أبو عمرو: قَالَ أبو عبد الله: فلقد بارك الله فيها[٤].

---

(١) رواه الخطيب ابن عدي في «أسامي من روىٰ عنهم البخاري من مشايخه» ص٥١-٥٢، ومن طريقه ٢/ ٩، والمزي ٢٤/ ٤٤٣.

(٢) رواه القزويني في «التدوين» ٢/ ٤٥- ٤٦، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٤٣٨، ١٦/ ٣١٤- ٣١٥، وابن حجر في «هدي الساري» ص٤٨٩، وفي «تغليق التعليق» ٥/ ٤٢٢. وقال: إسناد هٰذِه الرواية صحيح، ورواتها ثقات أئمة، و أبو زيد من كبار الشافعية، له وجه في المذهب.اهـ.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، أبو عبد الله بن البيع، صاحب «المستدرك على الصحيحين» ولد يوم الأثنين ثالث شهر ربيع الأول، سنة إحدىٰ وعشرين وثلاث مائة بنيسابور، من مصنفاته: «معرفة علوم الحديث»، «تاريخ النيسابوريين»، «المدخل إلىٰ علم المصطلح»، «الإكليل» وغيرها.

انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٥/ ٤٧٣، «المنتظم» ٧/ ٢٧٤، «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٨٠، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١٠٣٩، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ١٦٢ (١٠٠)، «شذرات الذهب» ٣/ ١٧٦.

(٤) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥٢/ ٧٢.

وقال (ابن طاهر)[١]: صنف صحيحه ببخارىٰ. وقيل: بمكة[٢]. وقال ابن بجير[٣]: سمعت البخاري يقول: صنَّفْتُه في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا إلا بعد ما ٱسْتخرت الله تعالىٰ وصليت ركعتين، وتيقنت صحته[٤].

قَالَ ابن طاهر: والقول الأول عندي أصح[٥].

وجمع النووي بين ذَلِكَ بأنه كان يصنف فيه بمكة، والمدينة، والبصرة، وبخارىٰ، فإنه مكث في تصنيفه ست عشرة سنة كما سلف[٦].

---

(١) في الأصل: أبو طاهر، و الصواب ما أثبتناه. وهو محمد بن طاهر بن علي بن أحمد أبو الفضل الحافظ الجوال الرحال المعروف بابن القيسراني، الظاهري الصوفي، صاحب كتاب «شروط الأئمة الستة» ولد ببيت المقدس في شوال سنة ثمان وأربعمائة، قال عن نفسه: بُلتُ الدم في طلب الحديث مرتين، مرة ببغداد، وأخرىٰ بمكة، وكنت أمشي حافيًا في الحر، فلحقني ذلك، وما ركبت دابة قط في طلب الحديث، وكنت أحمل كتبي علىٰ ظهري، وما سألت في حال الطلب أحدًا، وكنت أعيش علىٰ ما يأتي. توفي سنة سبع وخمس مائة.
انظر ترجمته في: «المنتظم» ٩/ ١٧٧، «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٨٧، «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٢٤٢، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٣٦١ (٢١٣)، «شذرات الذهب» ٤/ ١٨.

(٢) نقله عنه النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٧٤.

(٣) هو الإمام الحافظ الثبت الجوال، مصنف «المسند» أبو حفص، عمر بن محمد بن بجير الهمداني السمرقندي، كان من أوعية العلم، وكان أبوه صاحب حديث، توفي سنة إحدىٰ عشر وثلاثمائة. ٱنظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٧١٩، «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٤٠٢ (٢١٩)، «شذرات الذهب» ٢/ ٢٦٢.

(٤) قال الحافظ في «التغليق» ٥/ ٤٢١، و«هدي الساري» ص٤٨٩: قال أبو سعيد الإدريسي: أخبرنا سليمان بن داود الهروي، سمعت عبد الله بن محمد بن هاشم يقول: قال عمر بن بجير البجيري.. ثم ساقه.

(٥) هو في كتاب ابن طاهر المسمىٰ «جواب المتعنت» فقد أشار إليه الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص١٥.

(٦) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٧٤.

وبعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي[١] والي بخارىٰ إليه: أن (احمل)[٢] إليَّ كتاب «الجامع»، و«التاريخ»، وغيرهما؛ لأسمع منك. فبعث إليه: أنا لا أَذِلُّ العلم، ولا أحمله إلىٰ أبواب الناس، فإن كان لك إلىٰ شيء منه حاجة فاحضرني في مسجدي أو في داري[٣].

ويروىٰ أنه بعث إليه أن يعقد مجلسًا لأولاده لا يحضره غيرهم، فامتنع وقال: لا يسعني أن أخص بالسماع قومًا دون قوم[٤].

---

(١) هو الأمير أبو الهيثم الذهلي، صاحب ما وراء النهر، له آثار حميدة ببخارىٰ أكرم بها المحدثين وأعطاهم، روىٰ عن ابن راهويه، وروىٰ عنه ابن أبي حاتم وابن عقدة، مات سنة سبعين ومائتين. انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ٣/ ٣٢٢، «تاريخ بغداد» ٨/ ٣١٤- ٣١٦، «المنتظم» ٥/ ٦٨، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ١٣٧ (٦٨).

(٢) في الأصل: (انحمل).

(٣) رواه الخطيب ٢/ ٣٣، والمزي ٢٤/ ٤٦٤- ٤٦٥، وغنجار في «تاريخه» كما في «السير» ١٢/ ٤٦٤، والحافظ في «التغليق» ٥/ ٤٣٩.

(٤) رواه الخطيب ٢/ ٣٣، والمزي ٢٤/ ٤٦٥.

obeikandl.com

فصل
في عددِ أحاديثِهِ

جملة ما فيه من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا بالأحاديث المكررة. وبحذفها نحو أربعة آلاف[١]، قد ذكرها مفصلة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي بإسناده عن الحموي[٢] فقال: عدد[٣] أحاديث «صحيح البخاري» -رحمه الله-:

---

(١) قلت: هٰذا هو قول ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص٢٠، وتبعه النووي في «التقريب» كما في «تدريب الراوي» ١/ ١٢٨، وكذا في «تهذيب الأسماء» ١/ ٧٥، وتبعهما المصنف -رحمه الله- هنا وكذا في «المقنع» ١/ ٦٤. قال الحافظ في «هدي الساري» ص٤٦٥: هكذا أطلق ابن الصلاح وتبعه النووي في «مختصره» وخالف في الشرح، فقيدها بالمسندة، ولفظه: جملة ما في «صحيح البخاري» من الأحاديث المسندة بالمكرر، فذكر العدة سواء، فأخرج بقوله: (المسندة) الأحاديث المعلقة وما أورده في التراجم والمتابعة وبيان الاختلاف بغير إسناد موصل، فكل ذلك خرج بقوله: (المسندة) بخلاف إطلاق ابن الصلاح.اهـ

(٢) نقل الحافظ في «هدي الساري» ص٤٦٥ عن النووي قال: وقد رأيت أن أذكر الأحاديث مفصلة ليكون كالفهرسة لأبواب الكتاب، ثم ساقها النووي ناقلًا لذلك من كتاب «جواب المتعنت» لأبي الفضل ابن طاهر بروايته من طريق الحموي.اهـ

قلت: ثم نقل الحافظ عد هٰذِه الأحاديث، وتعقب هٰذا العدد كما سنورده تباعًا.

(٣) أضفنا أرقام الأحاديث أمام كل كتاب لتسهيل المنفعة بحسب ترقيم الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي، **ولا يخفىٰ أن ذلك قد يخالف عد المصنف** -وعد ابن حجر أيضًا- وذلك يرجع إلىٰ أمرين: الأول: اختلاف النسخ تقديمًا وتأخيرًا وتبويبًا. الثاني: اختلاف طريقة العد، فربما اعتبر المصنف الحديثين والثلاثة حديثًا واحدًا.

بدء الوحي: خمسة أحاديث[١]. [١-٧]

الإيمان: خمسون[٢]. [٧-٥٨]

العلم: خمسة وسبعون. [٥٩-١٣٤]

الوضوء: مائة وتسعة أحاديث[٣]. [١٣٥-٢٤٧]

غسل الجنابة: (ثلاثة)[٤] وأربعون[٥]. [٢٤٨-٢٩٣]

الحيض: سبعة وثلاثون. [٢٩٤-٣٣٣]

التيمم: خمسة عشر. [٣٣٤-٣٤٨]

فرض الصلاة: حديثان. [٣٤٩-٣٥٠]

الصلاة في الثياب: تسعة وثلاثون[٦]. [٣٥١-٣٩٠]

---

(١) قال الحافظ: هي سبعة وكأنه لم يعد حديث الأعمال ولم يعد حديث جابر في أول ما نزل، وبيان كونها سبعة أن أول ما في الكتاب حديث عمر: الأعمال، والثاني: حديث عائشة في سؤال الحارث بن هشام، الثالث: حديثها أول ما بدئ به من الوحي، الرابع: حديث جابر وهو يحدث عن فترة الوحي وهو معطوف علىٰ إسناد حديث عائشة، وهما حديثان مختلفان لا ريب في ذلك. الخامس: حديث ابن عباس في نزول: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ [القيامة: ١٦]. السادس: حديثه في معارضة جبريل في رمضان. السابع: حديثه عن أبي سفيان في قصة هرقل، وفي أثنائه حديث آخر موقوف، وهو حديث الزهري، عن ابن الناطور في شأن هرقل، وفيه من التعليق موضعان ومن المتابعات ستة مواضع.اهـ.

(٢) قال: بل هي أحد وخمسون وذلك أنه أورد حديث أنس: «لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحب إليه من ولده...» الحديث. من رواية قتادة، عن أنس، ومن رواية عبد العزيز بن صهيب، عن أنس إسنادين مختلفين فلكون المتن واحدًا لم يعده حديثين، ولا شك أن عده حديثين أولىٰ من عد المكرر إسنادًا ومتنًا.

(٣) قال الحافظ: بل مائة وخمسة عشر حديثًا على التحرير.

(٤) في الأصل (ثلاث) والصواب ما أثبتناه.

(٥) قال الحافظ: بل سبعة وأربعون.

(٦) قال: بل إحدىٰ وأربعون.

obeikandl.com

القبلة: ثلاثة عشر. [٣٩١-٤١٤]

المساجد: ستة وسبعون. [٤١٥-٤٩٢]

سترة المصلي: ثلاثون[١]. [٤٩٣-٥٢٠]

مواقيت الصلاة: خمسة وسبعون[٢]. [٥٢١-٦٠٢]

الأذان: ثمانية وعشرون[٣]. [٦٠٣-٦٣٤]

فضل صلاة الجماعة وإقامتها: أربعون[٤]. [٦٣٥-٦٧٤]

الإمامة: أربعون. [٦٧٥-٧١٦]

إقامة الصفوف: ثمانية عشر[٥]. [٧١٧-٧٣١]

افتتاح الصلاة: ثمانية وعشرون. [٧٣٢-٧٥٤]

القراءة: ثلاثون. [٧٥٥-٧٨٢][٦]

الركوع والسجود والتشهد: اثنان وخمسون. [٧٨٣-٨٣٥]

انقضاء الصلاة: سبعة عشر[٧]. [٨٣٦-٨٥٢]

اجتناب أكل الثوم: خمسة أحاديث[٨]. [٨٥٣-٨٥٦]

صلاة النساء والصبيان: خمسة عشر[٩]. [٨٥٧-٨٧٥]

الجمعة: خمسة وستون. [٨٧٦-٩٤١]

---

(١) قال: اثنان. قلت: يعني: اثنين وثلاثين.
(٢) قال الحافظ: بل ثمانون.
(٣) قال: بل ثلاثة وثلاثون.
(٤) قال: واثنان.
(٥) قال: بل أربعة عشر، وقد حررتها وكررت مراجعتها.
(٦) قال الحافظ: بل سبعة وعشرون.
(٧) قال: بل أربعة عشر.
(٨) قال الحافظ: بل أربعة فقط.
(٩) قال: بل فيه أحد وعشرون حديثًا.

obeikandi.com

صلاة الخوف: ستة أحاديث. [٩٤٢-٩٤٧]

العيد: أربعون. [٩٤٨-٩٨٩]

الوتر: خمسة عشر. [٩٩٠-١٠٠٤]

الاستسقاء: خمسة وثلاثون[١]. [١٠٠٥-١٠٣٩]

الكسوف: خمسة وعشرون. [١٠٤٠-١٠٦٦]

سجود القرآن: أربعة عشر. [١٠٦٧-١٠٧٩]

القصر: ستة وثلاثون. [١٠٨٠-١١١٩]

الاستخارة: ثمانية. [انظر: ١١٦٣].

التحريض عَلَىٰ قيام الليل: أحد وأربعون[٢]. [١١٢٠-١١٥٨]

النوافل: ثمانية عشر[٣]. [١١٥٩-١١٨٧]

الصلاة بمسجد مكة: تسعة. [١١٨٨-١١٩٧]

العمل في الصلاة: ستة وعشرون. [١١٩٨-١٢٢٣]

السهو: أربعة عشر[٤]. [١٢٢٤-١٢٣٦]

الجنائز: مائة وأربعة وخمسون. [١٢٣٧-١٣٩٤]

الزكاة: مائة وثلاثة عشر. [١٣٩٥-١٥٠٢]

صدقة الفطر: عشرة. [١٥٠٣-١٥١٢]

الحج: مائتان وأربعون. [١٥١٣-١٧٧٢]

---

(١) قال: بل أحد وثلاثون.

(٢) قال: لم أر الاستخارة في هٰذا المكان، بل هنا باب التهجد، ثم إن مجموع ذلك أربعون حديثًا لا غير.

(٣) قال الحافظ: بل ستة وعشرون.

(٤) قال: بل خمسة عشر بحديث أم سلمة.

obeikandl.com

العمرة: أثنان وثلاثون[١]. [١٧٧٣-١٨٠٥]

الإحصار: أربعون[٢]. [١٨٠٦-١٨٢٠]

جزاء الصيد: أربعون[٣]. [١٨٢١-١٨٦٦]

الصوم: ستة وستون[٤]. [١٨٩١-٢٠٠٧]

ليلة القدر: عشرة. [٢٠١٣-٢٠٢٤]

قيام رمضان: ستة. [٢٠٠٨-٢٠١٣]

الاعتكاف: عشرون. [٢٠٢٥-٢٠٤٦]

البيوع: مائة وأحد وتسعون. [٢٠٤٧-٢٢٣٨]

السلم: تسعة عشر. [٢٢٣٩-٢٢٥٦]

الشفعة: ثلاثة أحاديث. [٢٢٥٧-٢٢٥٩]

الإجارة: أربعة وعشرون. [٢٢٦٠-٢٢٨٩]

الحوالة: ثلاثون[٥]. [٢٢٨٧-٢٢٨٩]

الكفالة: ثمانية أحاديث. [٢٢٩٠-٢٢٩٨]

الوكالة: سبعة عشر. [٢٢٩٩-٢٣١٩]

---

(١) كذا في الأصل، في «هدي الساري» ص٤٦٦: أثنان وأربعون.

(٢) قال: لا والله بل ستة عشر فقط.

(٣) قال الحافظ: بل ستة عشر أيضًا. قلت: وقع في «هدي الساري» ص٤٦٦ بعد جزاء الصيد، الإحرام وتوابعه: أثنان وثلاثون، فضل المدينة: أربعة وعشرون، ثم بعد ذلك الصوم، وقد تابع المصنف علىٰ ذلك العيني في «عمدة القاري» ١/ ٦.

(٤) قال الحافظ: لم يحرر الصوم ولم يتقنه، فإن جملة ما بعد قوله: كتاب الصيام إلىٰ قوله: كتاب الحج من الأحاديث المسندة بالمكرر مائة وستة وخمسون حديثًا، ففاته من العدد أربعة وعشرون حديثًا، وهٰذا في غاية التفريط.

(٥) قال: كذا رأيت في غير ما نسخة، وهو غلط والصواب ثلاثة أحاديث.

obeikandl.com

المزارعة والشرب: تسعة وعشرون. [٢٣٢٠-٢٣٥٠]

الاستقراض وأداء الديون: خمسة وعشرون. [٢٣٨٥-٢٤٠٩]

الإشخاص: ثلاثة عشر. [٢٤١٠-٢٤٢٣]

الملازمة: حديثان[١]. [٢٤٢٤-٢٤٢٥]

اللقطة: خمسة عشر. [٢٤٢٦-٢٤٣٩]

المظالم والغصب: أحد أربعون[٢]. [٢٤٤٠-٢٤٨٢]

الشركة: أثنان وسبعون[٣]. [٢٤٨٣-٢٥٠٧]

الرهن: تسعة أحاديث[٤]. [٢٥٠٨-٢٥١٦]

العتق: أحد وعشرون[٥]. [٢٥١٧-٢٥٥٩]

المكاتب: ستة[٦]. [٢٥٦٠-٢٥٦٥]

الهبة: تسعة وستون. [٢٥٦٦-٢٦٣٦]

الشهادات: ثمانية وخمسون[٧]. [٢٦٣٧-٢٦٨٩]

الصلح: أثنان وعشرون[٨]. [٢٦٩٠-٢٧١٠]

---

(١) قال: الاستقراض وأداء الديون والإشخاص والملازمة أربعون، فجمعهم ولم يفصل.

(٢) قال: بل خمسة وأربعون.

(٣) قلت: كذا بالأصل، وتابعه العيني في «عمدة القاري» ١/٦، وفي «هدي الساري» ص٤٦٦: الشركة ثلاثة وعشرون.

(٤) قلت: كذا بالأصل وتابعه العيني في «عمدة القاري» ١/٦، وفي «هدي الساري» الرهن: ثمانية.

(٥) قلت: كذا بالأصل، وفي «هدي الساري» العتق: أربعة وثلاثون.

(٦) قال: بل خمسة.

(٧) قال: بل ستة وخمسون.

(٨) قال: بل عشرون فقط.

obeikandl.com

الشروط: أربعة وعشرون. [٢٧١١-٢٧٣٧]

الوصايا: أحد وأربعون. [٢٧٣٨-٢٧٨١]

الجهاد والسير: مائتان وخمسة وخمسون. [٢٧٨٢-٣٠٤٧]

بقية الجهاد أيضًا: اثنان وأربعون. [٣٠٤٨-٣٠٩٠]

فرض الخمس: ثمانية وخمسون[(١)]. [٣٠٩١-٣١٥٥]

الجزية والموادعة: ثلاثة وستون[(٢)]. [٣١٥٦-٣١٨٩]

بدء الخلق: مائتان وحديثان. [٣١٩٠-٣٣٢٥]

الأنبياء والمغازي: أربعمائة وثمانية وعشرون. [٣٣٢٧-٣٧٧٥]

جزء آخر بعد المغازي: مائة وثمانية وثلاثون[(٣)]. [٣٧٧٦-٤٤٧٣]

---

(١) قال الحافظ: من قوله: كتاب الجهاد، إلىٰ قوله: فرض الخمس، عدة أحاديثه مائتان وأربعة وتسعون حديثًا، قلت: ومجموع ما ذكره المصنف من كتاب: الجهاد والسير وبقية الجهاد: مائتان وسبعة وتسعون. قال: وأما فرض الخمس فهو ثلاثة وستون حديثًا.

(٢) قال: بل ثمانية وعشرون حديثًا فقط.

(٣) كذا في الأصل وفي «هدي الساري» مائة وثمانية.

علق الحافظ قائلًا: لم يقع في هٰذا الفصل تحرير، فأما بدء الخلق، فإنما عدة أحاديثه على التحرير مائة وخمسة وأربعون حديثًا، وأحاديث الأنبياء وأوله باب قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [هود: ٢٥] وآخره ما ذكر عن بني إسرائيل مائة وأحد عشر حديثًا. أخبار بني إسرائيل وما يليه ستة وأربعون حديثًا، المناقب وفيه علامات النبوة مائة وخمسون حديثًا. فضائل أصحاب النبي ﷺ مائة وخمسة وستون حديثًا. بنيان الكعبة وما يليه من أخبار الجاهلية عشرون حديثًا. مبعث النبي ﷺ وسيرته إلى ابتداء الهجرة ستة وأربعون حديثًا. الهجرة إلى ابتداء المغازي خمسون حديثًا، والمغازي إلىٰ آخر الوفاة أربعمائة حديث واثنا عشر حديثًا. فانظر إلىٰ هٰذا التفاوت العظيم بين ما ذكر هٰذا الرجل واتبعوه عليه وبين ما حررته من الأصل.اهـ.

obeikandl.com

التفسير: خمسمائة وأربعون[١]. [٤٤٧٤-٤٩٧٧]

فضائل القرآن: أحد وثمانون. [٤٩٧٨-٥٠٦٢]

النكاح والطلاق: مائتان وأربعة وأربعون[٢]. [٥٠٦٣-٥٣٥٠]

النفقات: اثنان وعشرون. [٥٣٥١-٥٣٧٢]

الأطعمة: سبعون[٣]. [٥٣٧٣-٥٤٦٦]

العقيقة: أحد عشر[٤]. [٥٤٦٧-٥٤٧٤]

الصيد والذبائح وغيره: تسعون[٥]. [٥٤٧٥-٥٥٤٤]

(الذبائح والأضاحي)[٦]: ثلاثون. [٥٥٤٥-٥٥٧٤]

الأشربة: خمسة وستون. [٥٥٧٥-٥٦٣٩]

الطب: تسعة وسبعون. [٥٦٧٨-٥٦٨٢]

اللباس: مائة وعشرون. [٥٦٨٤-٥٩٦٩]

المرضىٰ: أحد وأربعون. [٥٩٤٠-٥٦٧٧]

اللباس أيضًا: مائة[٧].

---

(١) قال الحافظ: بل هو أربعمائة وخمسة وستون حديثًا من غير التعاليق والموقوفات.

(٢) قال: يحتاج هٰذا الفصل إلىٰ تحرير، فأما النكاح وحده مائة وثلاثة وثمانون حديثًا، والطلاق ومعه الخلع والظهار واللعان والعدد ثلاثة وثمانون حديثًا.

(٣) قال: الصواب تسعون.

(٤) قال: بل تسعة أحاديث، وفيه غير ذلك من التعاليق والمتابعة.

(٥) قال: بل الجميع ستة وستون حديثًا.

(٦) كذا بالأصل، والصواب: (الأضاحي) كما جاء في «هدي الساري» ص٤٦٧، «عمدة القاري» ١/ ٦.

(٧) قال الحافظ: هكذا رأيت في عدة نسخ، والذي في أصل «الصحيح» بعد الأشربة كتاب: المرضىٰ، فذكر ما يتعلق بثواب المريض وأحوال المرضىٰ وعدته أربعون حديثًا، ثم قال كتاب: الطب وعدته سبعة وتسعون حديثًا بتقديم السين على الباء في سبعة وبتقديم التاء على السين في التسعين.اهـ.

الأدب: مائتان وستة وخمسون. [٥٩٧٠-٦٢٢٦]

الاستئذان: سبعة وسبعون. [٦٢٢٧-٦٣٠٣]

الدعوات: ستة وسبعون. [٦٣٠٤-٦٤١١]

ومن الدعوات: ثلاثون[١].

الرقاق: مائة. [٦٤١٢-٦٥١٦]

الحوض: ستة عشر. [٦٥٧٥-٦٥٩٣]

الجنة والنار: سبعة وخمسون[٢]. [٦٥١٧-٦٥٧٤]

القدر: ثمانية وعشرون. [٦٥٩٤-٦٦٢٠]

الأيمان والنذور: أحد وثلاثون[٣]. [٦٦٢١-٦٧٠٧]

كفارة اليمين: خمسة عشر[٤]. [٦٧٠٨-٦٧٢٢]

الفرائض: خمسة وأربعون[٥]. [٦٧٢٣-٦٧٧١]

الحدود: ثلاثون. [٦٧٧٢-٦٨٠١][٦]

المحاربون: اثنان وخمسون. [٦٨٠٢-٦٨٦٠]

الديات: (أربعة)[٧] وخمسون. [٦٨٦١-٦٩١٧]

---

(١) قال: هو مائة وستة أحاديث كما قال.

(٢) قال الحافظ: لكل من كتاب الرقاق، وأما صفة الجنة والنار، فقد تقدم ذكر هما في بدء الخلق، وعدة الرقاق علىٰ ما ذكر مائة وثلاثة وسبعون حديثًا، وقد حررته فزاد علىٰ ذلك أربعة أحاديث.

(٣) قال: كذا هو في عدة نسخ، وهو خطأ وإنما هو أحد وثمانون.

(٤) قال: بل ثمانية عشر حديثًا.

(٥) قال: ستة وأربعون.

(٦) قال: بل اثنان وثلاثون.

(٧) في الأصل: (أربع)، والصواب: ما أثبتناه كما في «هدي الساري» ص٤٦٧، «عمدة القاري» ١/ ٧.

obeikandl.com

استتابة المرتدين: عشرون. [٦٩١٨-٦٩٣٩]

الإكراه: ثلاثة عشر[١]. [٦٩٤٠-٦٩٥٢]

ترك الحيل: ثلاثة وعشرون[٢]. [٦٩٥٣-٦٩٨١]

التعبير: ستون[٣]. [٦٩٨٢-٧٠٤٧]

الفتن: ثمانون. [٧٠٤٨-٧١٣٦][٤]

الأحكام: أثنان وثمانون. [٧١٣٧-٧٢٢٥]

(الأماني)[٥]: أثنان وعشرون[٦]. [٧٢٢٦-٧٢٤٥]

إجازة خبر الواحد: تسعة عشر[٧]. [٧٢٤٦-٧٢٦٧]

الاعتصام: ستة وتسعون[٨]. [٧٢٦٨-٧٣٧٠]

التوحيد وعظمة الرب ﷻ وغير ذلك إلىٰ آخر الكتاب: (مائة وسبعون)[٩]. [٧٣٧١-٧٥٦٣]

وهٰذا فصل نفيس يغتبط به أهل العناية، فهو كالفهرست لأبواب الكتاب، فيسهل معرفة مظان أحاديثه عَلَىٰ قاصديه[١٠].

---

(١) قال الحافظ: بل أثنا عشر حديثًا.

(٢) قال: بل ثمانية وعشرون.

(٣) قال: وثلاثة.

(٤) قال: وحديثان.

(٥) كذا في الأصل، وفي «اليونينية»، و«الفتح» التمني، والمذكور إحدىٰ روايات الصحيح وهي رواية الجرجاني.

(٦) قال: بل عشرون من غير المعلق.

(٧) قال: بل أثنان وعشرون.

(٨) قال: بل ثمانية وتسعون حديثًا.

(٩) كذا بالأصل، وفي «هدي الساري»: (مائة وتسعون).

(١٠) قال الحافظ: وإنما أوردت هٰذا القدر ليتبين منه أن كثيرًا من المحدثين وغيرهم يستروحون بنقل كلام من يتقدمهم مقلدين له ويكون الأول ما أتقن ولا حرر بل =

وقال أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي[١] في «إيضاح ما لا يسع المحدث جهله»: الذي ٱشتمل عليه كتاب البخاري من الأحاديث سبعة آلاف وستمائة ونيِّف.

قَالَ: واشتمل كتابه وكتاب مسلم عَلَىٰ ألف حديث ومائتي حديث من الأحكام، فروت عائشة من جملة الكتابين مائتين ونيِّفًا وسبعين حديثًا، لم يخرج غير الأحكام منها إلا يسيرا.

قَالَ الحاكم: فحُمل عنها ربع الشريعة. ومن الغريب ما رأيته في كتاب «الجهر بالبسملة» لأبي سعيد إسماعيل بن أبي القاسم البوشنجي[٢] نقل عن البخاري أنه صنف كتابًا أورد فيه مائة ألف حديث صحيح.

= يتبعونه تحسينًا للظن والإتقان بخلاف، فلا شيء أظهر من غلطه في هٰذا الباب في أول الكتاب فياعجباه لشخص يتصدىٰ لعدّ أحاديث كتاب وله به عناية ورواية، ثم يذكر ذلك جملة وتفصيلًا فيقلد في ذلك لظهور عنايته به حتىٰ يتداوله المصنفون، ويعتمده الأئمة الناقدون، ويتكلف نظمه ليستمر على ٱستحضاره المذاكرون، أنشد أبو عبد الله الأندلسي في فوائده عن أبي الحسين الرعيني، عن أبي عبد الله بن عبد الحق لنفسه.

جميع أحاديث الصحيح الذي روى الـ ـبخاري خمس ثم سبعون تعد
وسبعة آلاف تضاف وما مضىٰ إلىٰ مائتين عد ذاك أولو الجد

ثم قال: فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات علىٰ ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعون حديثًا، فقد زاد علىٰ ما ذكروه مائة حديث واثنان وعشرون حديثًا.اهـ. راجع «هدي الساري» ص٤٦٥- ٤٦٩ (الفصل العاشر). ومع هٰذا جميعه فيكون الذي قلده في ذلك لم يتقن ما تصدىٰ له.

(١) أبو حفص عمر بن عبد المجيد بن عمر القرشي الميانشي محدث مكة، وميانش من نواحي أفريقيا ، لم أقف له علىٰ ترجمة مفردة، ولٰكن له ذكر في سياق تراجم أخرىٰ كما في «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٣٣٦، «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ١٥٧.

(٢) إسماعيل بن عبد الواحد بن إسماعيل بن محمد أبو سعيد البوشنجي، الفقيه =

فصل

قَالَ الحاكم أبو عبد الله في «المدخل إلىٰ معرفة المستدرك»: عدد من أخرج لهم البخاري في «الجامع الصحيح»، ولم يخرج لهم مسلم أربعمائةٍ وأربعةٌ وثلاثون شيخًا، وعدد من احتج به مسلم في «صحيحه»، ولم يحتج بهم البخاري في «جامعه» ستمائة وخمسة وعشرون شيخًا[1].

= الشافعي نزيل هراة. سمع أبا صالح المؤدب، وأبا بكر بن خلف الشيرازي، وحمد ابن أحمد، وتفقه وبرع في المذهب ودرس وأفتىٰ وصنف التصانيف. قال ابن السمعاني: كان كثير العبادة، خشن العيش، قانعًا باليسير منه. ولد سنة ٤٦١هـ وتوفي سنة ٥٣٦هـ. وأبو القاسم هي كنية والد البوشنجي.
انظر ترجمته في: «المنتظم» ١٠/ ٩٩ (١٢٨)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٤٠٨- ٤٠٩ (٢٧٣)، «طبقات الشافعية الكبرىٰ» ٧/ ٤٨- ٥١ (٧٢٧)، «شذرات الذهب» ٤/ ١١٢- ١١٣، «معجم المؤلفين» ١/ ٣٧٠.

(١) قال الحافظ: الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلًا، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلًا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلًا، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلًا، ولاشك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلًا أولىٰ من التخريج عمن تكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام قادحًا.اهـ. «هدي الساري» ص١١.

obeikandl.com

فصل
في نبذة من حال مصنفه مختصرة
فإنها تحتمل تصنيفًا

هو أمير المؤمنين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغيرة -بضم الميم عَلَى المشهور، ويجوز كسرها في لغةٍ -بن يزْدِزبه-، بفتح أوله، وهو مثنىٰ تحت، ثم زاي ساكنة، ثم دال مهملة مكسورة، ثم زاي، ثم باء موحدة، ثم هاء -ويقال: بردزبه- بموحدة في أوله بدل المثناة، ثم راء مهملة، والباقي مثله.

كذا ضبطه أولًا ابن خلكان[1] عن بعضهم، ثم نقل الثاني عن ابن ماكولا[2] قَالَ -أعني ابن ماكولا-:

---

(١) ابن خلكان هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، ولد بإربل سنة ثمان وستمائة، سمع بها «صحيح البخاري»، وأجاز له المؤيد الطوسي، روىٰ عنه المزي والبرزالي، وكان إمامًا فاضلًا بارعًا متقنًا عارفًا بالمذهب، حسن الفتاوىٰ، توفي سنة إحدىٰ وثمانين وستمائة. انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» ٥١/ ٦٥ (٦)، «الوافي بالوفيات» ٧/ ٣٠٨، «شذرات الذهب» ٥/ ٣٧١.

(٢) قلت: هٰذِه العبارة فيها نظر؛ لأن الثابت في «وفيات الأعيان» ٤/ ١٨٨، ١٩٠ يزدبه، ثم نقل عن ابن ماكولا أن ضَبْطه يزدزبه، والذي في «الإكمال» لابن ماكولا ١/ ٢٥٩: بردزبه، وهو المشهور كما في «هدي الساري» ص٤٧٧، وفي ضبطه أقوال أخر، منها: بزدزبه، ذكره الذهبي في «الكاشف» ٢/ ١٥٦، وابن حجر في: «تغليق التعليق» ٥/ ٣٨٤، ومنها بذذبه، ذكره السبكي في «طبقاته» ٢/ ٢١٢.

هو بالبخارية، ومعناه بالعربية: الزراع[١].

وقال ابن دحية في كلامه عَلَىٰ حديث «إنما الأعمال بالنيات»[٢]: قَالَ لي أهل خراسان بعد أن لم يعرفوا معنىٰ هٰذِه اللفظة: يقال للفلاحين بالفارسية برزكر -بباء موحدة، ثم راء ساكنة، ثم زاي مكسورة، ثم كاف غير صافية، ثمَّ راء ساكنة- وهو لقب لكل من سكن البادية زراعا كان أو غيره، وقيل: إنه المغيرة بن الأحنف الجعفي مولاهم ولاء الإسلام؛ لأن جده المغيرة أسلم عَلَىٰ يد يمان البخاري الجعفي والي بخارىٰ. ويمان هٰذا هو أبو جد عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المسندي شيخ البخاري.

ولد بإجماع بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وأجمعوا عَلَىٰ أنه توفي ليلة السبت، عند صلاة العشاء ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد الظهر سنة ست وخمسين ومائتين بخرتنك[٣] -قرية عَلَىٰ فرسخين من سمرقند- كتب ﷺ بخراسان، والجبال، والعراق، والحجاز، والشام، ومصر، عن أبي نعيم، والفريابي، وأحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وخلق يزيدون عَلَىٰ ألف.

وروىٰ عنه: الترمذي، والنسائي فيما قيل[٤]، ومسلم خارج «الصحيح» وإبراهيم الحربي، وأبو زرعة، ومحمد بن نصر المروزي،

---

(١) «الإكمال» ١/ ٢٥٩.

(٢) هو أول أحاديث البخاري.

(٣) قال ياقوت الحموي: خرتنك: بفتح أوله وتسكين ثانيه وفتح التاء، ونون ساكنة، وكاف، قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ، بها قبر إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري.اهـ. «معجم البلدان» ٢/ ٣٥٦.

(٤) قال الذهبي في «الكاشف» ٢/ ١٥٧، «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٣٩٧: والصحيح أن النسائي ما سمع منه.اهـ.

=

وصالح بن محمد بن جزرة - بفتح الجيم وكسرها - ومطين، وابن خزيمة. وكان يحضر مجلسه أكثر من عشرين ألفًا يأخذون عنه[١].

وصفته: أنه كان نحيف الجسم ليس بالطويل، ولا بالقصير[٢].

ومن كلامه: المادح والذام عندي سواء[٣]، وأرجو أن ألقىٰ الله ولا يطالبني أني اغتبت أحدًا[٤].

= وقال الصفدي في «الوافي بالوفيات» ٢/ ٥٩٠: والأصح أنه لم يرو عنه شيئًا.اهـ.
وقال المزي في «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٤٣٦- ٤٣٧: وروى النسائي في الصيام من «سننه» عن محمد بن إسماعيل، عن حفص بن عمر بن الحارث، عن حماد، عن معمر والنعمان بن راشد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: ما لعن رسول الله ﷺ من لعنة تذكر... الحديث. هكذا رواه أبو القاسم حمزة بن محمد الكناني الحافظ،وأبو علي الحسن بن الخضر الأسيوطي، وأبو الحسن بن حبوية النيسابوري، عن النسائي، عن محمد بن إسماعيل حَسْب. وفي أصل الحافظ أبي عبد الله الصوري الذي كتبه بخطه، عن أبي محمد بن النحاس، عن حمزة، عن النسائي: حدثنا محمد بن إسماعيل وهو أبو بكر الطبراني.
وقال أبو بكر بن السني وحده عن النسائي: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، ولم نجد للنسائي عنه رواية سوىٰ هٰذا الحديث إن كان ابن السني حفظه عن النسائي، ولم ينسبه من تلقاء نفسه معتقدًا أنه البخاري والله أعلم. وقد روى النسائي الكثير عن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، وهو ابن علية وهو يشارك البخاري في بعض شيوخه كما سيأتي في ترجمته، وروىٰ في كتاب «الكنىٰ» عن عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف، عن البخاري عدة أحاديث، فهٰذِه قرينة ظاهرة في أنه لم يلق البخاري ولم يسمعه منه، والله أعلم.اهـ.

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٠، وفي «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٥٣، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» ص١٧، والمزي ٢٤/ ٤٥٢.

(٢) رواه ابن عدي في «من روي عنهم البخاري في الصحيح» ص٤٩، والخطيب ٢/ ٦.

(٣) النووي في «تهذيب الأسماء» ١/ ٦٨.

(٤) رواه الخطيب ٢/ ١٣، والفراء في «طبقات الحنابلة» ٢/ ٢٥٥، والمزي ٢٤/ ٤٤٦، والحافظ في «التغليق» ٥/ ٣٩٨.

وقَالَ: ما اشتريت منذ ولدت من أحد بدرهم، ولا بعت أحدًا شيئًا. فسئل عن الكاغد والحبر فقال: كنت آمر إنسانًا يشتري لي[١].

وقال: ما أتيت شيئًا بغير علم[٢].

وقال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح[٣]. وأقوال الأئمة في تفضيله، وتعظيمه، وتفرده بهٰذا الشأن مشهورة، وقد ذكرت جملة منها في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»[٤].

فائدة يتعين عليك حفظها: قَدْ علمت أن البخاري مات سنة ست وخمسين ومائتين، ومات مسلم بنيسابور سنة إحدىٰ وستين ومائتين، ومات أبو داود بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين، ومات الترمذي بها سنة تسع وسبعين ومائتين، ومات النسائي بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة.

فائدة ثانية:

قَدْ أسلفت أن البخاري -رحمه الله- أمير المؤمنين في الحديث[٥]،

---

(١) رواه الخطيب ٢/ ١١، والفراء ٢/ ٢٥٤.

(٢) رواه الخطيب ٢/ ١٤، والمزي ٢٤/ ٤٤٨.

(٣) رواه الخطيب ٢/ ٢٥، والفراء ٢/ ٢٥٢، والمزي ٢٤/ ٤٦١.

(٤) «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» ١/ ١١٨-١٢٥.

(٥) أمير المؤمنين في الحديث هو: من تبحر في علمي الحديث رواية ودراية، وأحاط علمه بجميع الأحاديث ورواتها جرحًا وتعديلًا، وبلغ في حفظ كل ذلك الغاية، ووصل في فهمه النهاية، وجرب في كل ذلك فلم يأخذ عليه آخذ، وإنما حاز قصب السبق في كل ذلك، وفاق حفظًا وإتقانًا وتعمقًا في علم الحديث وعلله كل من سبقه حتىٰ صار مرجعًا لمن يأتي بعده، فهو من أرفع ألقاب المحدثين وأعلاها، وهو أعلىٰ مرتبة من الحاكم فليس فوقه مكان لمستزيد. قال السيوطي في «ألفيته» ص١٥٨:

وبأمير المؤمنين لقبوا ... أئمة الحديث قدمًا نسبوا

وإنما سمي بأمير المؤمنين في الحديث؛ لأنه خليفة رسول الله ﷺ في أداء السنن =

وقد شاركه في ذَلِكَ جماعة أفردهم الحافظ أبو علي الحسن بن محمد البكري[١] في كتابه «التبيين لذكر من يسمىٰ بأمير المؤمنين» قَالَ: وأول من سمي بهٰذا الاسم -فيما أعلمه وشاهدته ورويته، وسمي بالإمام في أول الإسلام- أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وبعده إمام دار الهجرة: مالك بن أنس، ثم عد بعدهما: محمد بن إسحاق

= إلى المسلمين، وهو اصطلاح مأخوذ من حديث رواه الطبراني في «الأوسط» ٦/ ٧٧ (٥٨٤٦) قال رسول الله ﷺ: «**اللهم ارحم خلفائي**»، قلنا: يا رسول الله، وما خلفاؤك؟ قال: «**الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي وسنتي**». وهو حديث قال عنه الألباني في «الضعيفة» (٨٥٤): باطل، وقال في «ضعيف الجامع» (١١٧١): موضوع.

وقال الشنقيطي في «هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث»:

وبأمير المؤمنين لقبوا ... بعض أئمة لديهم جربوا

إذ هم لخير المرسلين خلفًا ... لما رواه الطبراني ذو الوفا

ومن هٰذا الحديث أخذ أهل الحديث اصطلاحهم فلقبوا بعض أئمة الحديث منهم بأمير المؤمنين في الحديث، وهٰذا اللقب لم يظفر به إلا الأفذاذ النوادر الجهابذة، الذين هم أئمة هٰذا الشأن والمرجع إليهم فيه كشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل والبخاري والدارقطني، ومن المتأخرين ابن حجر العسقلاني، وعند الإطلاق يقصد به الإمام البخاري وحده.

انظر: «أصول الحديث» لعجاج الخطيب ص٤٧٨، «معجم مصطلحات الحديث» للأعظمي ص٥٩، «السراج المنير في ألقاب المحدثين» لسعد فهمي ص٢٦١-٢٦٣.

(١) هو الشيخ الإمام المحدث المفيد الرحال المسند جمال المشايخ صدر الدين، أبو علي الحسن بن محمد بن الشيخ، أبي الفتوح محمد بن محمد بن محمد بن عمروك ابن محمد بن عبد الله بن حسن بن القاسم، البكري النيسابوري، ثم الدمشقي الصوفي، ولد بدمشق في سنة أربع وسبعين وخمسمائة، وتوفي سنة ستٍّ وخمسين وستمائة. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٢٣/ ٣٢٦ (٢٢٦)، «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٤٤٤، «الوافي بالوفيات» ١٢/ ٢٥١ (٢٢٨)، «شذرات الذهب» ٥/ ٢٧٤.

صاحب المغازي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، والبخاري، والواقدي، وإسحاق ابن راهويه، وعبد الله بن المبارك، والدارقطني وذكر فيه أن أبا إسحاق الشيرازي أمير المؤمنين فيما بين الفقهاء نقلًا عن الموفق الحنفي إمام أصحاب (الرأي)[١] ببغداد.

هٰذا مجموع ما ذكره في تأليفه، وأغفل الإمام أبا عبد الله محمد بن يحيى الذهلي؛ فإن أبا بكر بن أبي داود قَالَ: ثنا محمد بن يحيىٰ، وكان أمير المؤمنين في الحديث[٢]. وأبا نعيم الفضل بن دكين الملائي الكوفي فإن الحاكم في «تاريخ نيسابور» قَالَ: حَدَّثَنِي محمد بن الحسن بن الحسين بن منصور قَالَ: حَدَّثَنِي أبي ثنا محمد بن عبد الوهاب قَالَ: سمعت بالكوفة يقولون: أمير المؤمنين في الحديث. وإنما يعنون أبا نعيم الفضل بن دكين لعلمه بالحديث. وكذلك هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، فإن أبا داود الطيالسي قَالَ: كان أمير المؤمنين في الحديث[٣]. ومسلم بن الحجاج جدير بأن يتلقب بذلك وإن لم أرهم نَصُّوا عليه.

(١) في الأصل: (الري)، والصواب ما أثبتناه كما في «الإعلام» للمصنف ١/ ١٢٥.
(٢) رواه الخطيب في «تاريخه» ٣/ ٤١٩.
(٣) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٩/ ٦٠.

obeikandl.com

فصل
في بيان رجال «صحيح البخاري» منه إلينا

فأما الفربري راويه عنه: فهو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر، منسوب إلىٰ فربر -قرية من قرىٰ بخارىٰ عَلَىٰ طرف جيحون، بكسر الفاء وفتحها، وفتح الراء، وإسكان الباء الموحدة[١]- قَالَ الحازمي: والفتح أشهر، واقتصر عليه ابن ماكولا والسمعاني[٢]، قَالَ الكلاباذي[٣]: كان سماع الفربري من البخاري -يعني: «صحيحه»- مرتين: مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة ببخارىٰ سنة ثنتين وخمسين ومائتين[٤].

---

(١) أنظر: «معجم البلدان» ٤/ ٢٤٥- ٢٤٦.

(٢) «الإكمال» لابن ماكولا ٧/ ٨٤، «الأنساب» للسمعاني ٩/ ٢٦٠- ٢٦٢.

(٣) ورد بهامش الأصل: كلاباذ: محلة بنيسابور.
والكلاباذي هو: الإمام، أبو نصر، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن بن علي ابن رستم، البخاري الكلاباذي. ولد في سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة، وكانت وفاته في سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة. قال المستغفري: هو أحفظ من بما وراء النهر اليوم فيما أعلم. وقال الحاكم: أبو نصر الكلاباذي الكاتب من الحفاظ، حسن الفهم والمعرفة، عارف بـ«صحيح البخاري»، كتب بما وراء النهر وخراسان، وبالعراق وجدت شيخنا أبا الحسن الدارقطني قد رضي فهمه ومعرفته، وهو متقن ثبت. أنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٤/ ٤٣٤، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٩٤ (٥٨)، «شذرات الذهب» ٣/ ١٥١

(٤) أنظر: «الأنساب» للسمعاني ٩/ ٢٦٠- ٢٦١ وقال: سمع الفربري الصحيح من =

وقال أبو عبد الله محمد بن أحمد الغنجار[١] في «تاريخ بخارىٰ» عن أبي علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني، سمعت محمد بن يوسف بن مطر يقول: سمعتُ «الجامع الصحيح» من محمد بن إسماعيل بفربر في ثلاث سنين في سنة ثلاث وخمسين.

ولد سنة إحدىٰ وثلاثين ومائتين، ومات سنة عشرين وثلاثمائة سمع من قتيبة بن سعيد[٢] فشارك البخاري في الرواية عنه. قَالَ أبو بكر السمعاني[٣] في «أماليه»: وكان ثقة ورعا[٤].

وأما الحمُّوي راويه عنه: فهو: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي -بفتح السين، والراء، وإسكان الخاء، وقيل: بكسر

= البخاري في ثلاث سنين في سنة ثلاث وأربع وخمسين ومائتين، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/ ١١. وقال الذهبي في ترجمته قال الفربري: سمعت «الجامع» سنة ثمانٍ وأربعين ومائتين، ومرة أخرىٰ سنة اثنتين وخمسين ومائتين.اهـ.

(١) هو: الإمام الحافظ محدث بخارىٰ، وصاحب كتاب «تاريخ بخارىٰ» أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن كامل البخاريّ، ولقبه غُنْجار. توفي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٣٠٤ (١٨٤)، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١٠٥٢، «الوافي بالوفيات» ٢/ ٦٠، «شذرات الذهب» ٣/ ١٩٦.

(٢) قال الذهبي: وقد أخطأ من زَعَمَ أنه سمع من قتيبة، فما رآه، وقد ولد في سنة إحدىٰ وثلاثين ومائتين، ومات قتيبة في بلدٍ آخر سنة أربعين. «السير» ١٥/ ١١.

(٣) هو الإمام الأوحد، أبو بكر، محمد بن أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني المروزي، والد الحافظ أبي سعد.
ولد سنة ستة وستين وأربعمائة، وتوفي سنة عشر وخمسمائة، من تصانيفه: «أدب الإملاء»، «آمالي مجالس في الحديث».
انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٢٦٦- ١٢٦٩، «هداية العارفين» ص٤٩٠.

(٤) انظر ترجمة الفربري في «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٩٠، «الوافي بالوفيات» ٥/ ٢٤٥، «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ١٠- ١٣، «شذرات الذهب» ٢/ ٢٨٦.

obeikandl.com

السين، وقيل: بفتحها مع إسكان الراء، وفتح الخاء- نسبة إلىٰ بلدة معروفة بخراسان[١]، الحموي -بفتح الحاء المهملة، وضم الميم المشددة- نسبة إلىٰ جده نزيل بوشنج هراة. رحل إلىٰ ما وراء النهر وكان سماعه «الصحيح» من الفربري بفربر سنة ست عشرة وثلاثمائة، وقيل: سنة خمس عشرة[٢].

قَالَ الحافظ أبو ذر: وكان الحموي ثقة صاحب أصول حسان، مات في ذي الحجة لليلتين بقيتا سنة إحدىٰ وثمانين وثلاثمائة، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين ومائتين[٣].

وأما الداودي راويه عنه: فهو أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود بن أحمد بن معاذ بن سهل بن الحكم الداودي البوشنجي -وبُوشنْج بضم الباء الموحدة، وفتح الشين المعجمة، وإسكان النون ثمَّ جيم، ويقال أيضًا بالسين المهملة- قَالَ السمعاني: ويقال أيضًا فوشنج -بالفاء- قَالَ: ويقال لها أيضًا: بوشنك، بلدة بخراسان عَلَىٰ سبعة فراسخ من هراة، خرج منها جماعة من العلماء الفضلاء في كل فن[٤].

كان سماعه لـ «الصحيح» من الحموي في صفر سنة إحدىٰ وثمانين وثلاثمائة[٥]، وسمع أيضًا الحاكم وغيره. وعنه أبو الوقت وغيره، وكان

---

(١) أنظر: «معجم البلدان» ٣/ ٢٠٨- ٢٠٩.

(٢) ذكره الذهبي في «السير» ١٦/ ٤٩٢.

(٣) أنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٩٢ (٣٦٣)، «تاريخ الإسلام» ٢٧/ ٣٣، «شذرات الذهب» ٣/ ١٠٠.

(٤) «الأنساب» ٢/ ٣٣٢- ٣٣٣، ٩/ ٣٤٦.

(٥) روى الذهبي عن أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل قال: سمعت «الصحيح» من أبي سهل الحفصي، وأجازه لي الداودي، وإجازة الداودي أحبُّ إلي من السماع =

ثقة إمامًا، وتفقه عَلَىٰ أبي بكر القفال، والشيخ أبي حامد، والصعلوكي، وغيرهم، وكان حالَ التفقه يحمل ما يأكله من بلاده ٱحتياطًا، وصحب الأستاذ أبا عليٍّ الدقاق، وأبا عبد الرحمن السلمي.

قَالَ أبو سعد السمعاني: كان وجهَ مشايخ خراسان، وله قدم راسخ في التقوىٰ[1]. قَالَ: وحكي أنه بقي أربعين سنة لا يأكل اللحم وقت نهب التركمان، وكان يأكل السمك، فحكي له أن بعض الأمراء أكل عَلَىٰ حافة الموضع الذي يصاد له منه السمك ونفضت سفرته، وما فضل منه في النهر فما أكل السمك بعد ذَلِكَ.

ولد في شهر ربيع الآخر سنة أربع (وسبعين)[2] وثلاثمائة، ومات ببوشنج في شوال سنة سبع وستين وأربعمائة[3].

وأما أبو الوقت راويه عنه: فهو عبد الأول بن عيسي بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق السجزي الهروي الصوفي، كان ٱسمه محمدًا، فسماه الإمامُ عبدُ الله الأنصاري عبدَ الأول، وكنَّاه بأبي الوقت. وقال: الصوفيُّ ابن وَقْتِه ولد في ذي القعدة سنة ثمان وخمسين وأربعمائة بهراة، ومات في ذي القعدة سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة، ودفن ببغداد، وكان شيخًا صالحًا ثقة ألحق الصغار بالكبار، ومات وهو صحيح. وكان سماعه لـ «الصحيح» سنة خمس وستين وأربعمائة، مع والده وهو في

= من الحفصي. ٱنظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٢٤.

(١) «الأنساب» ٥/ ٢٦٣.

(٢) ورد في الأصل: وستين، وورد بهامش الأصل: سبعين، وهو الصواب كما في: «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٢٣، «الأنساب» ٥/ ٢٦٤.

(٣) ٱنظر ترجمة الداودي في: «المنتظم» ٨/ ٢٩٦، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٢٢، «فوات الوفيات» ٢/ ٢٩٥، «شذرات الذهب» ١/ ٣٢٧.

السابعة من عمره[١]. وسمع منه الأئمة والحفاظ[٢].

فائدة: السجزي -بكسر السين- نسبة إلىٰ سجزة[٣]، وقال السمعاني سجستان، قَالَ ابن ماكولا وغيره: هي نسبة إلىٰ غير القياس[٤]. والهروي نسبة إلىٰ هراة، مدينة مشهورة بخراسان، خرج منها خلائق من الأئمة[٥]. والصوفي نسبة إلى الصوفية، وهم الزهاد العباد، وسموا بذلك للبسهم الصوف غالبًا، وحكى السمعاني قولًا: أنهم نسبوا إلىٰ بني صوفة جماعة من العرب كانوا يتزهدون، وأما من قَالَ: إنه مشتق من الصفاء أو صفة مسجد رسول الله ﷺ أو الصف ففاسد من حيث العربية. ومن أحسن حدود التصوف: أنه ٱستعمال كل خلق سَنِيٍّ، وترك كل خلق دني.

وأما الزَبيدي راويه عنه: فهو بفتح الزاي نسبة إلىٰ زبيد -بلدة معروفة باليمن[٦]- وهو: أبو عبد الله الحسين بن أبي بكر المبارك بن محمد بن يحيىٰ، ورد دمشق سنة ثلاث وستمائة وأسمع بها «صحيح البخاري» وغيره، وألحق الأحفاد بالأجداد. مات في صفر سنة إحدىٰ وثلاثين وستمائة ببغداد، وكان مولده سنة خمس وأربعين وخمسمائة، وكان

---

(١) ذكر ذلك الحافظ الذهبي في «السير» ٢٠/ ٣٠٤.

(٢) ٱنظر ترجمته في: «المنتظم» ١٠/ ١٨٢، «وفيات الأعيان» ٣/ ٢٢٦، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٣٠٣ (٢٠٦)، «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٣١٥، «شذرات الذهب» ٤/ ١٦٦.

(٣) ٱنظر: «معجم ما ٱستعجم» ٣/ ٧٢٤، «معجم البلدان» ٣/ ١٨٩، ١٩٠، وفيهما (سجز) دون التاء المربوطة.

(٤) «الإكمال» لابن ماكولا ٤/ ٥٤٩- ٥٥٠.

(٥) ٱنظر: «معجم البلدان» ٥/ ٣٩٦- ٣٩٧.

(٦) ٱنظر: «معجم ما ٱستعجم» ٢/ ٦٩٤، «معجم البلدان» ٣/ ١٣١- ١٣٢.

ثقة، وكان سماعه «الصحيح» من أبي الوقت في اثني عشر مجلسًا آخرها ثالث صفر سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة[١]، وسمعه منه جماعة منهم: الحافظ شرف الدين أبو الحسين علي بن أبي عبد الله محمد بن أبي الحسين اليُونيني[٢].

وقرأته أجمع عَلَىٰ شيخنا المسند المعمر زين الدين أبي بكر بن قاسم الكناني الحنبلي بسماعه منه ومن غيره، وأخبرنيه عامةً أعلىٰ من هٰذا بدرجة أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الحجار[٣] بسماعه من الزبيدي به، ومولد شيخنا زين الدين بالصالحية في ربيع الأول سنة ست وستين وستمائة، ومات في أواخر سنة تسع وأربعين وسبعمائة شهيدًا بالطاعون، وكان حبرًا صالحًا، ومولد الحجار سنة أربع وعشرين وستمائة أو قبلها، كما رأيته بخط الحافظ جمال الدين

---

(١) قلت: أثبت سماعه للصحيح الذهبي وابن رجب الحنبلي وغيرهم كما في ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ٣٥٧ (٢٢٢)، «تاريخ الإسلام» ٤٦/ ٦٠ (٢٠)، «ذيل طبقات الحنابلة» ٣/ ٤٠٥- ٤١١ (٣٣٦)، «شذرات الذهب» ٥/ ١٤٤.

(٢) هو الإمام العلامة الصالح العارف المحدث شرف الدين أبو الحسين علي ابن الشيخ الفقيه الرباني أبي عبد الله محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن عيسىٰ بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد اليُونيني البَعْلَبَكي الحنبلي، ولد في حادي عشر رجب سنة (٦٢١هـ). وتوفي في يوم الجمعة ثاني عشر رمضان سنة (٧٠١هـ). انظر ترجمته في: «معجم شيوخ الذهبي» ٢/ ٤٠، «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٥٠٠، «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» ٢/ ٣٤٥، «النجوم الزاهرة» ٨/ ١٩٨، «شذرات الذهب» ٦/ ٣.

(٣) هو: شهاب الدين أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن حسن الصالحي الحجار، من قرية من قرىٰ وادي بردى بدمشق. مولده سنة ٦٢٣، ومات سنة ٧٣٠هـ. انظر: «شذرات الذهب» ٦/ ٩٣.

المزي[1] قَالَ: وكان سماعه لـ «الصحيح» من ابن الزبيدي سنة ثلاثين وستمائة، ومات في خامس عشر من صفر من سنة ثلاثين وسبعمائة، ودفن بسفح جبل قاسيون، وهو آخر من روىٰ عن ابن الزبيدي وابن اللتي.

(١) هو الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن عبد الملك بن علي بن أبي الزهر الكلبي القضاعي المزي، ولد في ليلة العاشر من شهر ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وستمائة، من أشهر مصنفاته كتاب: «تهذيب الكمال»، «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، توفي سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة.

انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٤٩٨، «طبقات الشافعية الكبرىٰ» ١٠/ ٣٩٥، «طبقات الشافعية» ٢/ ٤٦٤.

obeikandl.com

فصل

إنما علا البخاري من هٰذا الوجه؛ لأن غالب رواته سمعوه في الصغر، فالسجزي سمعه في السابعة، وكذا الحجار، والزبيدي في الثامنة، والداودي دون العشرين، ونحوه الفربري والحموي، وعَمَّروا أيضًا، فالداودي والسجزي جاوزا التسعين، والباقون قاربوها، خلا الحجار فإنه جاوز المائة.

obeikandl.com

فصل

جملة من حدث عنه البخاري في «صحيحه» خمس طبقات كما نبه عليه ابن طاهر المقدسي[١]:

الأولىٰ: لم يقع حديثهم إلا كما وقع من طريقه إليهم، منهم: محمد بن عبد الله الأنصاري حدث عنه، عن حميد عن أنس، ومنهم: مكي بن إبراهيم، وأبو عاصم النبيل حدث عنهما، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع، ومنهم: عبيد الله بن موسىٰ حدث عنه، عن معروف، عن أبي الطفيل عن علي وحدث عنه، عن هشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد وهما تابعيان، ومنهم: أبو نعيم حدث عنه، عن الأعمش، والأعمش تابعي، ومنهم علي بن عباس حدث عنه، عن جرير بن عثمان، عن عبد الله بن بسر الصحابي، هٰؤلاء وأشباههم الطبقة الأولىٰ، وكأن البخاري سمع مالكا والثوري وشعبة وغيرهم، فإنهم حدثوا عن هٰؤلاء وطبقتهم.

الطبقة الثانية: من مشايخه قومٌ حدثوا عن أئمة حدثوا عن التابعين، وهم شيوخه الذين روىٰ عنهم، عن ابن جريج، ومالك، وابن أبي ذئب، وابن عيينة بالحجاز، وشعيب والأوزاعي وطبقتهما بالشام، والثوري وشعبة وحماد وأبي عوانة وهمام بالعراق، والليث ويعقوب بن

---

(١) هو في كتاب «جواب المتعنت» لابن طاهر كما أشار إلىٰ ذلك الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص١٥.

عبد الرحمن بمصر. وفي هٰذِه الطبقة كثرة.

الثالثة: قوم حدثوا عن قوم أدرك زمانهم، وأمكنه لقيهم، لكنه لم يسمع منهم كيزيد بن هارون وعبد الرزاق.

الرابعة: قوم في طبقته حدث عنهم عن مشايخه، كأبي حاتم محمد ابن إدريس الرازي حدث عنه في «صحيحه»، ولم ينسبه عن يحيىٰ بن صالح.

الخامسة: قوم حدث عنهم وهم أصغر منه في الإسناد والسن والوفاة والمعرفة منهم: عبد الله بن حماد الآملي[١]، وحسين القباني[٢] وغيرهما[٣].اهـ.

---

(١) هو عبد الله بن حمَّاد بن أيوب الإمام الحافظ البارع الثقة، أبو عبد الرحمن الآملي، سمع القعنبي، وأبا اليمان، وسليمان بن حرب، وسعيد بن أبي مريم، ويحيى الوحاظي، ويحيىٰ بن معين، وأبا الجماهر الكفرسوسي، وعنه البخاري. مات في رجب سنة ثلاث وسبعين ومائتين. وقيل: بل مات سنة تسع وستين في ربيع الآخر. انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٩/ ٤٤٤، ٤٤٥، «تهذيب الكمال» ١٤/ ٤٢٩- ٤٣١ (٣٣٣٢)، «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٦١١ (٢٣٥)، «التقريب» (٣٢٨١).

(٢) القباني هو الإمام الحافظ، الثقة، شيخ المحدثين بخراسان، أبو علي الحسين بن محمد بن زياد النيسابوري، ولد سنة بضع عشرة ومائتين، سمع من إسحاق بن راهويه، وسهل بن عثمان، ومنصور بن أبي مزاحم، والحسين بن الضحاك، وسريج بن يونس وغيرهم حدث عنه محمد بن إسماعيل البخاري، وزكريا بن محمد بن بكار وأحمد بن محمد بن عبيدة وأبو حامد بن الشرقي وغيرهم. توفي سنة تسع وثمانين ومائتين.
انظر ترجمته في: «اللباب» ٣/ ١٢، «تهذيب الكمال» ٦/ ٤٧٦- ٤٧٨ (١٣٣٦)، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٤٩٩- ٥٠٢ (٢٤٧)، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٨٠، ٦٨٢، «شذرات الذهب» ٢/ ٢٠١.

(٣) وهٰذا يسمىٰ في مصطلح الحديث رواية الأكابر عن الأصاغر، وهو أن يروي الراوي عمن هو دونه في السن والطبقة، أو في العلم والحفظ أو الأثنين معًا، كما =

قَالَ: فهٰذا تفصيل طبقاتهم مختصرًا نبهت عليه؛ لئلا يظن من لا معرفة له إِذَا حدث البخاري، عن مكي، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، ثم حدث في موضع آخر عن بكر بن مضر، عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، أن الإسناد الأول سقط منه شيء، وعلىٰ هٰذا سائر الأحاديث.

وكان البخاري يحدث بالحديث في موضع نازلًا وفي موضع عاليًا، فقد حدث في مواضع كثيرة جدًا عن رجل عن مالك[1]، وحدث في موضع عن عبد الله بن محمد المسندي، عن معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري، عن مالك[2]، وحدث في مواضع عن رجل، عن شعبة، وحدث في مواضع عن ثلاثة عن شعبة، منها: حديثه عن حماد بن حميد عن عبد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة، وحدث في مواضع عن رجل عن الثوري، وحدث في موضع عن ثلاثة عنه، فحدث عن أحمد بن عمر، عن أبي النضر، عن عبيد الله الأشجعي، عن الثوري، وأعجب من هٰذا كله: أن عبد الله بن المبارك أصغر من مالك وسفيان وشعبة، ومتأخر الوفاة. وحدث البخاري عن جماعة من أصحابه عنه وتأخرت وفاتهم، ثم حدث عن سعيد بن مروان، عن محمد بن عبد العزيز أبي رزمة، عن أبي صالح سلمويه، عن عبد الله ابن المبارك. فقس عَلَىٰ هٰذا أمثاله.

= هو الحال هنا، وكرواية الزهري ويحيىٰ بن سعد الأنصاري عن مالك، وكرواية العبادلة عن كعب الأحبار. انظر: «علوم الحديث» ص٣٠٧- ٣٠٩، «المقنع» ٢/ ٥١٨- ٥٢٠، «تدريب الراوي» ٢/ ٣٤٩- ٣٥٢.

(١) كما في أحاديث (٢، ١٩، ٢٢).

(٢) سيأتي في حديث رقم (٤٢٣٤) كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر.

وقد حدث البخاري عن قوم خارج «الصحيح»، وحدث عن رجل عنهم في «الصحيح» منهم: أحمد بن منيع وداود بن رشيد، وحدث عن قوم في الصحيح، وحدث عن آخرين عنهم منهم: أبو نعيم وأبو عاصم والأنصاري وأحمد بن صالح وأحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين وفيهم كثرة.

فإذا رأيت مثل هٰذا فَأَصْلُهُ ما ذكرنا، وقد روينا عنه أنه قَالَ: لا يكون المحدث محدثًا كاملًا حتَّىٰ يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه[1]، وروينا هٰذا الكلام أيضًا عن وكيع[2].

(١) ذكره الحافظ في «هدي الساري» ص٤٧٩.

(٢) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢١٦ (١٦٥٤- ١٦٥٥)، والحافظ في «التغليق» ٥/ ٣٩٤.

obeikandl.com

فصل

وقد أكثر البخاري رحمه الله في «صحيحه» في تراجم أبوابه من ذكر أحاديث وأقوال الصحابة وغيرهم بغير إسناد، وحكم هٰذا (أن ما)[١] كان منه بصيغة جزم، كقال وروي وشبههما فهو حكم منه بصحته[٢]، وما كان بصيغة تمريض كروي وشبهه فليس فيه حكم بصحته، ولٰكن ليس هو واهيًا إذ لو كان واهيًا لم يدخله في «صحيحه».

ودليل صحة الأول أن هٰذِه الصيغة موضوعة لـ«الصحيح»، فإذا ٱستعملها هٰذا الإمام في مثل هٰذا المصنف الصحيح مع قوله السالف: ما أدخلت إلا ما صح. ٱقتضىٰ ذَلِكَ صحته، ولا يقال: يَرُدُّ عَلَىٰ هٰذا إدخاله ما هو بصيغة تمريض؛ لأنه قد نبه عَلَىٰ ضعفه بإيراده إياه بصيغة التمريض. والمراد بقوله: ما أدخلت في «الجامع» إلا ما صح. أي: ما ذكرت فيه مسندًا إلا ما صح، كذا قرره النووي[٣]، وأصله للشيخ تقي الدين ابن الصلاح[٤].

---

(١) في «الأصل»: أنما، و الصواب ما أثبتناه.

(٢) قلت: ينبغي أن يقيد حكم الصحة بكونه صحيحًا إلى المضاف إليه، فإذا كان الذي عُلِّق الحديث عنه دون الصحابة، فالحكم بصحته متوقف على ٱتصال الإسناد بينه وبين الصحابي. ٱنظر: «المقنع» ١/ ٧٢- ٧٣، «تدريب الراوي» ١/ ١٤٤- ١٥١، «فتح المغيث» ١/ ٥٣- ٥٥.

(٣) «التقريب» للنووي مع «التدريب» ١/ ١٥٠.

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» ص٢٥، وابن الصلاح: هو الإمام العلامة تقي الدين =

لكن وقع في «صحيح البخاري» ذكر التعليق مرة بغير صيغة جزم، ثم يسنده في موضع آخر؛ فقال في كتاب الصلاة: ويذكر عن أبي موسىٰ قَالَ: كنا نتناوب النبي ﷺ لصلاة العشاء[١]. ثم أسنده في باب: فضل العشاء، فقال: ثنا محمد بن العلاء، ثنا أبو أسامة، عن بُرَيْد، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ[٢]، وقال في كتاب: الإشْخَاص: ويذكر عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام رد المتصدق عَلَىٰ صدقته[٣] ثمَّ أسنده في موضع آخر[٤].

وقال في كتاب الطب: ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الرقىٰ بفاتحة الكتاب[٥]، وأسنده مرة[٦].

وقال أبو العباس القرطبي[٧] في كتابه في السماع: البخاري لا يعلق

= أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي، الشهرزوري، الموصلي، الشافعي، ولد سنة (٥٧٧هـ)، ومات سنة: (٦٤٣هـ)، من تصانيفه: «علوم الحديث»، و«شرح صحيح مسلم»، «الفتاوىٰ». أنظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» ٢/ ٢٤٣- ٢٤٥، «السير» ٢٣/ ١٤٠- ١٤٤.

(١) يأتي معلقًا قبل حديث (٥٦٤) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعًا.

(٢) يأتي مسندًا برقم (٥٦٧).

(٣) يأتي معلقًا في كتاب: الخصومات، باب: من رد أمر السفيه.

(٤) يأتي مسندًا برقم (٢١٤١) كتاب: البيوع، باب: بيع المزايدة.

(٥) يأتي معلقًا قبل حديث (٥٧٣٦ت) باب: الرقىٰ بفاتحة الكتاب.

(٦) يأتي مسندًا بعده برقم (٥٧٣٧) باب: الشرط في الرقية بقطيع من الغنم.

(٧) هو أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري الأندلسي القرطبي المالكي، ضياء الدين أبو العباس، الإمام الفقيه المحدث المدرس الشاهد بالإسكندرية، ولد سنة ثمان وسبعين وخمسمائة في قرطبة، من مصنفاته «المفهم في شرح ما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، «مختصر البخاري»، «شرح التلخيص»، توفي في ذي القعدة من سنة ستة وخمسين وستمائة. أنظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٤٣٨.

في كتابه إلا ما كان في نفسه صحيحًا مسندًا، لكنه لم يسنده؛ ليفرق بين ما كان عَلَىٰ شرطه في أصل كتابه، وبين ما ليس كذلك. ولم يصب ابن حزم الظاهري[١] في رده تعليق حديث: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر»[٢] إلىٰ آخره، فإنه ليس منقطعًا بل معلقًا، وقد ثبت ٱتصاله في غيره كما سنوضحه إن شاء الله في موضعه[٣].

ثمَّ ٱعلم أن هٰذِه تسمىٰ تعليقًا إِذَا كانت بصيغة جزم، كذا أسماها الحميدي الأندلسي[٤]، وغيره من العلماء المتأخرين، وسبقهم بهٰذِه

---

(١) ابن حزم: هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، وكنيته أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، وأحد الأئمة في الإسلام، ولد بقرطبة يوم الأربعاء عام (٣٨٤هـ- ٩٩٤م) حفظ القرآن، وتلقى العلوم علىٰ أكابر العلماء بقرطبة، نشأ -رحمه الله- شافعي المذهب، ثم ٱنتقل إلىٰ مذهب أهل الظاهر، له مصنفات كثيرة بلغت أربعمائة منها: «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، و«المحلىٰ»، و«جمهرة الأنساب»، و«مراتب الإجماع»، و«الناسخ والمنسوخ» وغيرها.
توفي بقرية (منليشتم) من أعمال (لبله) من بلاد الأندلس أو آخر شعبان سنة (٤٥٦هـ- ١٠٦٤م).
انظر: «الصلة» لابن بشكوال ٢/ ٤١٥- ٤١٧ (٨٩٤)، «معجم الأدباء» ٣/ ٥٤٦- ٥٥٦ (٥٤٢)، «وفيات الأعيان» ٣/ ٣٢٥- ٣٣٠ (٤٤٨)، «تاريخ الإسلام» ٣٠/ ٤٠٣-٤١٧ (١٦٨)، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ١٨٤- ٢١٢ (٩٩)، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١١٤٦- ١١٥٥ (١٠١٦)، «مرآة الجنان» ٣/ ٧٩- ٨١، «البداية والنهاية» ١٢/ ٥٥٣.

(٢) يأتي برقم (٥٥٩٠) كتاب: الأشربة، باب: ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير ٱسمه.

(٣) سيأتي تخريجه مفصلًا إن شاء الله.

(٤) هو الإمام القدوة الأثري، المتقن الحافظ، شيخ المحدثين، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح، بن حميد بن يصل، الأزدي، الحميدي، الأندلسي الفقيه، الظاهري صاحب ابن حزم وتلميذه، قال: مولدي قبل سنة عشرين و أربعمائة، من مصنفاته: «الجمع بين الصحيحين»، «جمل تاريخ =

التسمية الدارقطني[١]، وشبهوه بتعليق الجدار لقطع الاتصال، ثمَّ إنه يسمىٰ تعليقًا إذا انقطع من أول إسناده واحد فأكثر، ولا يسمىٰ بذلك ما سقط وسط إسناده أو آخره، ولا ما كان بصيغة تمريض، كما نبه عليه ابن الصلاح[٢].

واعلم أن هٰذا التعليق إنما يفعله البخاري لما سيأتي أن مراده بهٰذا الكتاب الاحتجاج بمسائل الأبواب، فيؤثر الاختصار. وكثير من هٰذا التعليق أو أكثره مما ذكره في هٰذا الكتاب في باب آخر كما أسلفناه، وربما كان قريبًا[٣].

= الإسلام»، «الذهب المسبوك في وعظ الملوك»، «ذم النميمة»، «حفظ الجار»، توفي في سابع عشر ذي الحجة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ١٢٠- ١٢٧، «الوافي بالوفيات» ٤/ ٣١٧- ٣١٨، «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٨٢، «شذرات الذهب» ٣/ ٣٩٢.

(١) هو الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي، من أهل محلة دار القطن ببغداد، ولد سنة ست وثلاث مائة، وتوفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وكان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا، وكان علىٰ مذهب الإمام الشافعي، من مصنفاته: «السنن»، «المختلف والمؤتلف». انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١٢/ ٣٤- ٤٠، «وفيات الأعيان» ٣/ ٢٩٧- ٢٩٩، «السير» ١٦/ ٤٤٩- ٤٦١، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٩١- ٩٩٥، «شذرات الذهب» ٣/ ١١٦- ١١٧.

(٢) «علوم الحديث» ص٦٧- ٧٢.

(٣) قلت: للحافظ ابن حجر كلام نفيس حول تعليقات البخاري قلَّ أن تجد مثله، انظره في «هدي الساري» ص١٧- ١٩، وإنما لم نورده هنا خشية الإطالة، وبالله التوفيق.

فصل

لا يجوز العمل في الأحكام ولا يثبت إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، ولا يجوز بالضعيف لكن يُعمل به فيما لا يتعلق بالعقائد والأحكام، كفضائل الأعمال والمواعظ وشبههما[1].

---

(١) آختلف العلماء في الأخذ بالحديث الضعيف علىٰ ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لا يعمل به مطلقًا لا في الفضائل ولا في الأحكام، حكاه ابن سيد الناس، عن ابن معين، وإليه ذهب أبو بكر بن العربىٰ، والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم، لما عرفناه من شرطيهما، وهو مذهب ابن حزم.

المذهب الثاني: أنه يعمل بالحديث الضعيف، وعزي هٰذا إلىٰ أبي داود والإمام أحمد رضي الله عنهما، وأنهما يريان ذلك أقوىٰ من رأي الرجال.

المذهب الثالث: أنه يعمل به في الفضائل والمواعظ، إذا توفرت له بعض الشروط، وقد ذكر ابن حجر هٰذِه الشروط وهي:

١- أن يكون الضعف غير شديد، ونقل العلائي الآتفاق علىٰ هٰذا الشرط.

٢- أن يندرج تحت أصل معمول به.

٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الآحتياط.

وقال: هذان ذكرهما ابن عبد السلام وابن دقيق العيد.

وإلى المذهب الأول - وهو أن لا يعمل به مطلقًا- ذهب المصنف - رحمه الله- فقال في «المقنع» ١/ ١٠٤: في قول من قال بأنه تجوز روايته والعمل به في غير الأحكام. قال: فيه وقفة فإنه لم يثبت، فإسناد العمل إليه يوهم ثبوته، ويوقع من لا معرفة له في ذلك فيحتج به.اهـ.

وذهب إليه أيضًا شيخ الإسلام فقال: لا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، لٰكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروىٰ في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه =

وإذا كان الحديث ضعيفًا لا يورد بصيغة الجزم بل بصيغة التمريض؛ لأن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا تطلق إلا فيما صح، وإلا فيكون في معنى الكاذب عليه، وقد اشتد إنكار البيهقي[1] الحافظ

= كذب، وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب، جاز أن يكون الثواب حقًّا، ولم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف، ومن قال هٰذا فقد خالف الإجماع.

ثم قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وما كان أحمد بن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون علىٰ مثل هٰذِه الأحاديث في الشريعة، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن، فقد غلط عليه..اهـ. «مجموع الفتاوىٰ» ١/ ٢٥٠- ٢٥١.

وذهب إليه أيضًا العلامة أحمد شاكر فقال: لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن، وأما ما قاله أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك: إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا، فإنما يريدون به - فيما أرجح، والله أعلم- أن التساهل إنما هو في الأخذ بالحديث الحسن الذي لم يصل إلىٰ درجة الصحة، فإن الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن، لم يكن في عصرهم مستقرًّا واضحًا، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو بالضعف فقط.اهـ. «الباعث الحثيث» ص٧٦.

وكذا الألباني فقال: إننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن يَدَعُوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقًا، وأن يوجهوا همتهم إلى العمل بما ثبت عن النبي ﷺ ففيها ما يغني عن الضعيف.اهـ. «صحيح الجامع» ١/ ٥٦.

(١) البيهقي: هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، الخسروجردي، الإمام الحافظ، العلامة، شيخ خراسان، من أكابر فقهاء الشافعية في عصره، ولد في (خسروجرد من قرىٰ بيهق بخراسان)، في شعبان عام (٣٨٤هـ- ٩٩٤م)، نشأ في بيهق، ورحل إلىٰ بغداد، ثم الكوفة، ومكة، وغيرها.

صنَّف زُهاء ألف جزء لم يُسبق إليها، من تصانيفه: «السنن الكبرىٰ»، و«السنن =

عَلَىٰ من خالف هٰذا من العلماء، وقد اعتنى البخاري بهٰذا التفصيل في «صحيحه» كما ستعلمه، فيذكر في الترجمة الواحدة ما يورد بعضه بجزم وبعضه بتمريض، ونِعْمَتِ الخصلة.

= الصغرىٰ»، و«دلائل النبوة»، وغيرها.

توفي بنيسابور عاشر جمادى الأولىٰ عام (٤٥٨هـ-١٠٦٦م)، ودفن بها، وقيل: نقل إلىٰ بيهق. وترجمته في: «الأنساب» ٢/ ٣٨١-٣٨٣، «المنتظم» ٨/ ٢٤٢ (٢٩٢)، «الكامل» ١٠/ ٥٢، «وفيات الأعيان» ١/ ٧٥، ٧٦ (٢٨)، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ١٦٣-١٧٠ (٨٦٠)، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١١٣٢-١١٣٥ (١٠١٤)، «طبقات السبكي» ٤/ ٨-١٦ (٢٥٠)، «طبقات الإسنوي» ١/ ١٩٨-٢٠٠ (١٩٨)، «البداية والنهاية» ١٢/ ٥٥٦، «طبقات ابن قاضي شهبة» ١/ ٢٢٠-٢٢٢ (١٨٢)، «طبقات ابن هداية الله» ٢٣٣، «شذرات الذهب» ٣/ ٣٠٤، ٣٠٥.

obeikandl.com

فصل

قَدْ أكثر البخاري رحمه الله من إعادة الحديث في أبواب، وفائدتُه: إظهار دقائق الحديث، واستنباط لطائفه، وما ٱشتمل عليه من الأصول والفروع والزهد والآداب والأمثال، وغيرها من الفنون. وهٰذا هو مقصود البخاري بهٰذا الصحيح، وليس مقصوده الٱقتصار عَلَى الحديث وتكثير المتون؛ فلهذا أخلىٰ كثيرًا من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر عَلَىٰ قوله فيه: فلان الصحابي عن النبي ﷺ، أو فيه: حديث فلان ونحو ذلك.

وقد يذكر متن الحديث بغير إسناد، وقد يحذف من أول الإسناد واحدًا فأكثر، وهذان النوعان يسميان تعليقًا كما سلف؛ وإنما يفعل هٰذا؛ لأنه أراد الٱحتجاج للمسألة التي ترجم لها، واستغنىٰ عن إسناد الحديث أو عن إسناده ومتنه وأشار إليه لكونه معلومًا، وقد يكون مما تقدم وربما تقدم قريبًا.

وذكر في تراجم الأبواب آيات كثيرة من القرآن العزيز، وربما ٱقتصر في بعض الأبواب عليها فلا يذكر معها شيئًا أصلًا. وذكر أيضًا في تراجم الأبواب أشياء كثيرة جدًا من فتاوى الصحابة والتابعين فمن بعدهم[1].

---

(١) قال الحافظ: أنواع التراجم في البخاري ظاهرة وخفية، أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير ٱعتبار لمقدار تلك الفائدة كأنه يقول =

قَالَ ابن طاهر: كان البخاري يذكر الحديث في موضع يستخرج منه - بحسن ٱستنباط وغزارة فقه - معنىٰ يقتضيه الباب، وقلما يورد حديثًا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، بل يورده ثانيًا من طريق صحابي آخر أو تابعي أو غيره ليقوي الحديث بكثرة طرقه، أو يختلف لفظه، أو تختلف الرواية في وصله، أو زيادة راوٍ في الإسناد أو نقصه، أو يكون في الإسناد الأول مدلس، أو غيره لم يذكر لفظ السماع فيعيده بطريق فيه التصريح بالسماع، أو غير ذَلِكَ[1].

= هٰذا الباب الذي فيه كيت وكيت، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلًا، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه إلىٰ أن قال: وربما ٱكتفىٰ أحيانًا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح علىٰ شرطه، وأورد معها أثرًا أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء علىٰ شرطي، وللغفلة عن هٰذِه المقاصد الدقيقة ٱعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر، ومن جد وجد.اهـ. وانظر تمام كلام الحافظ في: «هدي الساري» ص١٣- ١٤.

(١) نقله الحافظ في «هدي الساري» ص١٥، وعزاه إلىٰ جزء ابن طاهر «جواب المتعنت».

obeikandl.com

فصل

في «الصحيح» جماعة قليلة جرحهم بعض المتقدمين، وهو محمول عَلَىٰ أنه لم يثبت جرحهم بشرطه، فإن الجرح لا يثبت إلا مفسرًا مبين السبب عند الجمهور؛ لئلا يجرح بما يتوهمه جارحًا وليس جارحًا، كذا قرره ابن الصلاح[١] وسبقه إليه الخطيب[٢]، ومثَّله -أعني ابن الصلاح- بعكرمة، وإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم، قَالَ: واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة ٱشتهر الطعن فيهم قَالَ: وذلك دالٌّ عَلَىٰ أنهم ذهبوا إلىٰ أن الجرح لا يقبل إلا إذَا فُسِّر سببُه[٣]. ولك أن تقول: قد فسر الجرح في هٰؤلاء[٤].

---

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص١٠٦- ١٠٧.

(٢) «الكفاية» للخطيب البغدادي ص١٠٨.

(٣) «علوم الحديث» ص١٠٧.

(٤) قال الحافظ في «هدي الساري»: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولاسيما ما ٱنضاف إلىٰ ذلك من إطباق جمهور الأئمة علىٰ تسمية الكتابين بالصحيحين، وهٰذا معنىٰ لم يحصل لغير من خُرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور علىٰ تعديل من ذكر فيهما هٰذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرَّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فلهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول ٱسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل لتعديل هٰذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرًا بقادح يقدح في عدالة هٰذا =

أما عكرمة[١]، فقال ابن عمر لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة عَلَى ابن عباس[٢]، وفي «الأنساب» لمصعب الزبيري: إن سبب ذَلِكَ في عكرمة: أنه عَزا رأي الإباضية إلى ابن عباس فقيل ذَلِكَ، قُلْتُ: وقد كذبه مجاهد وابن سيرين ومالك، وقال حماد بن زيد: قيل لأيوب: أكانوا يتهمون عكرمة؟ فقال: أما أنا فلم أكن أتهمه[٣].

= الراوي وفي ضبطه أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها لا يقدح. ذكر كلامًا نفيسًا جدًّا ندر أن تجد مثله، ثم أورد أسماء هؤلاء المطعون فيهم مرتبًا لهم علىٰ حروف المعجم، رادًّا علىٰ أكثر هٰذِه الطعون. «هدي الساري» ص٣٨٤- ٤٥٦.

(١) هو عكرمة القرشي الهاشمي أبو عبد الله، مولى ابن عباس، وستأتي ترجمته مفصلة في شرح حديث (٧٥) كتاب: العلم، باب: قول النبي ﷺ: «اللهم علمه الكتاب» فانظرها هناك.

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخه» ٤١/ ١٠٧ من طريق عبد الله بن عيسىٰ أبي خلف، عن يحيى البكاء قال: سمعت ابن عمر، ... ثم ذكره. وفيه أبو خلف الخزاز، قال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة.
وأما يحيى البكاء، فهو ضعيف. أنظر: «الضعفاء والمتروكين» للنسائي ص١١٠، «الجرح والتعديل» ٥/ ١٢٧، ٩/ ١٨٩، «المجروحين» ٣/ ١١٠، «تهذيب الكمال» ١٥/ ٤١٦، ٣١/ ٥٣٤- ٥٣٥، «تهذيب التهذيب» ٢/ ٤٠١.
ورواه الباجي في «التعديل والتجريح» ٣/ ١٠٢٣، وابن عساكر في «تاريخه» ٤١/ ١٠٨ من طريق هارون بن معروف قال: حدثنا ضمرة، عن أيوب، عن ابن سيرين قال: قال ابن عمر لنافع... وقال ابن عساكر: أيوب عن ابن عمر.
وقد روي أيضًا عن سعيد بن المسيب أنه قال ذلك لمولاه برد. رواه الباجي في «التعديل والتجريح» ٣/ ١٠٢٤، وابن عساكر في «تاريخه» ٤١/ ١١٠ من طريق موسىٰ بن إسماعيل قال: حدثنا أبو هلال الراسبي، قال: حدثنا الحكم بن أبي إسحاق قال: كتبت عن سعيد، وثمَّ مولىٰ له فقال: أنظر لا تكذب عليَّ كما كذب... ثم ذكره.

(٣) رواه ابن سعد في «طبقاته» ٥/ ٢٨٩.

وقال أحمد: يرىٰ رأي الخوارج الصفرية.

وقال ابن المديني: كان عكرمة يرىٰ رأي نجدة.

وقال غيره: كان يرى السيف. وأمَّا الجمهور فوثَّقُوه واحتَّجوا به، ولعله لم يكن داعية[١].

وأما إسماعيل بن أبي أويس فأقر عَلَىٰ نفسه بالوضع، كما حكاه النسائي؛ عن سلمة بن (شبيب)[٢] عنه[٣]، وقال ابن معين: يساوي

---

(١) تعقب جماعة من الأئمة ما قيل في عكرمة وصنفوا في الذب عنه، منهم: الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وابن منده وابن حبان، وابن عبد البر. أنظر: «التمهيد» ٢/ ٢٧- ٣٤، «الثقات» لابن حبان ٥/ ٢٢٩، «تهذيب الكمال» ٢/ ٢٦٤- ٢٩٢، «ميزان الاعتدال» ٤/ ١٣- ١٧، «سير أعلام النبلاء» ٥/ ٢٢- ٣٦، «تهذيب التهذيب» ٣/ ١٣٤- ١٣٨، «هدي الساري» ص٤٢٥- ٤٣٠.

(٢) في الأصل: شعيب، والمثبت هو الصواب كما في مصادر التخريج.

(٣) قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» ١/ ١٥٨: قرأت علىٰ عبد الله بن عمر، عن أبي بكر بن محمد أن عبد الرحمن بن مكي أخبرهم كتابة: أخبرنا أبو طاهر السلفي، أخبرنا أبو غالب محمد بن الحسن بن أحمد الباقلاني، أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني، حدثنا أبو الحسن الدارقطني، قال: ذكر محمد ابن موسى الهاشمي - وهو أحد الأئمة وكان النسائي يخصه بما لم يخص به ولده فذكر عن أبي عبد الرحمن- قال، حكىٰ لي سلمة بن شبيب، قال: بما توقف أبو عبد الرحمن؟ قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية حتىٰ قال: قال لي سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا أختلفوا في شيء فيما بينهم. قال البرقاني: قلت للدارقطني: من حكىٰ لك هٰذا عن محمد بن موسىٰ؟ قال الوزير: كتبتها من كتابه وقرأتها عليه - يعني: بالوزير الحافظ الجليل جعفر بن حنزابة-. ثم قال الحافظ ابن حجر: وهٰذا هو الذي بان للنسائي منه حتىٰ تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هٰذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم أنصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري، والله أعلم.اهـ. وانظر: «هدي الساري» ص٣٩١.

فلسين، وهو وأبوه يسرقان الحديث[١]. وقال النضر بن سلمة المروزي -فيما حكاه الدولابي عنه-: كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب[٢]. وقال أبو حاتم: محله الصدق، مغفل[٣]. وقال الدارقطني: لا أختاره في الصحيح[٤].

وأما عاصم بن علي فقال ابن معين: لا شيء[٥]. وقال غيره: كذاب ابن كذاب[٦]، وقال مسلمة: كثير المناكير، وقال ابن سعد: ليس بالمعروف بالحديث، كثير الخطأ في حديثه[٧]، وأما أحمد فصدقه وصدق أباه[٨].

---

(١) رواه العقيلي في «الضعفاء» ١/ ٨٧، وابن عدي في «الكامل» ١/ ٥٢٥.

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» ١/ ٥٢٥.

(٣) «الجرح والتعديل» ٢/ ١٨٠.

(٤) هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي. قال ابن حجر في «هدي الساري» ص٣٩١. أحتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوىٰ حديثين وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري وروىٰ له الباقون سوى النسائي.
انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ٢/ ١٨٠- ١٨١ (٦١٣)، «تهذيب الكمال» ٣/ ١٢٤ (٤٥٩)، «ميزان الاعتدال» ١/ ٩٠، «تهذيب التهذيب» ١/ ١٥٨.

(٥) رواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» ٦/ ٤٠٧، والخطيب في «تاريخه» ٢/ ٢٤٩.

(٦) رواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» ٦/ ٤٠٧ عن يحيىٰ بن معين أيضًا.

(٧) «الطبقات الكبرىٰ» ٧/ ٣١٦.

(٨) هو عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسين، ويقال: أبو الحسن القرشي التيمي، مولىٰ قريبة. مات سنة إحدىٰ وعشرين ومائتين. قال ابن حجر في «هدي الساري» ص٤١٢: روىٰ عنه البخاري قليلًا عن عاصم بن محمد بن زيد. وروىٰ في كتاب الحدود عن رجل عنه عن ابن أبي ذئب حديثًا واحدًا. انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ٦/ ٤٩١ (٣٨٠١)، «الجرح والتعديل» ٦/ ٣٤٨ (١٩٢٠)، «تهذيب الكمال» ١٣/ ٥٠٨ (٣٠١٦).

وأما عمرو بن مرزوق[١]، فنسبه أبو الوليد الطيالسي إلى الكذب. وكان يحيى القطان لا يرضاه[٢].

وقال الدارقطني: كثير الوهم. وأما أبو حاتم فوثقه[٣].

وقال سليمان بن حرب: جاء بما ليس عندهم فحسدوه[٤].

وأما سويد بن سعيد[٥] فمعروف بالتلقين وقال ابن معين: كذاب ساقط، وقال أبو داود: سمعت يحيىٰ يقول: هو حلال الدم[٦].

---

(١) هو: عمرو بن مرزوق الباهلي أبو عثمان البصري. قال ابن سعد في «الطبقات» ٧/ ٣٠٥: كان ثقة كثير الحديث عن شعبة، مات بالبصرة في صفر سنة أربع وعشرين ومائتين. قال الحافظ في «هدي الساري» ص٤٣٢: لم يخرج عنه البخاري في «الصحيح» سوىٰ حديثين. ثم قال: فوضح أنه لم يخرج له ٱحتجاجًا.
وقال في «التقريب» (٥١١٠): ثقة فاضل له أوهام. ٱنظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ٦/ ٣٧٣ (٢٦٧٧)، «الجرح والتعديل» ٦/ ٢٦٣ (١٤٥٦)، «تهذيب الكمال» ٢٢/ ٢٢٤ (٤٤٤٦).

(٢) «الجرح والتعديل» ٦/ ٢٦٤.

(٣) المرجع السابق.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٦/ ٢٦٤.

(٥) هو سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي. قال عبد الله بن أحمد: عرضت علي أبي أحاديث لسويد بن سعيد، عن ضمام بن إسماعيل، فقال لي: ٱكتبها كلها، أو قال: تتبعها فإنه صالح، أو قال: ثقة.
وقال أبو القاسم البغوي: كان من الحفاظ، وقال عبد الله بن علي بن المديني: سئل أبي عن سويد الأنباري فحرك رأسه وقال: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: كان صدوقًا وكان يدلس ويكثر ذلك، وقال البخاري: كان قد عمي فتلقن ما ليس من حديثه، وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون.
قال الحافظ في «التقريب» (٢٦٩٠): صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول. ٱنظر ترجمته في: «الجرح وا لتعديل» ٤/ ٢٤٠ (١٠٢٦)، «المجروحين» لابن حبان ١/ ٢٥٣، «تاريخ بغداد» ٩/ ٢٢٨، «تهذيب الكمال» ١٢/ ٢٤٧ (٢٦٤٣).

(٦) رواه الخطيب في «تاريخه» ٩/ ٢٣٠.

فصل

استدرك الدارقطني في كتابه المسمىٰ بـ«الاستدراكات والتتبع» عَلَى البخاري ومسلم أحاديث، وطعن في بعضها، وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين[١]. ولأبي مسعود الدمشقي[٢] عليهما ٱستدراك[٣]، وكذا لأبي علي الغساني[٤] في «تقييده»[٥].

وقد أجبت عن ذَلِكَ كله أو أكثره، وسترىٰ ما يخص البخاري من

---

(١) مطبوع بتحقيق العلامة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي باسم «الإلزامات والتتبع» وسماه غير واحد من أهل العلم «الاستدراكات والتتبع» كالمصنف والنووي كما في «شرح مسلم» ١/ ٢٧، وجملة ما في الكتاب مائتان وثمانية عشر حديثًا.

(٢) هو أبو مسعود ، إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، صنف كتاب «أطراف الصحيحين»، وكانت وفاته سنة إحدىٰ وأربعمائة، وقيل: سنة أربعمائة. ٱنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٢٢٧، «شذرات الذهب» ٣/ ١٦٢.

(٣) وله أيضًا كتاب أجاب فيه عن ٱنتقاد الدارقطني لمسلم في أحاديث أخرجها في «صحيحه» سماه كتاب «الأجوبة» وهو مطبوع.

(٤) هو أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني، صاحب كتاب: «تقييد المهمل» ولد في سنة سبع وعشرين وأربعمائة، وكانت وفاته في سنة ثمان وتسعين وأربعمائة وكان من جهابذة الحفاظ، قويَّ العربية، بارع اللغة، مقدمًا في الآداب والشعر والنسب، له تصانيف كثيرة في هٰذِه الفنون. ٱنظر: «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ١٤٨ (٧٧)، «شذرات الذهب» ٣/ ٤٠٨، ٤٠٩.

(٥) هو كتاب: «تقييد المهمل وتمييز المشكل» جمع فيه الأوهام التي تتعلق بـ«صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» و«موطأ مالك» وهو مطبوع عدة طبعات وقد طبع جزء «صحيح مسلم» باسم «التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم» .

ذَلِكَ في مواضعه إن شاء الله تعالىٰ وقدره[١].

وقال النووي: الطعن الذي ذكره فاسد مبني عَلَىٰ قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدًا مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول، ولقواعد الأدلة فلا يُغْتَرّ بذلك[٢].

(١) وقد تصدىٰ للرد علىٰ كثير من هٰذِه الٱنتقادات التي وجهت لـ«الصحيحين» جماعة من الأئمة منهم القاضي عياض في شرحه لمسلم وكذا النووي والحافظ ابن حجر في شرحه للبخاري.

(٢) قاله في مقدمة «شرح البخاري» كما في «هدي الساري» ص٣٤٦.

obeikandl.com

فصل

ألزم الدارقطني وغيره البخاري ومسلمًا إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أن أسانيدهما أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحيهما. وذكر الدارقطني أن جماعة من الصحابة رووا عن النبي ﷺ، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقليها، ولم يخرجا من أحاديثهم شيئًا فلزمهما إخراجها عَلَىٰ مذهبهما[١]. وذكر البيهقي أنهما ٱتفقا عَلَىٰ أحاديث من صحيفة همام بن منبه، وأنَّ كل واحد منهما ٱنفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد.

وصنف الدارقطني والهروي[٢] في هٰذا النوع الذي ألزموهما. وهٰذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلزما ٱستيعاب الصحيح بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جمل

---

(١) «الإلزامات والتتبع» ص٨٣.

(٢) هو الحافظ الإمام العلامة، شيخ الحرم، أبو ذر، عَبْد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير بن محمد، المعروف ببلده بابن السماك، الأنصاري الخراساني الهروي المالكي، راوي «الصحيح» عن المستملي، والحموي، والكشميهني، ولد سنة خمس أو ست وخمسين وثلاثمائة، من مصنفاته «مستدرك على الصحيحين»، «السنة»، «الجامع»، «الدعاء»، «فضائل القرآن»، «دلائل النبوة». توفي سنة خمس وثلاثين وأربعمائة وقيل: في سنة أربع وثلاثين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١١/ ١٤١، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١١٠٣- ١١٠٨، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٥٥٤- ٥٦٣، «شذرات الذهب» ٣/ ٢٥٤.

من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إِذَا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلًا في بابه ولم يخرجا له نظيرًا ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه عَلَىٰ علة إن كان روياه أو تركاه إيثارا لترك الإطالة، أو لأنهما رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسده أو لغير ذَلِكَ.

obeikandl.com

فصل

الذي ٱستقر عليه الأمر وعليه الكثير أو الأكثر من العلماء أن المبتدع يحتج بحديثه إِذَا لم يكن داعية، ولا يحتج بحديثه إِذَا كان داعية.

وفي الصحيح كثير من أحاديثهم في الأصول والشواهد فليحمل عَلَىٰ ما إِذَا لم يكن داعية، وإن كان وقع فيه الرواية عمن هو داعية، كعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني فإنه كان داعية إلى الإرجاء كما قاله أبو داود[١]، وكعمران بن حطان فإنه من دعاة الشراة[٢] ولعله قليل في جنب الأول[٣].

---

(١) هو: عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، أبو يحيى الكوفي، والد يحيىٰ بن عبد الحميد الحماني وعبد الرحمن لقبه بَشْمين أصله خوارزمي، وحمان من تميم.
قال يحيىٰ بن معين: يحيىٰ بن عبد الحميد الحماني ثقة، وأبوه ثقة.
وقال النسائي: ثقة، وفي موضع آخر قال: ليس بالقوي.
روىٰ له مسلم في مقدمة كتابه، والباقون، سوى النسائي، مات سنة ٱثنتين ومائتين.
قال الحافظ في «هدي الساري» ص ٤١٦: كان ثقة ولكنه ضعيف العقل، روىٰ له البخاري حديثًا واحدًا في فضائل القرآن من روايته عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي موسىٰ فىٰ قول النبي ﷺ: «**لقد أوتيت مزمارًا من مزامير آل داود**»، وقال فىٰ «التقريب» (٣٧٧١): صدوق يخطئ ورمي بالإرجاء. ٱنظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ٦/ ٤٥ (١٦٥٣)، «الجرح والتعديل» ٦/ ١٦ (٧٩)، «الكامل» لابن عدي ٧/ ٩ (١٤٧٠)، «تهذيب الكمال» ١٦/ ٤٥٢ (٣٧٢٥).

(٢) الشراة: الخوراج. ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٢/ ١٨٦٩، «لسان العرب» ٤/ ٢٢٥٣.

(٣) هو عمران بن حطان بن ظبيان بن لوذان بن عمرو بن الحارث، وثقه العجلي، قال =

فصل

ادعى الحاكم في «مدخله إلى الإكليل» أن شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما أن لا يذكرا إلا ما رواه صحابي مشهور عن النبي ﷺ، له راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة له أيضًا راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه مِن أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور عَلَىٰ ذَلِكَ الشرط. ثم كذلك قَالَ: والأحاديث المروية بهٰذِه الشريطة لا يبلغ عدها عشرة آلاف حديث[١].

وهٰذا الشرط الذي ذكره عملهما يخالفه، فقد أخرجا في «الصحيحين» حديث عمر بن الخطاب: «**إنما الأعمال بالنيات**» ولا يصح إلا فردا كما سيأتي[٢]، وحديث المسيب بن حزن والد سعيد بن المسيب في وفاة أبي طالب ولم يرو عنه غير ابنه سعيد[٣]،

= قتادة: كان عمران بن حطان لا يتهم في الحديث: قال الحافظ في «هدي الساري» ص٤٣٢: لم يخرج له البخاري سوىٰ حديث واحد. وقال في «التقريب» (٥١٥٢): صدوق إلا أنه كان علىٰ مذهب الخوراج، ويقال: رجع عن ذلك.
انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ٦/ ٤١٣ (٢٨٢٢)، «الجرح والتعديل» ٦/ ٢٩٦ (١٦٤٣)، «تهذيب الكمال» ٢٢/ ٣٢٢ (٤٤٨٧)، «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٢١٤.

(١) «المدخل إلى الإكليل» ص٢٩.

(٢) سيأتي برقم (١).

(٣) سيأتي برقم (١٣٦٠) كتاب: الجنائز، باب: إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله، ورواه مسلم (٢٤) كتاب: الإيمان، باب: الدليل علىٰ صحة إسلام من حضره الموت...

وأخرج مسلم حديث حميد بن هلال عن أبي رفاعة العدوي، ولم يرو عنه غير حميد[١]، قَالَ ابن الصلاح، وتبعه النووي: وأخرج البخاري حديث الحسن البصري، عن عمرو بن تغلب: «**إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إليّ**»[٢]، ولم يرو عنه غير الحسن[٣]. قُلْتُ: لا، فقد روىٰ عنه أيضًا الحكم بن الأعرج، كما نص عليه ابن أبي حاتم[٤].

قالا: وأخرج أيضًا حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي «**يذهب الصالحون الأول فالأول**»[٥]. ولم يرو عنه غير قيس[٦].

قُلْتُ: لا، فقد روىٰ عنه زياد بن علاقة أيضًا، كما ذكره ابن أبي حاتم أيضًا[٧].

---

(١) مسلم (٨٧٦) كتاب: الجمعة، باب: حديث التعليم في الخطبة.

(٢) سيأتي برقم (٩٢٣) كتاب: الجمعة، باب: من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد.

(٣) «علوم الحديث» ص٣٢٠، «التقريب مع التدريب» ٢/ ٣٨٢.

(٤) «الجرح والتعديل» ٦/ ٢٢٢ في ترجمة عمرو بن تغلب (١٢٣٥)، ونص عليه أيضًا ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٣/ ٢٥١- ٢٥٢ ترجمة عمرو (١٩٢٠).

(٥) سيأتي برقم (٦٤٣٤) كتاب: الرقاق، باب: ذهاب الصالحين ويقال: الذهاب المطر.

(٦) «علوم الحديث» ص٣٢٠، «التقريب مع التدريب» ٢٣/ ٣٨٢.

(٧) قلت: هكذا ذكر المصنف هنا أن زياد بن علاقة يروي عن مرداس بن مالك الأسلمي، وذكره كذلك في «المقنع» ١/ ٢٦٠، وهو ما ذكره أيضًا المزي في «تهذيب الكمال» ٩/ ٤٩٨ في ترجمة زياد بن علاقة (٢٠٦١) فقال: روىٰ عن مرداس الأسلمي، وكرره أيضًا في ترجمة مرداس الأسلمي من «التهذيب» ٢٧/ ٣٧٠ (٥٨٥٦) فقال: روىٰ عنه: زياد بن علاقة وقيس بن أبي حازم، وذكره أيضًا الذهبي فقال في «الكاشف» ٢/ ٢٥١ (٥٣٥٥): مرداس بن مالك الأسلمي، عنه قيس بن أبي حازم، وزياد بن علاقة، وكذا العيني في «عمدة القاري» ١/ ٥ وهو وهم منهم جميعًا تتابعوا عليه. والصواب ما ذهب إليه ابن الصلاح والنووي من أن مرداس الأسلمي لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم، أما مرداس الذي يروي عنه =

قالا: وأخرج مسلم حديث عبد الله بن الصامت عن رافع بن عمرو الغفاري[١]، ولم يرو عنه غير عبد الله[٢].

= زياد بن علاقة هو مرداس بن عروة، ومما يؤكد ذلك أن المصنف عزا قوله هنا لابن أبي حاتم، والذي عند ابن أبي حاتم يؤكد ما قلناه، ففي ترجمة زياد بن علاقة من «الجرح والتعديل» ٣/ ٥٤٠ (٢٤٣٧) أورد ابن أبي حاتم ترجمته ولم يذكر له رواية عن مرداس الأسلمي، وفي ترجمة مرداس الأسلمي ٨/ ٣٥٠ (١٦٠٧) قال: روىٰ عنه قيس بن أبي حازم سمعت أبي يقول ذلك، ثم أورد ترجمة مرداس بن عروة (١٦٠٨) وقال: روىٰ عنه زياد بن علاقة سمعت أبي يقول ذلك. وأيضًا قال مسلم في «المنفردات والوحدان» ص٧٥- ٧٧: أسامة بن شريك، ومرداس بن عروة لم يرو عنهما إلا زياد بن علاقة، وقال ابن حبان في «الثقات» ٥/ ٤٤٩: مرداس بن عروة روىٰ عنه زياد بن علاقة، وقال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٥/ ٢٥٦٦ (٢٧٣٦): مرداس بن عروة يعد في الكوفيين، روىٰ عنه زياد بن علاقة، وكذا قال ابن الأثير في «أسد الغابة» ٥/ ١٤٠، وقال العراقي في «التقييد والإيضاح» ص٣٣٤ الصواب ما قاله ابن الصلاح، فإن الذي روىٰ عنه زياد بن علاقة إنما هو مرداس بن عروة صحابي آخر، وقال الحافظ في «الفتح» ٧/ ٤٤٥: قال ابن السكن، زعم بعض أهل الحديث أن مرداس بن عروة الذي روىٰ عنه زياد بن علاقة هو الأسلمي، قال: والصحيح أنهما اثنان. قلت: وفي هٰذا تعقب على المزي في قوله في ترجمة مرداس الأسلمي: روىٰ عنه قيس بن أبي حازم وزياد بن علاقة، ووضح أن شيخ زياد غير مرداس الأسلمي.اهـ. وقال نحو هٰذا القول في «الفتح» ١١/ ٢٥١- ٢٥٢، وقاله أيضًا في «التهذيب» ٤/ ٤٧، وكذا في «الإصابة» ٣/ ٤٠١ ترجمة مرداس الأسلمي (٧٨٩٤)، ويؤكد ما قلناه أيضًا ما رواه البخاري في «التاريخ الكبير» ٧/ ٤٣٥، وابن قانع في «معجم الصحابة» ٣/ ١١٧- ١١٨، والطبراني ٢٠/ ٢٩٩ (٧١٠)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٥/ ٢٥٦٦- ٢٥٦٧، البيهقي ٨/ ٤٣ من طريق محمد بن جابر والوليد بن أبي ثور كلاهما عن زياد بن علاقة، عن مرداس بن عروة: أن رجلًا رمىٰ رجلًا بحجر فقتله، فأتي به النبي ﷺ فأقاده منه.

(١) مسلم (١٠٦٧) كتاب: الزكاة، باب: الخوراج شر الخلق والخليقة.

(٢) «علوم الحديث» ص٣٢٠- ٣٢١، «التقريب مع التدريب» ٢/ ٣٨٣.

قُلْتُ: لا، ففي «الغيلانيات» من حديث سليمان بن المغيرة ثنا ابن أبي الحكم الغفاري، (حدثتني جدتي)[١]، عن رافع بن عمرو، فذكر حديثًا[٢].

قالا: وأخرج حديث أبي بردة عن الأغر المزني: «إنه ليغان عَلَىٰ قلبي»[٣] ولم يرو عنه غير أبي بردة[٤].

قُلْتُ: لا، فقد ذكر العسكري أن ابن عمر روىٰ عنه أيضًا[٥]. قُلْتُ: ومعاوية بن قرة أيضًا[٦].

---

(١) في الأصل: حدثني جدي، ولعل الصواب ما أثبتناه كما في «الغيلانيات» ص٢٧٣.

(٢) «الغيلانيات» ص٢٧٣ (٧٦٩)، ورواه أيضًا أبو داود (٢٦٢٢)، وابن ماجه (٢٢٩٩) من طريق معتمر بن سليمان، عن ابن أبي الحكم الغفاري، عن جدته، عن عم أبيها رافع بن عمرو، والحديث ضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود» (٤٥٣) لجهالة ابن أبي الحكم، وجدته.

(٣) مسلم (٢٧٠٢) كتاب: الذكر والدعاء، باب: أستحباب الأستغفار والاستكثار منه.

(٤) «علوم الحديث» ص٣٢١، ولم يذكره النووي في «التقريب» وإنما نقله السيوطي في «التدريب» ٢/ ٣٨٣ عن ابن الصلاح.

(٥) روى البخاري في «الأدب المفرد» (٩٨٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٢/ ٣٥٧ (١١٢٨)، والطبراني ١/ ٣٠٠ (٨٧٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ١/ ٣٣٢ (١٠٤٥)، والبيهقي في «الشعب» ٦/ ٤٣٣- ٤٣٤ (٨٨٨٨)، والضياء في «المختارة» ٤/ ٣١٥- ٣١٦ (١٤٩٥)، والمزي ١٧/ ٢٢٨ عن ابن عمر، عن الأغرّ المزني أنه كانت له أوسق من تمر علىٰ رجل من بني عمرو بن عوف... الحديث. وحسنه الألباني في «الأدب المفرد» (٩٨٤)، فثبت بهٰذا الحديث ما ذكره المصنف عن العسكري أن ابن عمر يروي عن الأغر.

(٦) وأما حديث معاوية بن قرة عن الأغر، فرواه البزار كما في «كشف الأستار» (٨٤٤)، والطبراني ١/ ٣٠٢- ٣٠٣ (٨٩١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ١/ ٣٣٣ (١٠٤٨)، والضياء في «المختارة» ٤/ ٣١٨ (١٤٩٩) أن رجلًا أتىٰ رسول الله =

وفي «معرفة الصحابة» لابن قانع[١] قَالَ: ثابت البناني: عن الأغر، أغر مزينة[٢]. وأغرب من قول الحاكم هٰذا قول الميانشي في «إيضاح ما لا يسع المحدث جهله»: شرطهما في صحيحيهما ألا يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن رسول الله ﷺ ٱثنان من الصحابة فصاعدًا، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة.

والظاهر أن شرطهما ٱتصال الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من مبتداه إلىٰ منتهاه، من غير شذوذ ولا علة[٣].

= ﷺ فقال: يا نبي الله إني أصبحت ولم أوتر، فقال: «**إنما الوتر بالليل...**» الحديث. قال الهيثمي في «المجمع» ٢/ ٢٤٦: رجاله موثقون، وإن كان في بعضهم كلام لا يضر، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (١٧١٢).

(١) هو الإمام الحافظ البارع القاضي أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي مولاهم البغدادي، ولد سنة خمس وستين ومائتين، وكان واسع الرحلة كثير الحديث بصيرًا به، قال البرقاني: البغداديون يوثقونه، وهو عندي ضعيف، وقال الدارقطني: كان يحفظ، ولكنه يخطئ ويصر، توفي سنة إحدىٰ وخمسين وثلاثمائة. ٱنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٤/ ١٤، «المنتظم» ٧/ ١٤، «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥٢٦، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨٨٣، «لسان الميزان» ٣/ ٣٨٣.

(٢) «معجم الصحابة» ١/ ٥٠- ٥١.

(٣) قلت: وهٰذا هو تعريف الحديث الصحيح كما هو مقرر في مصطلح الحديث، وهو: ما ٱتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلىٰ منتهاه من غير شذوذ ولا علة. ٱنظر: «علوم الحديث» ص١١- ١٢، «المقنع» ١/ ٤١، «التقييد والإيضاح» ص٢٤.

فصل
في معرفة الاعتبار والمتابعة والشاهد

وقد أكثر البخاري من ذكر المتابعة، فإذا روىٰ حماد مثلًا حديثًا عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، نظرنا هل تابعه ثقة فرواه عن أيوب؟ فإن لم نجد فثقة غير أيوب عن ابن سيرين، وإلا فثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ فأي ذَلِكَ وُجِدَ عُلِمَ أنَّ له أصلًا يرجع إليه وإلا فلا، فهٰذا النظر هو الاعتبار.

وأما المتابعة: فأن يرويه عن أيوب غير حماد، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي ﷺ غير أبي هريرة. فكل نوع من هٰذِه يسمىٰ متابعة. وأفضلها الأولىٰ، وهي: متابعة حماد في الرواية عن أيوب، ثمَّ ما بعده عَلَى الترتيب، وسببه أنها تقويه، والمتأخر إلى التقوية أحوج.

وأما الشاهد: فأن يروىٰ حديث آخر بمعناه. وتسمى المتابعة شاهدًا، ولا ينعكس، فإذا قالوا في مثل هٰذا: تفرد به أبو هريرة أو ابن سيرين أو أيوب أو حماد، كان مشعرًا بانتفاء وجوه المتابعات كلها فيه. ثمَّ إنه يدخل في المتابعة والاستشهاد رواية بعض الضعفاء. وفي «الصحيح» جماعة منهم ذكروا في المتابعات والشواهد، ولا يصلح

لذلك كل ضعيف. ولهٰذا يقول الدارقطني وغيره: فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به.

ولنذكر مثالًا للمتابع والشاهد ليتضح لك ذَلِكَ: فحديث سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس أنه ﷺ قَالَ: «**لو أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به**»[(١)] ورواه ابن جريج عن عمرو عن عطاء بدون الدباغ[(٢)]. تابع عمرًا أسامة بن زيد فرواه عن عطاء عن ابن عباس أنه ﷺ قَالَ: «**ألا نزعتم جلدها فدبغتموه فانتفعتم به**»[(٣)] وشاهده حديث عبد الرحمن بن وَعْلَة عن ابن عباس رفعه: «**أيما إهاب دبغ فقد طهر**»[(٤)].

ثمَّ ٱعلم أن البخاري -رحمه الله- قد يأتي بالمتابعة ظاهرًا، كقوله في مثل هٰذا: تابعه مالك عن أيوب. أي: تابع مالك حمادًا فرواه عن أيوب كرواية حماد، فالضمير في (تابعه) يعود إلىٰ حماد، وتارة يقول: تابعه مالك ولا يزيد، فنحتاج إذًا إلىٰ معرفة طبقات الرواة ومراتبهم، فتنبه لذلك.

(١) رواه مسلم (٣٦٣) كتاب: الحيض، باب: تطهير جلود الميتة.
(٢) رواه أحمد ١/ ٢٢٧، الدارقطني ١/ ٤٤، والبيهقي ١/ ١٦.
(٣) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/ ٤٦٩، والدارقطني ١/ ٤٤، والبيهقي ١/ ١٦.
(٤) رواه مسلم (٣٦٦) كتاب: الحيض، باب: طهارة جلود الميتة بالدباغ، والترمذي (١٧٢٨)، وابن الجارود (٦١، ٨٧٤)، وأبو عوانة (٥٦١)، وابن حبان (١٢٨٧-١٢٨٨)، والبيهقي ١/ ١٦.

obeikandl.com

فصل
في معرفة ألفاظ تتداول عَلَى الألسنة في هذا الفن

منها: المرفوع[١]، وهو ما أضيف إلىٰ رسول الله ﷺ خاصة قولًا أوفعلًا أو تقريرًا، متصلًا كان أو منقطعًا أو مرسلًا. وقال الخطيب: هو ما أخبر به الصحابي عن فعل النبي ﷺ أو قوله[٢]. فخصَّصه بالصحابة فيخرج مرسل التابعي.

ومنها: الموقوف[٣]: وهو ما أضيف إلى الصحابة كذلك، ويستعمل في غيرهم مقيدًا، فيقال: وقفه فلان عَلَىٰ عطاء ونحوه.

ومنها: المقطوع[٤]: وهو ما أضيف إلىٰ تابعي أو من دونه كذلك.

ومنها: المنقطع[٥]: وهو ما لم يتصل سنده عَلَىٰ أي وجه كان ٱنقطاعه، فإن سقط منه رجل فأكثر سمي أيضًا معضلًا بفتح الضاد.

---

(١) ٱنظر: «علوم الحديث» ص٤٥، «المقنع» ١/ ١١٣، «تدريب الروايي» ١/ ٢٢٦.

(٢) «الكفاية في علم الرواية» ص٥٨.

(٣) ٱنظر: «علوم الحديث» ص٤٦، «المقنع» ١/ ١١٤- ١١٥

(٤) ٱنظر: «علوم الحديث» ص٤٧ - ٥١، «المقنع» ١/ ١١٦ - ١٢٨، «تدريب الراوي» ١/ ٢٤٠.

(٥) ٱنظر: «علوم الحديث» ص٥٦-٥٨، «المقنع» ١/ ١٤١-١٤٤، «تدريب الراوي» ١/ ٢٦٠-٢٦٣.

ومنها: المرسل[١]: فهو عند الفقهاء وجماعة من المحدثين أنه ما انقطع سنده كالمنقطع. وقال جماعة من المحدثين أو أكثرهم: لا يسمىٰ مرسلًا إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ، وشرط بعضهم أن يكون تابعيًّا كبيرًا. ثمَّ مذهب الشافعي والمحدثين: أن المرسل لا يحتج به، وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء: يحتج به[٢]، ومذهب الشافعي: أنه إذَا انضم إلى المرسل ما يعضده احتج به وبان بذلك صحته، وذلك بأن يروىٰ مسندًا، وإن كان ضعيفًا أو مرسلًا من جهة أخرىٰ، أو يعمل به بعض الصحابة أو أكثر العلماء أو عوام أهل العلم كما قاله الشافعي في «الرسالة»[٣]، أو يكون معه قول صحابي أو قياس، أو ينتشر من غير دافع، أو يعمل به أهل العصر، أو لا يوجد دلالة سواه، كما قَالَه الشافعي في الجديد -كما قَالَ الماوردي[٤]-، أو عرف أنه لا يرسل إلا عن عدل.

وسواء في هٰذا مرسل سعيد بن المسيب وغيره، وقال بعض الشافعية: مرسل سعيد حجة مطلقًا؛ لأنها فتشت فوجدت مسندة،

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص٥١-٥٦، «المقنع» ١/ ١٢٩-١٤٠، «تدريب الراوي» ١/ ٢٤١-٢٥٩.

(٢) انظر: «التمهيد» ١/ ٢-٥، «المجموع» ١/ ١٠٠- ١٠١، «جامع التحصيل» ص٣٣- ٤٩، «أصول مذهب الإمام أحمد» ص٣٢٧- ٣٤٣.

(٣) «الرسالة» ص٤٦٢- ٤٦٥.

(٤) «الحاوي» ٥/ ١٥٨، والماوردي هو: الإمام العلامة، أقضى القضاة، أبو الحسن، علي بن محمد بن حبيب البصري، الماوردي الشافعي، صاحب التصانيف، منها: «الحاوي»، تفسير القرآن المسمىٰ «النكت والعيون»، «أدب الدنيا والدين». انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١٢/ ١٠٢، «طبقات المفسرين» للداودي ١/ ٤٢٣، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٦٤ (٢٩)، «شذرات الذهب» ٣/ ٢٨٥.

وليس كما قال[١]. هٰذا في مرسل غير الصحابي. أما مرسله -وهو روايته- ما لم يدركه أو يحضره كقول عائشة رضي الله عنها: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة[٢]. فالجمهور عَلَىٰ أنه حجة، وخالف فيه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني[٣] فقال: إنه ليس بحجة إلا أن يقول: لا أروي إلا عن صحابي؛ لأنه قد يروي عن تابعي، والصواب الأول؛ لأن روايته غالبًا عن النبي ﷺ، أو عن صحابي آخر، فإذا روىٰ عن تابعي عَلَى الندور ينبه[٤].

وقد أفرد الخطيب جزءًا فيما رواه الصحابة عن التابعين، وزاد عددهم عَلَى العشرين.

(١) أنظر: «الكفاية في علم الرواية» ص٥٧١- ٥٧٢، «المجموع» ١/ ١٠٠- ١٠١.

(٢) سيأتي برقم (٣) كتاب: بدء الوحي، باب (٣).

(٣) هو الإمام العلامة الأوحد، الأستاذ أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الأصولي الشافعي، الملقب بركن الدين، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة، بنيت له بنيسابور مدرسة مشهورة، توفي بنيسابور يوم عاشوراء من سنة ثماني عشرة وأربعمائة. أنظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» ١/ ٢٨، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٣٥٣ (٢٢٠)، «الوافي بالوفيات» ٦/ ١٠٤، «شذرات الذهب» ٣/ ٢٠٩.

(٤) أنظر: «المجموع» ١/ ١٠٣، «تدريب الراوي» ١/ ٢٥٩.

obeikandl.com

فصل
في قواعد يكثر الحاجة إليها

وهي: خمس عشرة قاعدة

الأولىٰ:

إِذَا روىٰ بعض الثقات الحديث متصلًا وبعضهم مرسلًا، أو بعضهم مرفوعًا وبعضهم موقوفًا أو وصله هو أو رفعه في وقت، وأرسله أو وقفه في وقت، فالصحيح الذي عليه الفقهاء وأهل الأصول ومحققو المحدثين أنه يحكم بالوصل والرفع؛ لأنه زيادة ثقة. وصححه الخطيب. وقيل: يحكم بالإرسال والوقف، ونقله الخطيب عن أكثر المحدثين، وقيل: يؤخذ برواية الأحفظ، وقيل: الأكبر[١].

القاعدة الثانية:

زيادة الثقة مقبولة عند الجمهور من الطوائف، وقيل: لا يقبل، وقيل: تقبل من غير من رواه ناقصًا ولا تقبل منه للتهمة. وأما إِذَا روى العدل الضابط المتقن حديثًا ٱنفرد به فمقبول بلا خلاف. نقل الخطيب ٱتفاق العلماء عليه[٢].

---

(١) «الكفاية» للخطيب للبغدادي ص ٥٧٨-٥٨٢، وانظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٨٥-٨٨ النوع السادس عشر، «المقنع» ١/ ١٩١-٢٠٨، «تدريب الراوي» ١/ ٣١٠-٣١٥.

(٢) المصادر السابقة.

القاعدة الثالثة:

إِذَا قَالَ الصحابي: أمرنا بكذا، أو: نهينا عن كذا، أو: من السنة كذا، أو: أُمِر بلال أن يشفع الأذان[١] ونحو ذَلِكَ، فكله مرفوع عَلَى الصحيح الذي عليه الجمهور من الطوائف، سواء قَالَ ذَلِكَ في حياة رسول الله ﷺ أو بعده، وقيل: موقوف، والصواب الأول، وهو ما نصَّ عليه أيضًا الشافعي في «الأم»[٢] حيث قَالَ في باب: ما عدد كفن الميت؟ بعد ذكر ابن عباس، والضحاك: وابن عباس والضحاك بن قيس رجلان من أصحاب النبي ﷺ، لا يقولان السنة إلا سنة رسول الله ﷺ. ونقل ابن داود من أصحابنا في شرحه المختصر في كتاب الجنايات في أسنان الإبل عن الشافعي أنه كان يرىٰ في القديم أن ذَلِكَ مرفوع من الصحابي أو التابعي، ثمَّ رجع عنه؛ لأنهم قد يطلقونه ويريدون به سنة البلد. أما إِذَا قَالَ التابعي: أمرنا بكذا. فقال الغزالي: يحتمل أن يريد: أمر النبي ﷺ أو أمر كل الأمة فيكون حجة. ويحتمل: أمر بعض الصحابة، لكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذَلِكَ إلا وهو يريد من يجب طاعته[٣].

---

(١) سيأتي برقم (٦٠٥) كتاب: الأذان، باب: الأذان مثنىٰ مثنىٰ.

(٢) «الأم» ١/ ٢٤٠.

(٣) «المستصفىٰ من علم الأصول» ١/ ٢٤٩.

والغزالي هو الشيخ الإمام البحر، حجة الإسلام، أعجوبة الزمان، زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي، صاحب التصانيف، والذكاء المفرط من مصنفاته «الإحياء»، «الأربعين»، «القسطاس»، «محك النظر»، أنظر ترجمته في: «المنتظم» ٩/ ١٦٨، «وفيات الأعيان» ٤/ ٢١٦، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٣٢٢ (٢٠٤)، «الوافي بالوفيات» ١/ ٢٧٤، «شذرات الذهب» ٤/ ١٠.

فروع:

إِذَا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي: يرفعه أو ينميه أو يبلغ به أو رواية فمرفوع بالاتفاق، وإذا قَالَ الراوي عن التابعي: يرفعه أو يبلغ به فمرفوع مرسل، وإذا قَالَ التابعي: من السنة كذا، فالصحيح أنه موقوف، وقيل: مرفوع مرسل، وإذا قَالَ الصحابي: كنا نقول أو نفعل كذا، أو كانوا يقولون أو يفعلون كذا، أو لا يرون بأسًا بكذا. إن لم يضفه إلىٰ حياة رسول الله ﷺ أو عهده أو نحو ذَلِكَ فموقوف، وإن أضافه فقال: كنا أو كانوا يفعلون في حياة رسول الله ﷺ أو عهده أو وهو فينا أو بين أَظْهُرنا فمرفوع عَلَى الصحيح.

وقيل: موقوف، وقيل: إن كان أمرًا يظهر غالبًا فمرفوع وإلا فموقوف[(١)].

وبه قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي[(٢)].

وقيل: مرفوع مطلقًا وهو ظاهر كلام كثيرين من المحدثين والفقهاء. قَالَ النووي: وهو قوي فإنه ظَاهِرُهُ[(٣)].

---

(١) أنظر: «الكفاية» ص٥٨٥، باب: التابعي عن الصحابي يرفع الحديث وينميه ويبلغ به، «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٤٧ النوع الثامن، «المقنع» لابن الملقن ١/ ١١٦.

(٢) هو الشيخ الإمام القدوة المجتهد شيخ الإسلام، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي، الشيرازي الشافعي، نزيل بغداد، قيل: لقبه جمال الدين، ولد في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، من مصنفاته: «المهذب»، «التنبيه»، «اللمع في أصول الفقه»، «الملخص في أصول الفقه». أنظر ترجمته في: «الأنساب» ٩/ ٣٦١، «المنتظم» ٩/ ٧، «وفيات الأعيان» ١/ ٢٩، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٤٥٢ (٢٣٧)، «شذرات الذهب» ٣/ ٣٤٩.

(٣) «مسلم بشرح النووي» ١/ ٣٠.

وأغرب بعضهم فقال: إن كان الراوي الصديق، فمرفوع؛ لأنه لا يقول: أمرنا إلا وأمره النبي ﷺ بخلاف غيره من الصحابة، فإنه يحتمل غيره، حكاه ابن الأثير.

وأما قول التابعي: كانوا يقولون أو يفعلون. فلا يدل عَلَىٰ قول ولا عَلَىٰ فعل جميع الأمة، فلا حجة فيه بلا خلاف، إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع. وفي ثبوت الإجماع بخبر الواحد خلاف، ذهب الأكثرون إلىٰ أنه لا يثبت به.

القاعدة الرابعة:

إِذَا خلط الثقة لاختلال ضبطه بهرم أو ذهابِ بصر ونحوه، قُبِلَ حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط، ولا يقبل من أخذ عنه بعد الاختلاط أو شككنا في وقت أخذه، وما كان في «الصحيحين» من هٰذا فمحمول عَلَىٰ أنه علم أنه أخذ قبل الاختلاط[1].

القاعدة الخامسة:

الإسناد المُعنعَن: وهو فلان عن فلان، قيل: إنه مرسل أو منقطع، والصحيح عند جمهور الفقهاء والأصوليين والمحدثين -وادعىٰ جماعة الإجماع عليه- أنه متصل بشرط أن لا يكون المُعنعِن مدلسًا، وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضا.

وفي اشتراط ثبوت اللقاء، قولان:

أحدهما: يشترط، وهو مذهب علي بن المديني وأبي بكر الصيرفي الشافعي والمحققين.

---

(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٣٩١-٣٩٨ النوع الثاني والستون. «المقنع» ٢/ ٦٦٢-٦٦٧، «تدريب الراوي» ٢/ ٥٣٠-٥٤٤.

obeikandl.com

قَالَ النووي في «شرح مسلم» وغيره: وهو الأصح[١].

و(ثانيهما)[٢]: لا، بل يكفي الإمكان وهو مذهب مسلم بن الحجاج، وادّعىٰ في مقدمة «صحيحه» الإجماع عليه[٣].

وفي ٱشتراط طول صحبته له قولان وكذا في معرفته بالرواية عنه. وباشتراط هٰذا قَالَ أبو عمرو المقري[٤].

وإذا قَال: ثنا الزهري أن ابن المسيب حدث بكذا. أو قَالَ ابن المسيب كذا ونحوه.

فقال الإمام أحمد ويعقوب بن شيبة[٥] والبرديجي[٦] لا يلتحق ذَلِكَ

---

(١) «مسلم بشرح النووي» ١/ ٣٢.

(٢) في الأصل: (ثانيها).

(٣) «صحيح مسلم» ١/ ٢٣- ٢٩.

(٤) هو الإمام الحافظ المجود المقرئ الحاذق، عالم الأندلس، أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، القرطبي ثم الداني، ويعرف قديمًا بابن الصيرفي، صنف: «التيسير»، «جامع البيان»، ولد سنة إحدىٰ وسبعين وثلاثمائة، وتوفي يوم نصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة. ٱنظر ترجمته في: «معجم ٱلأدباء» ١٢/ ١٢٤، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٧٧ (٣٦)، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١١٢٠، «شذرات الذهب» ٣/ ٢٧٢.

(٥) هو يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور، الحافظ الكبير العلامة الثقة، أبو يوسف السدوسي البصري ثم البغدادي، صاحب «المسند الكبير» العديم النظير المعلل، الذي تمَّ من مسانيده نحو من ثلاثين مجلدًا، ولو كمل لجاء في مائة مجلد، ولد في حدود الثمانين ومائة. ٱنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١٤/ ٢٨١، «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٤٧٦ (١٧٤)، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٧٧، «شذرات الذهب» ٢/ ١٤٦.

(٦) هو الإمام الحافظ الحجة، أبو بكر، أحمد بن هارون بن روح البرديجي البرذعي، نزيل بغداد، ولد بعد الثلاثين ومائتين، أو قبلها. ٱنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٥/ ١٩٤، «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ١٢٢ (٦٦)، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٧٤٦، «الوافي بالوفيات» ٨/ ٢٢٣.

بعن، بل هو منقطع حتَّىٰ يتبين السماع[١] وقال الجمهور كما نقله عنهم ابن عبد البر: هو كعن فيحمل عَلَى السماع بالشرط السالف[٢].

القاعدة السادسة:

التدليس قسمان:

أحدهما: أن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهمًا سماعه قائلا: قَالَ فلان أو عن فلان ونحوه، وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره صغيرًا أو ضعيفًا تحسينا للحديث. وهٰذا القسم مذموم جدًّا، ذمَّه الجمهور، ولا يغتر بجلالة من تعاطاه من كبار العلماء، فقد كان لبعضهم فيه عذر، وهو أن الحديث قَدْ يكون عنده عمن يعتقد عدالته وضبطه، وهو عند الناس أو أكثرهم مجروح، فهو يعتقد صحة الحديث في نفس الأمر لكون الراوي ثقة عنده والناس يرونه ضعيفًا، فلو ترك التدليس وصرح باسم شيخه جعل الناس الحديث ضعيفًا وفاتت سنة عَلَى المسلمين، فعدل إلى التدليس لهٰذِه المصلحة مع أنه لم يكذب. فإن قُلْت: فعلىٰ هٰذا ينبغي أن يحتج بعنعنة المدلس؛ لأنه إن كان فيه محذوف فهو ثقة. قُلْتُ: عنه جوابان للنووي رحمه الله:

أحدهما: أن هٰذا الاحتمال وإن كان ممكنًا فلسنا عَلَىٰ قَطْع منه ولا ظَنّ.

ثانيهما: أنه وإن كان ثقة عنده فلا يحتج به حتَّىٰ يسميه؛ لأنه قد يعتقده ثقة وهو مجروح للاختلاف في أسباب الجرح، ولهٰذا لو قَالَ:

---

(١) أنظر: «علوم الحديث» ص٦٢- ٦٣، «التقييد والإيضاح» ص٨٤- ٨٥، «تدريب الراوي» ١/ ٢٧٠- ٢٧٢.

(٢) «التمهيد» ١/ ٢٦.

أخبرني الثقة لم يحتج به عَلَى المذهب الصحيح، ثمَّ قَالَ قوم: من عرف بهٰذا التدليس صار مجروحًا ولا تقبل روايته وإنْ بَيَّنَ السماع. والصحيح الذي عليه الجمهور التفصيل فيما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع كعن وقال، فمرسل، وما بينه فيه كسمعت، وثنا، وأبنأ فمقبول محتج به. وفي الصحيحين وغيرهما من هٰذا الضرب كثير جدًّا كقتادة والأعمش والسفيانين وهشيم وغيرهم. وهٰذا الحكم جارٍ فيمن ثبت أنه دلس مرة واحدة. وما كان في الصحيحين وشبههما من الكتب المعتمدة التي التزم مصنفوها المحققون الصحيح عن المدلسين (بعن) محمول عَلَىٰ أنه ثبت سماع ذَلِكَ المدلس ذَلِكَ الحديث من ذَلِكَ الشخص من جهة أخرى.

القسم الثاني: أن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بخلاف ما يعرف به، فكراهته أخف من الأولىٰ، وسببها توعير طريق معرفته، ورمي الوليد بن مسلم وَبقِيَّة بن الوليد بتدليس التسوية، وهو لا يختص بشيخ المدلس بل بشيخ شيخه، مثاله: أن يكون بين الأوزاعي ونافع مثلًا من ضُعِّف، مع أن الأوزاعي روىٰ عن نافع فيسقط بَقِيَّةُ الضعيف، ويروي الحديث عن الأوزاعي عن نافع فتنبه لذلك[1].

القاعدة السابعة:

إِذَا قَالَ الصحابي لنفسه قولًا ولم يخالفه غيره ولم ينتشر، فليس هو إجماعًا، وهل هو حجة؟ فيه خلاف للعلماء وهو قولان للشافعي: الجديد الصحيح: أنه ليس بحجة، والقديم: أنه حجة، فإن قلنا:

---

(١) انظر: «الكفاية» ص٥١٠، «علوم الحديث» ص٧٣-٧٦، «المقنع» ١/ ١٥٤-١٩٤، «تدريب الراوي» ١/ ٢٧٩ - ٢٩١.

حجة قدم عَلَى القياس. ولزم التابعي وغيره العمل به ولا يجوز مخالفته، وهل يخص به العموم؟ فيه وجهان، وإذا قلنا: ليس بحجة قدم القياس عليه وجاز للتابعي مخالفته[١].

وأما إِذَا ٱختلفت الصحابة فعلى الجديد: لا يقلد بعضهم ويطلب الدليل، وعلى القديم: هما دليلان تعارضا فنرجح أحدهما بكثرة العدد، فإن ٱستويا قدم بالأئمة، فإن كان مع أقلهما عددًا إمام دون أكثرهما فهما سواء، فإن ٱستويا في العدد والأئمة لكن في أحدهما أحد الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فهل يقدم أم يستويان؟ فيه وجهان لأصحابنا، هٰذا كله إِذَا لم ينتشر، فأما إِذَا ٱنتشر فإن خولف فحكمه ما سبق، وإن لم يخالف ففيه خمسة أوجه لأصحابنا:

أصحها: أنه حجة وإجماع.

وثانيها: لا فيهما. واختاره الغزالي في «المستصفىٰ»[٢].

وثالثها: حجة بلا إجماع.

ورابعها: إن كان حكم إمام أو حاكم فليس بحجة وإن كان فُتيا غيرهما فحجة.

وخامسها: عكسه؛ لأن الحكم غالبًا يكون بعد مشورة ومباحثة وينتشر ٱنتشارًا ظاهرًا بخلاف الفتيا[٣].

---

(١) ٱنظر: «التلخيص» لإمام الحرمين ٣/ ٩٧، ٤٥٠- ٤٥١، «مسلم بشرح النووي» ١/ ٣١، «الإبهاج في شرح المنهاج» ٣/ ١٩٢، «التمهيد» للإسنوي ص٤٩٩- ٥٠٠.

(٢) «المستصفىٰ» ١/ ٤٠٠.

(٣) ٱنظر: «التلخيص» ٣/ ٤٥١- ٤٥٦، «المستصفىٰ» ١/ ٤٠٠- ٤٠٤، «مسلم بشرح النووي» ١/ ٣١، «التمهيد» للإسنوي ص٤٩٩- ٥٠٠.

ولو قَالَ التابعي قولًا ولم ينتشر وخولف فليس بحجة قطعًا، فإن لم يخالف فالصحيح الذي عليه الجمهور أنه كالصحابي، فيكون عَلَى الأوجه الخمسة، وقيل: لا يكون هٰذا حجة. قَالَ ابن الصباغ: والصحيح أنه إجماع. قَالَ النووي: وهو كما صحح؛ لأن التابعي في هٰذا كالصحابي من حيث أنه انتشر وبلغ الباقين ولم يخالفوا فكانوا مجمعين، وإجماع التابعين كإجماع الصحابة[١]، وقال في «شرح مسلم»: ما صححه صاحب «الشامل» هو الأفقه، فلا فرق في هٰذا بين الصحابي والتابعي[٢].

القاعدة الثامنة:

إِذَا أراد رواية الحديث بالمعنىٰ فإن لم يكن خبيرًا بالألفاظ ومقاصدها عالمًا بما تختلف به دلالتها، لم يجز له الرواية بالمعنىٰ بلا خلاف، بل عليه أداء اللفظ الذي سمعه فإن كان عالمًا بذلك فأقوال:

أحدها: أنه لا يجوز أيضًا، قاله طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول.

ثانيها: يجوز في غير حديث النبي ﷺ دون حديثه.

ثالثها: يجوز في الجميع إِذَا قطع بأنه أدى المعنىٰ، قاله الجمهور من الطوائف، وهو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم في نقلهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة، وهٰذا الخلاف في غير المصنفات، أما فيها: فلا يجوز تغييرها. وإن كان بالمعنىٰ فإن من

---

(١) «المجموع» ١/ ٩٨.

(٢) «شرح مسلم للنووي» ١/ ٣١.

رخص ثَمَّ؛ إنما رخص لما في الجمود عَلَى الألفاظ من الحرج وهو منتفٍ فيها(١).

فرع: لو كان في أصل الرواية أو الكتاب لفظة وقعت غلطًا، فالصواب الذي عليه الجمهور أنه لا يغيره في الكتاب، بل يرويه عَلَى الصواب، وينبه عليه عَلَىٰ حاشية الكتاب. وعند الرواية فيقول: كذا وقع والصواب كذا. وأحسن الإصلاح أن يكون ما جاء في رواية. وعن الشيخ عزالدين بن عبد السلام أنه لا يجوز روايته بواحد منهما، أما الصواب؛ فلأنه لم يسمعه من الشيخ كذلك، وأما الخطأ؛ فلأنه ﷺ لم يقله(٢).

القاعدة التاسعة:

إذَا كان في سماعه عن رسول الله ﷺ فأراد أن يرويه ويقول عن النبي ﷺ أو عكسه، فالصحيح جوازه؛ لأنه لا يختلف به هنا معنىٰ(٣).

القاعدة العاشرة:

ليس له أن يزيد في نسب غير شيخه أو صفته عَلَىٰ ما سمع من شيخه؛ لأنه يكون كاذبًا عَلَىٰ شيخه، إلا أن يميز فيقول: حَدَّثَنِي فلان: قَالَ: ثنا فلان هو: ابن فلان أو يعني: ابن فلان. أو هو: الفلاني. وما أشبه هٰذا، فهٰذا جائز حسن قَدْ ٱستعمله الأئمة، وهٰذا مما ينبغي أن يحفظ فهو كثير الٱستعمال، وقد ٱستعمل في «الصحيح» من هٰذا أشياء لا تنحصر وستمر بك إن شاء الله.

---

(١) ٱنظر: «الكفاية» ص ٣٢٨، «علوم الحديث» ص٢١٣، «المقنع» ١/ ٣٧٢.

(٢) ٱنظر: «علوم الحديث» ص٢٢٥، «المقنع» ١/ ٣٨٤.

(٣) قلت: وممن ٱختار جوازه: حماد بن سلمة، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر الخطيب، وقال أبو عمرو بن الصلاح: لا يجوز، ٱنظر: «مسلم بشرح النووي» ١/ ٣٨.

القاعدة الحادية عشر:

إِذَا قدم بعض المتن عَلَىٰ بعض، فإن ٱختلفت الدلالة به لم يجز وإلا جاز عَلَى الصحيح؛ بناءً عَلَىٰ جواز الرواية بالمعنىٰ، ولو قدم المتن عَلَى الإسناد أو بعض الإسناد مع المتن، ثمَّ ذكر باقي الإسناد حتَّى ٱتصل بما بدأ به جاز وهو سماع متصل. فلو أراد من سمع هكذا أن يقدم جميع الإسناد فالصحيح جوازه، ومنعه بعضهم[١].

القاعدة الثانية عشر:

اختصار الحديث والاقتصار عَلَىٰ بعضه، الصحيح جوازه إِذَا كان ما فصله غير مرتبط الدلالة بالباقي، بحيث لا تختلف الدلالة، مفصلة كالحديثين المستقلين. ومنعه إن لم يكن كذلك. وأما تقطيع المصنف الحديث وتفريقه في أبواب فهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث.

القاعدة الثالثة عشر:

معرفة الصحابي والتابعي وبها يعرف الٱتصال والإرسال، فالصحابي: كل مسلم (رأىٰ)[٢] النبي ﷺ ولو ساعة وإن لم يصحبه. هٰذا هو الصحيح في حده كما أوضحته في «المقنع في علوم الحديث»[٣] من ستة أقوال فيه، والتابعي: من (رأىٰ)[٤] الصحابي عَلَى الأصح[٥].

---

(١) ٱنظر: «الكفاية» ص ٢٧١.

(٢) في الأصل: رآه، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «المقنع» ٢/ ٤٩٠- ٥٠٥.

(٤) في الأصل: رآه، والصواب ما أثبتناه.

(٥) ٱنظر: «علوم الحديث» ص ٢٩١-٣٠٦ ، «تدريب الراوي» ٢/ ٢٩٨ - ٣٤٩.

القاعدة الرابعة عشر:

جرت العادة بحذف قَالَ ونحوه من رجال الإسناد خطًا، ولابد للقارئ أن يتلفظ بها وإذا كان فيه: قرئ عَلَىٰ فلان قَالَ: أخبرك فلان أو قرئ عَلَىٰ فلان ثنا فلان، فليقل القارئ في الأول قيل له: أخبرك فلان وفي الثاني قَالَ: ثنا فلان، وإذا تكررت كلمة (قَالَ) كقوله في «صحيح البخاري»: (ثنا صالح قَالَ: قَالَ الشعبي) فإنهم يحذفون أحدهما خطًا، وعلى القارئ أن يتلفظ بها، فإن لم يتلفظ بـ(قال) في هٰذا كله فقد أخطأ، والظاهر صحة السماع للعلم بالمحفوظ، ويكون هٰذا من الحذف لدلالة الحال عليه[1].

القاعدة الخامسة عشر:

جرت العادة بالاقتصار عَلَى الرمز في حَدَّثَنَا وأخبرنا، واستمر الاصطلاح عليه من قديم الأعصار وهَلُمَّ جرًا، بحيث لا يخفىٰ فيكتبون من حَدَّثَنَا (ثنا) وهو الثاء والنون والألف، وربما حذفوا الثاء. ويكتبون من أخبرنا (أنا)، ولا يحسن زيادة الباء قبل النون، وإن فعله البيهقي وغيره، وقد يزاد في علامة (ثنا) دال في أوله، و(أثنا) ثاء بعد الألف، ووجدت الدال في خط الحاكم والبيهقي. وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلىٰ إسناد (ح) مهملة والمختار أنها مأخوذة من التحول لتحوله من إسناد إلىٰ إسناد، وأنه يقول القارئ إِذَا انتهىٰ إليها: ح، ويستمر في قراءة ما بعدها، وهٰذِه الحاء كثيرة في «صحيح مسلم» قليلة في «صحيح البخاري» فتنبه لحكمها.

(١) انظر: «مسلم بشرح النووي» ١/ ٣٦.

فصل مهم
في ضبط جملة من الأسماء المتكررة فيه
وفي «صحيح مسلم» المشتبهة

فمن ذَلِكَ (أُبَيّ) كله بضم الهمزة وفتح الباء وتشديد الياء المثناة تحت، إلا آبي اللحم فإنه بهمزة ممدودة مفتوحة، ثمَّ باء مكسورة ثمَّ ياء مثناة تحت مخففة؛ لأنه كان لا يأكله، وقيل: لا يأكل ما ذبح للصنم[١].

(البراء) كله بتخفيف الراء إلا أبا معشر البراء، وأبا العالية البراء فبالتشديد وكله ممدود، وقيل: إن المخفف يجوز قصره، حكاه النووي[٢]. والبراء هو الذي يبري العود.

(يزيد) كله بالمثناة تحت والزاي إلا ثلاثة:

بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بردة يروي غالبًا عن أبي بُردة بضم الباء الموحدة وبالراء.

والثاني: محمد بن عرعرة بن البِرِند بموحدة وراء مكسورتين، وقيل بفتحهما ثمَّ نون. والثالث: علي بن هاشم بن البِرِيد بموحدة مفتوحة ثمَّ راء مكسورة ثمَّ مثناة تحت

---

(١) أنظر: «مسلم بشرح النووي» ١/ ٣٩.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ١/ ١٣٢.

obeikandl.com

(يسار) كله بمثناة تحت ثم مهملة، إلا محمد بن بشار شيخهما فبموحدة ثمَّ معجمة، وفيهما سيار بن سلامة، وسيار بن أبي سيار بمهملة ثمَّ بمثناة.

(بشر) كله بموحدة ثمَّ شين معجمة، إلا أربعة فبالضم ثمَّ مهملة: عبد الله بن بسر الصحابي، وبسر بن سعيد، وبسر بن عبيد الله الحضرمي، وبسر بن محجن، وقيل: هٰذا بالمعجمة كالأول.

(بشير) كله بفتح الموحدة وكسر المعجمة إلا اثنين فبالضم وفتح الشين وهما: بُشَير بن كعب، وبُشَير بن يسار، وإلا ثالثا فبضم المثناة وفتح المهملة وهو: يُسَير بن عمرو، ويقال: أسير، ورابعًا: فبضم النون وفتح المهملة قطن بن نسير.

(حارثة) كله بالحاء المهملة والمثلثة، إلا: جارية بن قدامة، ويزيد ابن جارية فبالجيم والمثناة، قلت: كذا اقتصر عليهما ابن الصلاح. وأهمل عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي حليف بني زهرة والأسود بن العلاء بن جارية ذكرهما الجياني، وقَالَ: الأول حديثه مخرّج في «الصحيحين»، الثاني في مسلم[1].

(جرير) كله بالجيم وراء مكررة، إلا حريز بن عثمان، وأبا حريز عبد الله بن الحسين الراوي عن عكرمة فبالحاء والزاي آخرا، ويقاربه حدير بالحاء والدال: والد عمران ووالد زياد وزيد

(حازم) كله بالحاء المهملة، إلا أبا معاوية محمد بن خازم فبالمعجمة، كذا اقتصر عليه ابن الصلاح وتبعه النووي[2]، وأهملا

---

(١) «تقييد المهمل» ١/ ١٦٩.

(٢) «مسلم بشرح النووي» ١/ ٤٠.

بشير بن أبي خازم الإمام الواسطي أخرجا له، ومحمد بن بشير العبدي كنَّياه أبا حازم بالمهملة.

قَالَ أبو علي الجياني: والمحفوظ أنه بالمعجمة، كذا كناه أبو أسامة في روايته عنه، قاله الدارقطني[١].

(حبيب) كله بفتح المهملة إلا خبيب بن عديّ، وخبيب بن عبد الرحمن، و(خبيبا)[٢] غير منسوب عن حفص بن عاصم، وخبيبا كنية ابن الزبير فبضم المعجمة.

(حيان) كله بالفتح والمثناة، إلا حَبان بن منقذ والد واسع بن حبان وجدّ محمد بن يحيىٰ بن حَبان وجدّ حَبان بن واسع بن حَبان، وإلا حَبان ابن هلال منسوبًا وغير منسوب عن شعبة ووهيب وهمام وغيرهم فبالموحدة وفتح الحاء، وإلا حبان بن العرقة وحبان بن عطية وحبان ابن موسىٰ منسوبًا وغير منسوب عن عبد الله -هو: ابن المبارك- فبكسر الحاء وبالموحدة. قلت: وكذا أحمد بن سنان بن أسد بن حبان، روىٰ لَهُ البخاري في الحج، ومسلم في الفضائل، كما نبه عليه الجياني[٣]، وأغفله ابن الصلاح ثم النووي.

(خراش) كله بالخاء المعجمة، إلا والد ربعي فبالمهملة.

(حزام) بالزاي في قريش وبالراء في الأنصار، كذا اقتصر عليه -أعني: ابن الصلاح والنووي[٤]- وفي «المختلف والمؤتلف» لابن

---

(١) «المؤتلف والمختلف» ٢/ ٦٥٦، «تقييد المهمل» ١/ ٢٠٥.

(٢) في الأصل: (هو خبيب)، والمعنىٰ لا يستقيم، و ما أثبتناه هو الصواب إن شاء الله كما في «مسلم بشرح النووي» ١/ ٤٠.

(٣) «تقييد المهمل» ١/ ٢٠٠- ٢٠١.

(٤) «مسلم بشرح النووي» ١/ ٤٠.

حبيب في جذام: حرام بن جذام، وفي تميم بن مُرّ: حرام بن كعب، وفي خزاعة: حرام بن حبشية وفي عذرة حرام بن رضنّة[١].

وأما حزام بالزاي فجماعة في غير قريش منهم: حزام بن هشام الخزاعي، وحزام بن ربيعة شاعر، وعروة بن حزام الشاعر العدوي.

(حُصَين) كله بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين، إلا أبا حَصِين عثمان بن عاصم فبالفتح وكسر الصاد، وإلا أبا ساسان حضين بن المنذر فبالضم وضاد معجمة

(حَكِيم) كله بفتح الحاء وكسر الكاف إلا حُكَيم بن عبد الله، ورزيق ابن حُكَيم فبالضم وفتح الكاف

(رباح) كله بالموحدة إلا زياد بن رياح عن أبي هريرة في أشراط الساعة فبالمثناة عند الأكثرين.

وقال البخاري: بالوجهين، بالمثناة وبالموحدة.

قُلْتُ: وفيهما أيضًا عَلَىٰ ما ذكره أبو علي الجياني محمد بن أبي بكر ابن عوف بن رياح الثقفي سمع أنسًا وعنه مالك رويا له، ورياح بن عَبِيدة من ولد عمر بن عبد الوهاب الرياحي روىٰ لَهُ مسلم، ورياح في نسب عمر بن الخطاب، وقيل: بالموحدة[٢].

(زُبيد) بضم الزاي: هو ابن الحارث ليس فيهما غيره. وأما زُبيد بن الصلت فبعد الزاي ياء مثناة مكررة وهو في «الموطأ»[٣].

(الزُبير) بضم الزاي، إلا عبد الرحمن بن الزَبير -الذي تزوج آمرأة

---

(١) ذكره الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» ٢/ ٥٧٤.

(٢) «تقييد المهمل» ١/ ٢٦٢.

(٣) كما في ص٥١، ٥٥ من رواية يحيىٰ.

رفاعة- فبالفتح وكسر الباء.

(زياد) كله بالياء، إلا أبا الزناد فبالنون.

(سالم) كله بالألف، ويقاربه سلم بن زَرير بفتح الزاي، وسلم بن قتيبة، وسلم بن أبي الذيال، وسلم بن عبد الرحمن بحذفها

(سُليم) كله بالضم، إلا ابن حبان فبالفتح

(شريح) كله بالمعجمة والحاء، إلا ابن يونس وابن نعمان وأحمد بن أبي سريج فبالمهملة والجيم.

(سلَمة) بفتح اللام، إلا عمر بن سلِمة إمام قومه، وبني سلِمة القبيلة من الأنصار فبكسرها، وفي عبد الخالق بن سلمة الوجهان.

(سليمان) كله بالياء، إلا سلمان الفارسي، وابن عامر، والأغر، وعبد الرحمن بن سالم فبفتحها، وأبي حازم الأشجعي وأبي رجاء مولى ابن قدامة كل منهما اسمه سلمان بغير ياء ولكن ذكرا بالكنية.

(سلّام) كله بالتشديد، إلا عبد الله بن سلام الصحابي، ومحمد بن سلام شيخ البخاري فبالتخفيف، وشدد جماعة شيخ البخاري. وادّعىٰ صاحب «المطالع» أن الأكثر عليه وأخطأ، نعم المشدد محمد بن سلام بن السكن البيكندي الصغير وهو من أقرانه، وفي غير الصحيحين جماعة بالتخفيف أيضًا .

(شيبان) كله بالشين المعجمة ثمَّ مثناة تحت ثمَّ موحدة، ويقاربه سنان بن أبي سنان، وابن ربيعة، وأحمد بن سنان، وسنان بن سلمة، وأم سنان، وأبو سنان ضرار بن مرة بالمهملة والنون.

(عَبّاد) كله بالفتح والتشديد، إلا قيس بن عُباد فبالضم والتخفيف.

(عُبادة) كله بالضم، إلا محمد بن عَبادة شيخ البخاري فبالفتح.

(عَبْدة) كله بإسكان الباء إلا عامر بن عبدة وبَجَالة بن عبدة ففيهما الفتح والإسكان، والفتح أشهر. وعند بعض رواة مسلم عامر بن عبد بلا هاء ولا يصح.

(عُبيد) كله بضم العين.

(عُبيدة) كله بالضم، إلا السلماني، وابن سفيان، وابن حميد، وعامر بن عَبيدة فبالفتح. قلت: وإلا عامر بن عَبيدة قاضي البصرة، ذكره البخاري في كتاب الأحكام كما نبه عليه الجياني[١] وأهمله ابن الصلاح ثم النووي.

(عَقيل) كله بالفتح، إلا عُقيل بن خالد الأيلي، ويأتي كثيرًا عن الزهري غير منسوب، وإلا يحيىٰ بن عُقيل، وبني عُقيل للقبيلة فبالضم.

(عُمارة) كله بضم العين.

(واقد) كله بالقاف.

(يَسرة) بفتح المثناة تحت المهملة واحد، وهو يسرة بن صفوان شيخ البخاري، وأما بسرة بنت صفوان فليست في الصحيحين.

الأنساب:

(الأَيَلي) كله بفتح الهمزة والمثناة، ولا يرد شيبان بن فروخ الأُبلي بضم الهمزة والموحدة شيخ مسلم، لأنه لم يقع في «صحيح مسلم» منسوبًا، قلت: والأيلي نسبة إلىٰ أيلة: قرية من قرىٰ مصر[٢]، والأبلي بالباء نسبة إلىٰ قرية من قرى البصرة[٣].

---

(١) «تقييد المهمل» ٢/ ٣٤٣.

(٢) أنظر: «معجم ما أستعجم» ١/ ٩٨.

(٣) أنظر: «معجم ما أستعجم» ١/ ٢١٦.

(البصري) كله بالموحدة مفتوحة ومكسورة نسبة إلى البصرة مثلثة الباء، إلا مالك بن أوس بن الحدثان النصري، وعبد الواحد النصري، وسالمًا مولى النصريين فبالنون.

(البزاز) بزايين محمد بن الصباح وغيره، إلا خلف بن هشام البزار، والحسن بن الصباح فآخرهما راء.

قلت: وإلا يحيىٰ بن محمد بن السكن بن حبيب، وبشر بن ثابت فبالراء أيضًا، والأول حدّث عنه البخاري في صدقة الفطر والدعوات، والثاني ٱستشهد به في صلاة الجمعة نبه علىٰ ذلك الجياني[١]، وأهمله ابن الصلاح، ثم النووي.

(الثوري) كله بالمثلثة، إلا أبا يعلىٰ محمد بن الصلت التوزي فبالمثناة فوق وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي، ذكره البخاري في كتاب الردة[٢].

(الجُرَيري) بضم الجيم وفتح الراء، إلا يحيىٰ بن بشر الحريري -شيخهما عَلَىٰ ما ذكره ابن الصلاح، ولم يعلِّم له المزي إلا علامة مسلم فقط- فبالحاء المفتوحة[٣]، وعدّ ابن الصلاح من الأول ثلاثة، ثمَّ قَالَ: وهٰذا ما فيهما بالجيم المضمومة، وأهمل رابعًا وهو عباس بن فروخ روىٰ لَهُ مسلم في الٱستسقاء، وخامسًا وهو أبان بن تغلب روىٰ لَهُ مسلم أيضًا[٤].

---

(١) «تقييد المهمل» ١/ ١٢٨- ١٢٩.

(٢) سيأتي برقم (٦٨٠٣) كتاب: الحدود، باب: لم يحسم النبي ﷺ المحاربين من أهل الردة حتىٰ هلكوا.

(٣) «تهذيب الكمال» ٣١/ ٢٤٢- ٢٤٣ (٦٧٩٤).

(٤) مسلم (٩١) كتاب: الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه.

(الحارثي) كله بالحاء والمثلثة، ويقاربه سعد الجاريُّ بالجيم وبعد الراء ياء مشددة نسبة إلى الجار مرفأ السفن ساحل المدينة[١].

(الحزامي) كله بالحاء والزاي، وقوله في «صحيح مسلم» في حديث أبي اليسر: كان لي عَلَىٰ فلان الحرامي[٢]، قيل: بالزاي وبالراء، وقيل: الجذامي بالجيم والذال المعجمة.

والحرامي بالحاء والراء المهملتين في الصحيحين جماعة منهم جابر ابن عبد الله.

(السلمي) في الأنصار بفتح اللام وحكي كسرها وفي بني سليم بضمها وفتح اللام.

(الهَمْداني) كله بإسكان الميم ودال مهملة. كذا ٱقتصر عليه ابن الصلاح، ثم النووي، وقَالَ الجياني: أبو أحمد المرار بن حمويه الهمذاني -بفتح الميم وذال معجمة- يقال: إن البخاري حدّث عنه في الشروط[٣] فهٰذِه ألفاظ وجيزه نافعة جدًّا في المؤتلف والمختلف.

وأما المفردات فلا تنحصر، وستمر بك -إن شاء الله تعالىٰ- واضحة محققة.

(١) ٱنظر: «معجم ما ٱستعجم» ١/ ٣٥٥.

(٢) مسلم (٣٠٠٦) كتاب: الزهد والرقائق، باب: حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر.

(٣) «تقييد المهمل» ٢/ ٤٨٨.

فصل

عن أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن البصري: كل ما في البخاري أنا محمد، أنا عبد الله فهو ابن مقاتل المروزي عن ابن المبارك، وما كان أنا محمد عن أهل العراق كأبي معاوية وعبدة ويزيد بن هارون والفزاري فهو ابن سلام البيكندي، وما كان فيه عبد الله غير منسوب فهو عبد الله بن محمد الجعفي المسندي مولىٰ محمد بن إسماعيل البخاري، وما كان أنا يحيىٰ غير منسوب فهو ابن موسى البلخي وإسحاق غير منسوب فهو ابن راهويه.

وهٰذا أخر ما يسره الله تعالىٰ من هٰذِه الفصول، ونشرع الآن في المهم المقصود أعان الله علىٰ إكماله، ونفع به وهو حسبي ونعم الوكيل[1].

(١) آخر الجزء الأول من تجزئة المصنف.

obeikandl.com